

تأليف الدكتور
أسامة إبراهيم محمد محمد

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م





الجامع الأزهر الشريف

الرواق الأزهري للعلوم الشرعية

التحفة الوفية

بشرح المنظومة البيقونية

في مصطلح الحديث

«للناظم عُمَرَ بن مُحَمَّد بن فُتُوح الدمشقي الشافعي المتوفَّى سنة ١٠٨٠ هـ رحمه الله تعالى»

تأليف

الفقير إلى عفو ربه ومولاه

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

١٤٣٧ هـ.٢٠١٦ م

رقم الإيداع

٢٠١٦ / ٨٨٥٥

الترقيم الدولى

978-977-449-345-2

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى لِطَاعَتِهِ وأَلْهَمَ، وَعَلَّمَ الإِنْسَانَ مالم يَكُنْ يَعْلَم، أَسْأَلُهُ شُكْرَ مَا مَنَّ بِهِ وَأَنْعَمَ، وَعُقْبَى خَيْرٍ يَكْمُلُ بِهَا نَعْمَاهُ وَيُخْتَمُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصحبه وَسَلَّمَ.

فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللهُ بِهَا عَلَيْنَا وَأَتَمَّهَا وَأَبْقَاهَا ذِكْرًا نِعْمَةُ الإِسْلَامِ، الدِّينُ الذِي أَنْزَلَ اللهُ فيهِ آخِرَ كُتُبِهِ، وَبَعَثَ بِهِ خَاتَمَ رُسُلِهِ، فَقَامَتْ بِهِ الحُجَّةُ، وَاتَّضَحَتْ بِهِ المَحَجَّةُ، وَعَصَمَ اللهُ بِهِ الأُمَّةَ مِنْ الضَّلَالَةِ.

وَإِنِّي لَأَحْمَدُ اللهَ تَعَالَى أَنْ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ حِفْظَ كِتَابِهِ، وَأَعْلَنَ ذَلِكَ فَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [1]، وَكَمَا حَفِظَ الله تعالى كِتَابَهُ حَفِظَ سُنَّةَ نَبِيِّهِ كذلك، وَأَحَاطَهَا بِسِيَاجٍ قَوِيٍّ مَتِينٍ؛ فَهِيَ البَيَانُ النَّظَرِيُّ وَالعَمَلِيُّ لِلقُرْآنِ الكَرِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [2].

وَكَانَ مِنْ تَوْفِيقِ اللهِ تَعَالَى لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ أَنْ وَجَّهَ عِنَايَةَ عُلَمَائِهَا إِلَى حِفْظِ الكِتَابِ وَالسُّنَّة، فَتَمَيَّزَتْ أُمَّتُنَا المُبَارَكَةُ مِنْ بَيْنَ الأُمَمِ بِحِفْظِ أَسَانِيدِ شَرِيعَتِهَا، فَرَوَتْ الأُمَّةُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ القُرْآنَ الكَرِيمَ مُتَوَاتِرًا آيَةً آيَةً، وَكَلِمَةً كَلِمَةً، وَحَرْفًا حَرْفًا.

كَمَا رَوَتْ عَنْ نَبِيِّهَا الكَرِيمِ ﷺ كُلَّ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِهِ؛ فَهُوَ المُبَلِّغُ عَنْ رَبِّهِ، وَالمُبَيِّنُ لِشَرْعِهِ، وَالمَأْمُورُ بِإِقَامَةِ دِينِهِ.

وكان من تيسير الله ﷻ أن اختار لهذه المهمة العظيمة عُلَمَاءَ أفذاذ لكُلِّ عَصْرٍ، حُمَاةً لِلدِّينِ، وَحُرَّاسًا لِلشَّريعة، ونقلةً للسنة، دفعوا عَنْهَا تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ، وحملوا الأَمَانَةَ عَلَى وَجْهِهَا، وَاجْتَهَدُوا فِي نَقْلِها وأدائها، وَحَرَّرُوا القَوَاعِدَ التِّي يَزِنُونَ بِهَا

---

[1] «سورة الحجر»: (آية: ٩).

[2] «سورة النحل»: (آية: ٤٤).

الْمَرْوِيَّاتِ، وَاحْتَاطُوا وَجَدُّوا وَاجْتَهَدُوا، وَأَفْنَوْا حَيَاتَهُمْ فِي خِدْمَةِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَتَجَشَّمُوا الصِّعَابَ فِي سَبِيلِ حفظها وتبليغها ونَشْرِهَا، فَكَانُوا بِحَقٍّ أَئِمَّةَ هُدَى، وَمَصَابِيحَ دُجَى، وَعُلَمَاءَ ذوي حِجَى، قَامُوا بِدَحْضِ الشُّبُهَات، وَرَدُّوا عَلَى أَيَّةِ افْتِرَاءَاتِ.

ولقد اهتم علماء الحديث ونقادهم ببيان الحديث الصحيح، والضعيف، والمشهور، والموضوع، والمُعَلّ والمتروك، وغير ذلك من أنواع علوم الحديث، فكتبوا قواعد الحديث وأصوله، ومصطلحه وعلومه، نظمًا، ونثرًا، واختصارًا وتفصيلًا، وتقعيدًا وتأصيلًا، وشرحًا وتنكيتًا، وتطبيقًا وتعليقًا، إلى غير ذلك.

ومن المنظومات السيَّارة التي حظيت بتوضيح العلماء واعتنائهم، وكانت محط أنظارهم، ومحل اطلاعهم واضطلاعهم منظومة الإمام البيقوني ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بل لست أكون مجازفًا إن قلت: إن المنظومة البيقونية نالت قسطًا وافيًا، وجهدًا وافرًا، وعناية بالغة من علماء السنة العظام عبر العقود والقرون التي تلت عصر ناظمها رَحِمَهُ اللَّهُ لمناسبتها للمبتدئين من المتعلمين؛ ولصلاحيتها للأولين من الدارسين. وبعــد ...

فهذا شرح متواضع للمنظومة البيقونية ـ على صاحبها سحائب الرحمة وشآبيب الرضوان ـ أقدمه لأعزائي الدارسين وأحبابي الطلاب والمتعلمين الأكرمين من طلبة وطالبات الرواق الأزهري بالجامع الأزهر الشريف ـ زاده الله تشريفًا وتعظيمًا وبرًّا وأعلى منائره في العالمين ـ وغيرهم من طلاب علم الحديث الشريف المبتدئين راجيًا من الله تعالى أن يكون شرحي بمثابة تقريب لمادة مصطلح الحديث، وتيسير لعلوم الحديث بين يدي طلاب العلم النبلاء، وقُصَّادِهِ النبهاء، وآملًا أن يفتح الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ به ما استغلق من مسائله، وأبوابه.

أَرْجُـو بِهِ أَنْ يَنْفَـعَ الطُّـلَّابَا وَالأَجْـرَ وَالقَبُـولَ وَالثَّـوَابَا

هذا، وأسأل الله تعالى الإخلاص والقبول، والسداد والصواب، ويعلم الله تعالى أني قد بذلت جهدي في خدمة هذا الشرح، وإخراجه وتيسيره، والله عَزَّ وَجَلَّ قصدي، وعوني، وحسبي،

ونصيري وهونِعْمَ المَولى ونِعْم النصير، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أُنيب.

والمأمول فيمن تكَرَّم وتَفضَّل بالنظر في هذا العمل أن يدعو لصاحبه بدعوة صالحة ويرد عليه مَلَكٌ كريم مُكافئًا: «وَلَكَ بِمِثْلٍ ذَلِكَ»، وإذا وجد خَلَلًا أن يتكرَّم بإرشاد صاحبه، ونصحه، فهذا شأن الكرام، والإنسان منا غير معصوم عن الخطأ والنسيان، وهما بنص الشارع مرفوعان، واليد غير محفوظة عن الهفوة، والقلم غير مصون عن العثرة.

فَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلَلَا   جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

وأسأل الله تعالى وحده . بواسع فضله، وجزيل كَرَمِهِ، ولطيف إحسانه . التوفيق والسداد، والتأييد والرشاد، وأن يجعل هذا العملَ وسائر أعمالي سببًا لنيل رضاه. سبحانه. يوم القدوم عليه، مستشفعًا به عنده للفوز برضوانه في جنات النعيم، وأن يجعله ذُخْرًا وسِتْرًا لكاتبه، وقارئه، وشارحه، وأن يغفر لنا ولوالدينا، ومشايخنا وأهلينا، وذرياتنا، ولكل مَن له حق علينا، وأن لا يجعل علمنا علينا وبالًا، وسعينا ونصبنا فيه خيبة وخسرانًا، إنه لا يضل من هداه ،ولا يخيب من رجاه ، ولا يَرُدُّ سائلًا، ولا يَحْرِمُ مؤملًا؛ إنه أكرم الأكرمين، وغياث المستغيثين، وأرحم الراحمين، وهو وليُّ ذلك والقادر عليه، وهو سبحانه نعم المولى ونعم النصير.

فاللهُ من وراءِ القصدِ، وهو الهادي إلى سواءِ السبيلِ، وهو حسبُنَا ونِعْمَ الوَكِيلُ.

وآخرُ دعوانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

وصلى الله على سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين، عليه أفضل الصلاة، وأزكى السلام.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه ومولاه

أبو يوسف أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

عين شمس الغربية. القاهرة

٦ من جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧هـ. ١٥ من مارس سنة ٢٠١٦ م

(مقدمة أساسية في علم مصطلح الحديث)

ينقسم **علم الحديث** إلى قسمين:

١ - **علم الحديث رواية:** هو علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وأوصافه الخَلْقية، والخُلُقية، وروايتها بأسانيدها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

موضوعه: أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وأوصافه الخَلْقية، والخُلُقية.

فائدته: معرفة ما نُسِب إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، والاحتراز عن الخطأ في نقلها عنه.

غايته: الفوز بالسعادة في الدنيا والآخرة.

فضله: هو من أشرف العلوم منزلة، وأعلاها قدرًا؛ لأنه تُعرَف به كيفية اتباع النبي ﷺ، والتأسي بسنته الشريفة، وعليه تُبنى الأحكام الشرعية، وهو البيان التطبيقي للقرآن الكريم.

أول من دوّن هذا العلم رسميًا: هو الإمام التابعي الجليل أبو بكر محمد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهْرِيُّ، وكان تدوينه له بأمر من أمر المؤمنين عمر بن عبد العزيز ﷺ إثر توليه الخلافة.

أهم المصنفات في هذا العلم:

«الكتب الستة»، وهي: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه».

وإن أضيف إلى هذه الكتب الستة: «مسند أحمد»، و«سنن الدارمي»، و«موطأ مالك» سميت بـ «الكتب التسعة».

ومن أهمها أيضًا: «صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان»، و«مستدرك الحاكم»، وغيرها من دواوين السنة المطهرة كثير.

٢ - **علم الحديث دراية:** هو علم بأصول وقواعد يُعْرَفُ بها أحوال الراوي (السند)، والمروي (المتن) من حيث القبول والرد.

موضوعه: الراوي (السند)، والمروي (المتن) من حيث القبول والرد.

فائدته: تمييز الحديث المقبول من الحديث المردود.

غايته: الفوز بالسعادة في الدنيا والآخرة.

فضله: هو من أشرف العلوم مكانة، وأرفعها منزلة، وأعلاها شأنًا؛ لأنه تُعرَف به الأحاديث الصحيحة من السقيمة، ويُبنى عليه الفقه والعمل.

أول من صنَّف فيه كتابًا مستقلا: هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزِيُّ ت ٣٦٠ هـ صنَّف كتابه: **«المُحَدِّثُ الفاصل بين الراوي والواعي»**.

أهم المصنفات في علم الحديث دراية:

١. **«معرفة علوم الحديث»:** صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. ت: ٤٠٥هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٢. **«الكفاية في علم الرواية»:** صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. ت: ٤٦٣هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٣. **«علوم الحديث»:** صنفه أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المشهور بابن الصلاح. ت: ٦٤٣هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٤. **«اختصار علوم الحديث»:** صنَّفه أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت: ٧٧٤هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٥. **«التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح»:** صنَّفه أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت: ٨٠٦هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٦. **«النُّكَت على كتاب ابن الصلاح»:** صنفه أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني. ت: ٨٥٢ هـ رَحِمَهُ اللهُ.

٨.٧ وألَّف الحافظ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: **«نُخْبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر»**، وشرحها أيضًا في كتابه: **«نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»**.

٩. **«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي»**: صنفه شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي . ت: ٩٠٢هـ رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٠. **«تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»**: صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. ت: ٩١١هـ رَحِمَهُ اللَّهُ.

١١. **«المنظومة البيقونية»**: نظمها عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي .

ت: ١٠٨٠هـ رَحِمَهُ اللَّهُ.

السنة في اصطلاح المحدثين: هي ما أُضِيفَ إلى النبيِّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقِيَّة، أو خُلُقِيَّة، وكذا ما أُضِيف إلى الصحابي، والتابعي من قول أو فعل.

وعند الأصوليين والفقهاء: هي ما أُضِيفَ إلى النبيِّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير.

والحديث: هو ما أُضِيفَ إلى النبيِّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقِيَّة، أو خُلُقِيَّة.

والخبر: مُرَادِفٌ للحديث على الرأي الصحيح.

وقيل: الخبر أعم من الحديث؛ لشموله ما أُضِيف إلى النبي ﷺ، وما أُضِيف إلى غيره من الصحابة والتابعين والأنبياء السابقين.

فكل حديث خبر، وليس كل خبر حديثًا.

وقيل: الخبر مغاير للحديث: فالحديث: ما أُضِيف إلى النبي ﷺ، والخبر: ما أُضِيف إلى غيره .

والأثر: مُرَادِف للحديث: أي أن معناه هو نفس معنى «الحديث» السابق.

وقيل: الأثر مغاير للحديث فيكون معناه: ما أُضِيف إلى الصحابي، أوالتابعي من قول، أو فعل.

السَّنَد: هو الطريق الموصلة إلى المتن، أو بتعبير آخر : هو سلسلة الرجال الموصِّلة للمتن.

المتن: ما ينتهي إليه السند من الكلام، أو بتعبير آخر : هو ألفاظ الحديث التي تَتَقَوَّمُ بها المعاني.

المُسنَدُ بفتح النون: له معنيان:

١ - كل كتاب جُمِعَ فيه مرويات كل صحابي على حدة.

٢ - الحديث المرفوع المتصل سندًا.

المُسنِدُ بكسر النون هو: من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

المُحَدِّثُ: هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطَّلِع على كثير من الروايات، ويعرف أحوال رواتها.

الحافظ: هو مرادف للمُحَدِّث عند كثير من المحدثين.

وقيل: هو أرفع درجة من المُحَدِّث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

وقيل: هو مَن حفظ مئة ألف حديث سندًا ومتنًا.

الحجة: هو مَن حفظ ثلاث مئة ألف حديث سندًا ومتنًا.

الحاكم: هو: من أحاط علمًا بمعظم الأحاديث المروية سندًا ومتنًا، وقبولًا وردًّا.

أمير المؤمنين في الحديث: هو من أحاط علمًا بجميع الأحاديث بحيث لا يفوته إلا النذر اليسير، حتى صار مرجعًا يرجع المحدثون إليه في أدق المسائل الحديثية وأعوصها، وأصبح ناقدًا بصيرًا وجِهْبَذًا نِحْرِيرًا.

منزلة السنة في التشريع الإسلامي:

السنة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي يجب اتباعها، والعمل بها، وتَحْرُم مخالفتها، وقد أجمع المسلمون على أن رتبتها في الاحتجاج بعد كتاب الله العزيز، والسنة تُبيِّن القرآن الكريم، وتؤكد ما جاء فيه، وتُفصِّل مُجْمَله، وتُقَيِّد مُطْلَقَه، وتُخَصِّص عامَّه، وتُوَضِّح مُشْكِلَه، كما أسست أحكامًا وتشريعات على جهة الاستقلال سكت عنها القرآن الكريم.

اختصاص الأمة المحمدية بالإسناد:

اختص الله تعالى أمة حبيبه محمد ﷺ بالحفظ والرواية سندًا ومتنًا دون غيرها من الأمم.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «نَقْلُ الثِّقَةِ عَنِ الثِّقَةِ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ مَعَ الِاتِّصَالِ، خَصَّ اللَّهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ سَائِرِ الْمِلَلِ». وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ: «خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمَّةَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، لَمْ يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا: الْإِسْنَادِ، وَالْأَنْسَابِ، وَالْإِعْرَابِ». وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، لَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ». وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «الْإِسْنَادُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ».وقال بعض العلماء: «الإِسنادُ يَدْفَعُ الإِلْحادَ»

تقسيمات هامة:

ينقسم الخبر باعتبار طرقه (أي من ناحية وصوله إلينا) إلى قسمين:

خبر متواتر: وهو ما رواه عدد كثير، تُحِيل العادة توافقهم على الكذب.

وهو قسمان: **لفظي**: وهو ماتواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه بضعة وسبعون صحابيا ثم استمرت هذه الكثرة بل زادت في باقي طبقات السند .

ومعنوي: وهو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل أحاديث رفع اليدين في الدعاء، وحديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، ومثل ذلك.

وحكم المتواتر : إفادة العلم الضروري اليقيني، ولا يحتاج إلى بحث عن أحوال رواته.

أشهر المصنفات في الحديث المتواتر :

١ - الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي.

٢ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني.

وعدد الأحاديث المتواترة قليل جدا بالنسبة إلى عدد أحاديث الآحاد.

قال الكتاني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «نظم المتناثر في الحديث المتواتر» :

قال الشيخ التاودي في حواشيه على الصحيح: وقد نظمت ذلك (يعني أمثلة المتواتر) فقلت:

مما تواتر حديثُ من كذب ... ومن بنى لله بيتاً واحْتَسَب

ورؤيةٌ شفاعةٌ والحوضُ ... ومسحُ خفينِ وهاذي بعض

خبر آحاد: وهو ما لم يجمع شروط المتواتر.

وينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام:

مشهور: هو ما رواه ثلاثة فأكثر. في كل طِبقة. ما لم يَبْلُغ حدَّ التواتر.

عزيز: هو ما رواه اثنان، ولو في طبقة واحدة من السند.

غريب: هو ما تفرَّد بروايته راو واحد.

وينقسم الخبر من حيث القبول والرد إلى قسمين:

١- **مقبول**: وهو ما ترجَّح صدق المُخْبِر به، وهو قسمان: صحيح، وحسن.

وينقسم **الصحيح** إلى قسمين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

وينقسم **الحسن** إلى قسمين: حسن لذاته، وحسن لغيره.

٢- **ومردود**: وهو ما لم يترجَّح صدق المُخْبِر به، وهو قسمان:

أ. **مرود بسبب انقطاع في السند**؛ وأنواعه: (المُعَلَّق، والمُعْضَل، والمُرْسَل، والمُنْقَطِع، والمُدَلَّس، والمُرْسَل الخَفِيّ).

ب. **ومردود بسبب طعن في الراوي**؛ وأنواعه: (الموضوع، والمتروك، والشاذ، والمُعَلّ، والمُضطَرب، والمُنْكَر، والمُدْرَج، والمَقْلوب، والمُصَحَّف، والمَزيد في متصل الأسانيد).

وينقسم الحديث باعتبار مَنْ أُسنِد إليه (قائله) إلى أربعة أقسام:

الحديث القدسي: هو ما نُقِل إلينا عن النبي ﷺ، مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.

والحديث المرفوع: هو ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

والحديث الموقوف: هو ما أُضِيفَ إلى الصحابيِّ رضي الله عنه، من قول، أو فعل، أو تقرير.

والحديث المقطوع: هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ رحمه الله، أو مَنْ بَعْدَه من قول، أو فعل.

آداب المحدث وآداب طالب الحديث

إن طلب الحديث من أفضل القربات عند الله تعالى، وأشرف ما يُنْفَق فيه الأوقات، فينبغي على من يشتغل به، ويقوم بتعليمه للناس أن يتحلى بمكارم الأخلاق، ومحاسن الصفات، ويكون قدوة عملية ونموذجًا حيًّا في التأسي برسول الله ﷺ والاقتداء بهديه وسنته وأموره وأحواله.

آداب المحدث:

١. تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا، كحب الرئاسة أو الشهرة.

٢. أن يكون أكبر همه نشر حديث رسول الله ﷺ، وتبليغه للناس مبتغيًا من الله جزيل الأجر.

٣. ألا يحدِّث بحضرة من هو أولى منه؛ لسِنِّهِ، أو علمه.

٤. أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث. وهو يعلم أنه موجود عند غيره. إلى ذلك الغير.

٥. ألا يمتنع من تحديث أحد؛ لكونه غير صحيح النية؛ فإنه يُرْجَى له صحتها بعد ذلك.

٦. أن لا يتصدر لتعليم الحديث وعقد مجالسه، إلا إذا كان أهلًا لذلك.

٧. أن يتطهر ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه، ويكون طاهر الظاهر نقي الباطن أثناء التعليم.

٨. أن يجلس متمكنًا بوقار وهيبة؛ تعظيمًا لحديث رسول الله ﷺ.

٩. أن يقبل على الحاضرين كلهم، ولا يخص بعنايته أحدًا دون أحد.

١٠. أن يفتتح مجلسه ويختتمه بحمد الله تعالى، والصلاة والسلام على النبي ﷺ، وأن يدعو لنفسه، وللسامعين بما فيه الخير في الدنيا والآخرة.

١١. أن يجتنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين، وأن يبتعد عما لا يفهمونه من الحديث.

١٢. أن يختم الإملاء بحكايات ونوادر ومُلَح؛ لترويح القلوب، وطرد السآمة والملل.

آداب طالب الحديث

ينبغي لطالب الحديث أن يتصف بالآداب العالية والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلبه، وهو حديث رسول الله ﷺ، فمن هذه الآداب:

١. تصحيح النية، والإخلاص لله تعالى في طلبه.

٢.الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى غرض من أغراض الدنيا.

فقد أخرج أبو داود في «سننه»، كتاب: الْعِلْمِ، باب: فِي طَلَبِ الْعِلْمِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، بسند صحيح من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: رِيحَهَا.

٣.العمل بما يسمعه من الأحاديث، وتطبيق هذا في حياته.

٤.أن يسأل الله تعالى التوفيق والتسديد والتيسير والإعانة على ضبط الحديث وحفظه وفهمه.

٥.أن يقضي وقته في طلبه، ويبذل جهده في تحصيله، ويحرص على مداومة القراءة والحفظ.

٦.أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادًا وعلمًا ودينًا.

٧.أن يحترم شيوخه، ومن يسمع منهم، ويوقرهم، فذلك من إجلال العلم، وأسباب الانتفاع.

٨.أن يلتمس رضا شيوخه، ولا يغضبهم، ويصبر على جفائهم لو حصل.

٩.أن يرشد زملاءه وأقرانه في طلب الحديث إلى ما حصَّله من فوائد، ولا يكتمها عنهم؛ فإن كتمان الفوائد العلمية عن طلابها لؤم يقع فيه بعض الطلبة الوضعاء؛ لأن الغاية من طلب العلم نشره.

١٠.ألا يمنعه الحياء أو الكبر من السعي في السماع والتحصيل وأخذ العلم، ولو ممن هو دونه في السن، أو المنزلة.

١١.عدم الاقتصار على سماع الحديث وكتابته، دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير تحصيل الفائدة المرجوة من السماع والطلب.

١٢.أن يقدم في السماع والضبط والتفهم «الصحيحين»، ثم بقية الكتب الستة، ثم ما تمس الحاجة إليه من «المسانيد»، و«الجوامع»، والمصنفات التي ينصحه بها شيوخه، ومعلموه.

١٣.أن يهتم بمعرفة المهم فالأهم، وأن يحرص على التدرج في الطلب بما يوجهه به شيوخه.

١٤.أن يداوم على الذكر والعبادة؛ ليحفظ الله له وقته، ويفتح عليه في فهم ما استُغلِق.

(متن المنظومة البيقونية)

بسم الله الرحمن الرحيم

أَبْـدَأُ بِالحَمْـدِ مُصَـلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّـدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِـلاَ

وَذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ ... وَكُلُّ وَاحِـدٍ أَتَى وَحَـدَّهْ

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ ... إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشِذَّ أَوْ يُعَلْ

يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَـابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَـدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لاَ كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ ... فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كُثُرْ

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي المَرْفُـوعُ ... وَمَا لِتَابِعٍ هُـوَ المَقْطُـوعُ

والمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيـهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

وَمَا بِسَمْـعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِـلْ ... إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالمُتَّصِلْ

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الفَتَى

كَـذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيـهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْـدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

عَـزِيزُ مَـرْوِيْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثَهْ ... مَشْهُـورُ مَرْوِي فوْقَ مَا ثَلاثَهْ

مَعَنْعَنٌ كَعَن سَعِيدٍ عَنْ كَـرَمْ ... وَمُبْهَـمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَـمْ

وَكُـلُّ مَا قَلَّتْ رِجَـالُهُ عَـلاَ ... وَضِـدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَـزَلاَ

وَمَا أَضَفْتَـهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُـوفٌ زُكِنْ

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَـطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَـطْ

وَكُـلُّ مَا لَمْ يَتَّصِـلْ بِحَـالِ ... إِسْنَـادُهُ مُنْقَطِـعُ الأَوْصَالِ

والمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْـهُ اثْنَـانِ ... وَمَـا أَتَى مُدَلَّسًـا نَوْعَـانِ

الأَوَّلُ: الإِسْقَـاطُ لِلشَّيْـخِ وَأَنْ ... يَنْقِـلَ عَمَّنْ فَوْقَـهُ بِعَنْ وَأَنْ

وَالثَّانِ: لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفْ

وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ المَلَا ... فَالشَّاذُّ والمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا

إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

وَالفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ ... أَوْ جَمْعٍ اوْ قَصْرٍ عَلَى روايةِ

وَمَا بعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الحديثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ... مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ

مُتَّفِقٌ لَفظًا وَخطًّا مُتَّفِقْ ... وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقْ

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ... وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ المَوْضُوعُ

وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ... أَبْيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

التعريف بالناظم:

لا يُعرف للناظم رَحِمَهُ اللَّهُ ترجمة وافية يُذكر فيها شيوخه، وتلاميذه، وحياته العلمية، ومؤلفاته.

ولكن ذكر اسمه العلماء الذين ألفوا في الأعلام، ومعاجم المؤلفين فقالوا: هو عمر بن محمد بن فَتُّوح البيقوني، الدمشقي، الشافعي. وقال بعضهم: اسمه: طه بن محمد بن فَتُّوح البيقوني[٣]، الدمشقي، الشافعي، عالم في الحديث، وأصول الفقه، تُوفِيَ: نحو سنة ١٠٨٠هـ، وقد كتب الله الشهرة له برغم إغفال كتب التراجم لترجمته، فذاعت منظومته في الآفاق، واشتهرت في الأوساط الحديثية، وانبرى لها المحدثون شرحًا وتوضيحًا، وتعليقًا وتنكيتًا جيلًا بعد جيل رَحِمَهُمُ اللَّهُ ورضي عنّا وعنهم أجمعين.

---

[٣] نسبة إلى قرية تسمى: «بيقون»، وهي قرية في أذربيجان، بقرب الأكراد. وهناك قرية أخرى تسمى بهذا الاسم تابعة لمحافظة جبل لبنان، على مسافة ٥٠ كم من بيروت.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة النظم

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

أَبْـدَأُ بِالحَمْـدِ مُصَـلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّـدٍ خَيْـرِ نَبِيٍّ أُرْسِـلَا

افتتح المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ .منظومته بكتابة البسملة قبل أن يشرع في النظم تبركًا وتيمنًا بذكر الله الرحمن الرحيم الذي تسعد القلوب بحبه، وتطمئن الأفئدة بِذِكْرِه، جل جلاله وتقدست أسماؤه، ولا إله غيره، ولا رب سواه، واقْتِدَاءً بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وتأسيًا بالنبي ﷺ فإنه كان يفتتح كتبه ورسائله إلى الملوك والرؤساء بالبسملة، ثم ثَنَّى بِالْحَمْدِ لله تَعَالَى، اقتداءًا بالكتاب العزيز أيضًا حيث جُعلت فاتحته سورة «الحمد»، وَعَمَلًا بسنة النبي ﷺ؛ فقد أخرج أبو داود في «سننه»، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ»، وصححه ابن حبان بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ»[٤]، ويستحب البداءة بالحمدلة لكل مُصنّف، ودارس، ومدرس، وخطيب، وبين يدي سائر الأمور المهمة.

ثم أتبع البسملةَ والحمدلةَ بالصلاة على سيدنَا مُحَمَّد ﷺ خير نَبِيٍّ أرسل لعُمُوم الْخلق.

ومعنى الصلاة على النبي ﷺ من العبد: طلب الثناء عليه ﷺ من الله تعالى.

وأما صلاة الله تعالى على نبيه فمعناها: ثناؤه عَزَّوَجَلَّ عليه ﷺ في الملأ الأعلى.

وقيل: الصلاة من الله تعالى: رحمة، ومن الملائكة: استغفار، ومن العبد: دعاء.

وقيل: الصلاة من اللع تعالى: على نبيه ﷺ هي مزيد من تحنن وتعطف منه جل جلاله على رسوله ﷺ ؛ لأن الله تعالى غاير بين الصلاة والرحمة في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾.

---

[٤] حسّنه ابن الصلاح، والنووي، والسيوطي. ومعنى «أجذم»، و«أقطع»: أي ناقص قليل البركة. ومعنى «ذي بال»: أي حال مهم.



قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

وذِي مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ   وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ

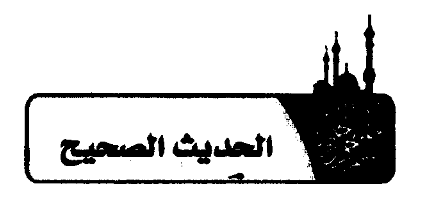
يبين المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ هذه المنظومة تضمنت عددًا ليس بكثير من أقسام علوم الحديث؛ فذكر أن علوم الحديث أقسام متعددة، وقد تضمنت منظومته بعض أنواع علوم الحديث.

فعلوم الحديث تتنوع عند علماء المصطلح إلى أنواع متعددة؛ منها ما يرجع إلى السند، ومنها ما يرجع إلى المتن، ومنها ما يرجع إليهما معًا، وقد أوصلها بعضهم إلى خمسة وستين نوعًا، ومنهم مَن أوصلها إلى مئة نوع، ومنهم مَن ذكر أقل من ذلك، ومنهم مَن أوصلها إلى أكثر من ذلك؛ إذ لا تُحصى أحوال الرواة، وصفاتهم، ولا أحوال متون الأحاديث، وصفاتها.

ثم قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ» بمعنى أن كل واحد من هذه الأنواع جاء مع تعريفه، فالواو هنا واو المعية، فالحد هو التعريف، وهو: «الوصف المحيط بموصوفه، المميز له عن غيره»، وشرطه أن يكون جامعًا مانعًا؛ جامعًا لجميع أفراده، فلا يخرج فرد منهم عنه، مانعًا من دخول غير أفراده فيه.

وقد يكون المراد- والله أعلم – أن كل واحد من العلماء السابقين الذي ألفوا في هذه الأقسام جاء في مصنفة بتعريف كل قسم من هذه الأقسام.





الحديث الصحيح

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ	إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشِذَّ أَوْ يُعَلْ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ	مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

شرع الناظم - رَحِمَهُ اللَّهُ - في بيان أقسام علوم الحديث، فبدأ بذكر «الحديث الصحيح»، وبيان شروطه، وقدَّمه على بقية الأنواع؛ لأنه أعلاها شأنًا، وأجلها قدرًا، وأقواها حجة، وأرفعها ذِكْرًا، كما أن ثمرة علم الحديث دراية وفائدته هي تمييز الحديث المقبول من الحديث المردود، والحديث الصحيح هو أعلى أنواع المقبول، فكان البدء به أولى وأحرى.

ثم عرَّفه بقوله: «أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ» يعني يشترط في الحديث الصحيح اتصال إسناده؛ ومعناه: أن يتحمل كل راوٍ من رواة الإسناد الحديثَ عن شيخه الذي تلقى عنه مباشرة بلا واسطة، وهكذا يأخذه كل راو عن شيخه، من أول السند إلى منتهاه، فمثلًا يرويه المُصَنِّفُ، عن شيخِهِ، ويرويه شَيخُه، عن شيخِ شيخِهِ، ويرويه شَيْخُ شَيْخِ المُصَنِّفِ، عن شَيخِهِ، ويرويه تابعُ التابعي، عن التابعيِّ، ويرويه التابعيُّ، عن الصحابيِّ، ويرويه الصحابيُّ، عن النبيِّ ﷺ، والحاصل أن المراد هو الاتصال في جميع طبقات السند من أول شيخ المصنف إلى الصحابي ﷺ.

كيف يُعرف اتصال السند؟

١- يُعْرَفُ اتصال السند بتصريح الراوي بسماع هذا الحديث من شيخه، كأن يقول: سمعت، أو سمعنا، أو حدثني، أو حدَّثنا، أو أخبرني، أو أخبرنا، أو سألت فلانًا، أو لقيته فقال لي، أو غير ذلك من الصيغ التي تدل صراحة على أنه أخذ الحديث مباشرة عن شيخه.

أما الصيغ التي لا تدل صراحة على الأخذ مباشرة، مثل «قال»، و «عن»، و «أن»، فإنها تحتمل أن يكون الراوي روى عن شيخه بواسطة (بمعنى أن يكون الراوي سمع من شخص، وهذا الشخص سمع من شيخ الراوي، فالراوي لم يسمع من شيخه مباشرة، وإنما سمعه من شخص، عنه)، فهذه الصيغ، ينظر أهل الحديث فيها إلى حال الراوي الذي أطلق هذه الصيغة، هل هو من المدلسين أو لا؟، فإن كان مُدَلِّسًا فإنه لا يُقبَل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع أو التحديث عن شيخه مباشرة، وإن لم يكن مُدَلِّسًا فإنه يُقبل حديثه، وإنْ لم يُصَرِّح بالسماع.

٢ـ ويثبت الاتصال أيضًا بأن يُدرِكَ الراوي شيخه إدراكًا بَيِّنًا، ويكون اللقاء ممكنًا، بشرط أن لا يطعن أحدٌ من الأئمة في سماع ذلك الراوي من شيخه.

وإذا لم يتوفر شرط اتصال السند حصل عكسه، وهو الانقطاع، والانقطاع نوعان: ظاهر، وخفي، **فالانقطاع الظاهر** يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويُعْرَفُ هذا الانقطاع من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ وأنواعه: (المُعَلَّق، والمُرْسَل، والمُعْضَل، والمُنْقَطِع)، **والخفي** هو الذي لا يدركه إلا الأئمة الحُذَّاق المطلعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد؛ وأنواعه: (المُدَلَّس، والمُرْسَل الخَفِيّ).

وقوله: «وَلَمْ يَشِذَّ أَوْ يُعَلْ» يعني يشترط في الحديث الصحيح أن لا يكون شاذًّا، ولا مُعَلَّلًا.

والشذوذ هو: مخالفة الراوي المقبول لمن هو أولى منه حفظًا، أو تثبتًا، أو علمًا، أو عددًا، أو اختصاصًا بشيخه، أو ترجيحًا بأي مرجِّح آخر عن رواية هذا المخالف، فمثلًا: إذا روى راو ثقة عن شيخه رواية، وجاء ثقة آخر، لكنه أثبت من الأول في روايته عن شيخه، فرواه الثاني عن نفس شيخ الأول على وجه يُخالف رواية الأول، فحينئذ نقول: إن رواية الراوي الأول شاذة (مردودة)؛ لأنه خالف مَن هو أولى منه وأرجح؛ إذ الثاني أثبت منه في شيخه، بينما رواية الراوي الثاني محفوظة (مقبولة)؛ لكونه اشترك مع الأول في كونه ثقة، وزاد عنه أنه أثبت منه في شيخه، وأضبط لحديثه، وأدرى بروايته، وأحفظ لما يقوله الشيخ، وسيأتي توضيح ذلك، والمثال عليه في شرح البيت الحادي والعشرين عند شرحنا للحديث الشاذ بإذن الله تعالى.

ويُطلَق مصطلح العلة: في تطبيقات المحدثين واستعمالاتهم على «السبب المؤثر في الحديث، قدح هذا السبب، أم لم يقدح، ظهر أم خفي، في السند أم في المتن، في اللفظ أم في المعنى».

أما العلة المراد أن يسلم منها الحديث الصحيح فتطلق على «السبب الغامض الخفي المؤثر القادح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»، فيُقصَد بها إذًا العلة التي لا يقف عليها المحدث إلا بعد جمع طرق الحديث، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض.

وسيأتي توضيح ذلك، والمثال عليه في البيت الرابع والعشرين عند شرحنا للحديث المُعَل بمشيئة الله تعالى.

قوله: «يَرْوِيهِ عَـدْلٌ» يعني أنه لابد أن يكون راوي الحديث الصحيح عدلًا، وهذا شرط رابع من شروط صحة الحديث.

فالعدالة: وصف في الشخص يقتضي استقامته في الدين، وفي المروءة.

وهي أيضًا: مَلَكَة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

والتقوى: هي امتثال المأمورات، واجتناب المنهيات.

والفسق: هو ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصغائر.

والمروءة: هو أن يفعل الراوي من المباحات ما يَزِينُه، ويترك منها ما يَشِينُه. والمعتبر في المروءة عُرْف المجتمع الذي يعيش فيه، والعُرف يختلف باختلاف الزمان، والمكان، والأشخاص.

فالعَدْلُ إذًا: هو من يفعل المأمورات، ويترك المحرمات، ولا يُجاهر بكبيرة، ولا يصر على صغيرة، وكانت محاسنه أكثر من مساوئه، فأكثر أحواله، ومعظم أوقاته في طاعة الله ومرضاته.

والراوي العدل هو: الراوي المسلم، البالغ، العاقل، السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

فلا تُقْبَلُ رواية الكافر، ولا رواية الصبي الصغير الذي لا يضبط روايته، ولا رواية المجنون ولا المعتوه، ولا رواية الفاسق.

<u>وتثبت العدالة بأحد أمرين:</u>

١. استفاضة الثناء على الرواي، وشهرة عدالته بين الأئمة والمُحَدِّثين. مثل: مالك، وشعبة، وغيرهما.

٢. التزكية: وذلك أن ينص إمام أو أكثر من أئمة الجرح والتعديل على أن فلانًا عدل، أو ثقة أو نحو ذلك.

قوله: «يَرْوِيهِ ...... ضَـابِطٌ» يعني أنه يشترط في راوي الحديث الصحيح أيضًا أن يكون تام الضبط، وهذا هو الشرط الخامس من شروط صحة الحديث الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

والضبط هو إتقان حفظ المرويات، والتثبت في ذلك، وهو نوعان:

١. **ضبط صدر**: وهو أن يُثْبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢. **وضبط كتاب**: وهو صيانة الراوي لكتابه منذ أن كتب فيه الحديث، وصححه، أو قابله على أصل شيخه إلى أن يؤدي منه، بحيث لا تتطرق إليه يد العبث أو التزوير أو التغيير.

<u>كيف يُعْرَف ضبط الراوي؟</u>

١ـ ويُعْرَفُ ضبط الراوي باستفاضة ضبطه بين الأئمة، وشهرته بذلك.

٢ـ ويُعْرَفُ أيضًا بنص إمام أو أكثر من أئمة الجرح والتعديل على أنه يحفظ حديثه ويتقنه.

٣ـ ويُعْرَفُ كذلك باختبار ضبط الراوي بروايات الثقات المتقنين؛ فإن وافقت روايتُه روايات الثقات كان ضابطًا لروايته، وإن خالفت روايتُه رواياتهم كان غير ضابط لروايته.

ويُعْتَبر الراوي غير ضابط إذا كان سيئ الحفظ، أو فاحش الغلط، أو مُغَفَّلًا، أو كثير الأوهام، أو خالف مَنْ هو أرجح منه.

وبناء على ما ورد في البيتين السابقين يمكننا تعريف الحديث الصحيح لذاته بأنه «ما اتصل سنده، بنقل العدل تام الضبط، عن مثله، من أوله إلى نهايته، من غير شذوذ، ولا علة».

ويتبين من هذا التعريف أنه يجب توافر خمسة شروط لكي يكون الحديث صحيحًا، وهي:

١. اتصال السند.

٢.عدالة الرواة.

٣.ضبط الرواة.

٤.السلامة من الشذوذ.

٥.السلامة من العلة القادحة.

أما إذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحًا، بل ينتج عن هذا الخلل نوع من أنواع الحديث الضعيف كما سيتضح بعد ذلك عند شرح البيت السادس عشر إلى البيت الثاني والثلاثين بمشيئة الله تعالى .

مثال للحديث الصحيح لذاته:

ما أخرجه البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ، وَوَلَدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»**.

فهذا الحديث صحيح لذاته؛ لتوافر شروط الصحة الخمسة على النحو التالي :

أ.سنده متصل: إذ إن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه مباشرة. وأما عنعنة ابْنِ عُلَيَّةَ، وعَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين.

ب، ج.ولأن رواته عدول ضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل.

١.يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدورقى: ثقة حافظ.

٢ .إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـابْنِ عُلَيَّةَ: ثقة حافظ إمام حجة.

٣.عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ: ثقة حجة.

٤.أنس بن مالك الأنصاري: صحابي.

د.ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

هـ.ولأنه ليس فيه علة من العلل، وهذا عُرِفَ من تخريج الحديث وجمع طرقه.

حُكْمُ الحديث الصحيح:

حجة من حجج الشرع يجب العمل به في الأحكام الشرعية.

أول مُصَنَّف في الصحيح المجرد:

«صحيح البخاري»، ثم «صحيح مسلم». وهما أصح كتب السنة، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول، ولم يستوعبا «الصحيح» في «صحيحيهما»، ولا التزما ذلك.

مراتب الحديث الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث إلى سبع مراتب هي:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وهو أعلى المراتب.

٢- ثم ما انفرد به البخاري.

٣- ثم ما انفرد به مسلم.

٤- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

٥- ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْه.

٦- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْه.

٧- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما.

معنى قولهم: «متفق عليه»:

المراد بهذا اللفظ اتفاق البخاري ومسلم على إخراج الحديث، وهذا يطلق على الحديث الذي أخرجاه بنفس الألفاظ أو بنفس المعنى مع الاتفاق في الصحابي الذي روى الحديث.

شرط البخاري ومسلم:

أن يكون الحديث مرويًا من طريق رجال الكتابين، أو أحدهما مع مرعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية منهم.

معنى قول المحدثين: «هذا حديث صحيح»، وقولهم: «هذا حديث صحيح الإسناد»:

إذا قال المحدث: **«هذا حديث صحيح»**: فمعناه: أنه تكفل لنا باجتماع شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، وهي: (اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة).

أما إذا قال: **«هذا حديث صحيح الإسناد»**: فمعناه: أنه تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة فقط من شروط الصحة، وهي: (اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم)،

أما (عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة)، فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يتثبت منهما.

لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: **«هذا حديث صحيح الإسناد»**، ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن أيضًا؛ لأن الأصل السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة، والله تعالى أعلم.



الحديث الحسن

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ رِجَالُهُ لاَ كالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

بعد أن فرغ الناظم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ من الكلام على الحديث الصحيح لذاته انتقل إلى تعريف الحديث الحسن لذاته، وقدَّم الصحيح على الحسن؛ لعلو قدر الصحيح؛ إذ هو أقوى في إفادة الحُجيّة من الحسن.

قوله: «والحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا» يعني أن تكون طرقه معروفة، بحيث يكون راويه معروفًا بأخذ الحديث عن أهل بلده، فلا يكون ضعيفًا، أو كذابًا، وإنما يكون على دراية بما يرويه.

أو لعل المعنى أن تكون طرقه معروفة باتصال السماع بين رواتها فخرج بذلك ما كان فيه انقطاع.

قوله: «وَغَدَتْ رِجَالُهُ لاَ كالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ»: أي أن شهرة رجال الحديث الحسن لا تبلغ شهرة الحديث الصحيح، والمراد: أن رجال الحسن ليسوا كرجال الحديث الصحيح في الضبط، بل رجاله أخف ضبطًا وأقل تثبتًا من رجال الحديث الصحيح.

ويمكننا القول بأن الناظم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عرّف الحسن بأنه: «الحديث المعروف طرقه، والمشهور رجاله شهرة دون شهرة رجال الصحيح».

وهذا التعريف لا يفي بتعريف الحديث حسن؛ لأن شرط «المعروف طرقه» غير مانع من دخول الحديث الصحيح، والضعيف، بل والموضوع، فالصحيح طرقه معروفة بعدالة الرواة وضبطهم، والضعيف طريقه معروفة أيضًا بضعف راويها، وكذا الموضوع طريقه معروفة بكذب راويها.

كما أن شهرة رجاله غير مانعة من دخول رجال الضعيف؛ لاشتهارهم بالضعف أيضًا، وهم دون رجال الصحيح أيضًا.

ويظهر من تعريف البيقوني للحسن أنه مأخوذ من تعريف الخطابي له حيث عرَّفه بقوله: هو **«ما عُرِف مَخْرَجُهُ، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يَقْبَلُه أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء»**.

<u>ومخرج الحديث:</u> هو الراوي الذي تدور عليه أسانيد أهل البلد، فقتادة بن دعامة السدوسي تدور عليه أسانيد البصريين، والليث بن سعد تدور عليه أسانيد المصريين، ومعمر بن راشد تدور عليه أسانيد اليمنيين وهكذا.

وقيل: ما عُرف سماع رواته بعضهم من بعض، فخرج بذلك المنقطع.

ولا يُفهَم من قوله: **«والحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرُقًا»** أن الحسن يحتاج إلى انضمام طرق بعضها إلى بعض؛ ليكتسب صفة الحسن، فهذا غير مراد في الحسن لذاته، وإنما يُحتاج إلى تعدد الطرق، وانضمام بعضها إلى بعض في الحديث الحسن لغيره، كما سنوضح بعد قليل إن شاء الله تعالى، فمراد الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ من تعريف الحسن هنا الحسن لذاته بدليل قوله: **«لاَ كالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ»**.

وعرَّف الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الحسن لذاته بتعريف أدق من تعريف الخطابي، والبيقوني، وغيرهما فذكر أن الفرق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، هو في درجة ضبط الراوي فقط، فراوي الصحيح يُشترَط فيه تمام الضبط، في حين أن راوي الحسن يكفي أن يكون راويه خفيف الضبط، وبقية شروط الصحيح الأربعة من اتصال السند، وعدالة الرواة، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة فتُشترط في الحسن، كما تُشترط في الصحيح سواء بسواء.

وعلى هذا فيُمكن تعريف الحديث الحسن لذاته بأنه: **«ما اتصل سنده بنقل عدل، خفيف الضبط، ولا يكون شاذًّا، ولا مُعَلَّلًا»**.

ولا يُفْهَم من هذا التعريف أن الحسن يُشترط فيه خفة الضبط في جميع طبقات السند، وإنما

يصير الحديث حسنًا بمجرد وجود خفة الضبط ولو في طبقة واحدة من السند.

حكم الحديث الحسن: يجب الاحتجاج ، والعمل به مثل الحديث الصحيح عند جميع الفقهاء، وأكثر المُحَدثين، وإن كان أقل منه في القوة، وتظهر فائدة ذلك عند التعارض، فيُقَدَّم الصحيح على الحسن.

مثاله:

ما رواه الترمذي في «سننه»، كتاب: البِرِّ وَالصِّلَةِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي بِرِّ الوَالِدَيْنِ، (٤/٣٠٩)، برقم: (١٨٩٧)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «أُمَّكَ» قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ» قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ» قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الأَقْرَبَ فَالأَقْرَبَ» قال الترمذي: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

فهذا الحديث حسن لذاته؛ لتوافر شروط الحسن فيه على النحو التالي:

أ. سنده متصل: إذ إن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه مباشرة. وأما عنعنة حَكِيمِ بْن مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيّ. والد بَهْز، عن أبيه فمحمولة على الاتصال؛ لأنه غير مدلس.

ب، ج. وأما أوصاف رواته عند علماء الجرح والتعديل فعلى النحو التالي.

١. مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ «بندار»: ثقة حافظ.

٢. يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّان: ثقة متقن إمام حافظ قدوة.

٣. بَهْزُ بنُ حَكِيمِ بْن مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيُّ. صدوق.

٤. حَكِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيُّ. والد بَهْز: صدوق.

٥. مُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيُّ. جد بَهْز. : صحابي جليل ﷺ.

د. ولأنه غير شاذ: إذ لم يخالف راويه الصدوق من هو أقوى منه.

هـ. ولأنه ليس فيه علة من العلل، وقد عرفنا ذلك من خلال تخريج الحديث وجمع طرقه.

وقد حسَّنه الترمذي؛ لأنه استوفى شروط الصحة إلا أن بهز بن حكيم وأباه صدوقان؛ فنزل

الحديث عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن.

معنى قول المحدثين: «هذا حديث حسن»، وقولهم: «هذا حديث حسن الإسناد»:

إذا قال المحدث: **«هذا حديث حسن»**: فمعناه: أنه تكفل لنا باجتماع شروط خمسة في هذا الحديث، وهي: (اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وخفة ضبط أحد رواته، أو بعضهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة).

أما إذا قال: **«هذا حديث حسن الإسناد»**: فمعناه: أنه تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة فقط من شروط الحسن، وهي: (اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وخفة ضبط أحد رواته، أو بعضهم). أما (عدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة)، فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يتثبت منهما. إلا إذا قال ذلك إمام مطلع معتمد فإنه يعني السند والمتن معًا والله تعالى أعلم.

معنى قول الترمذي: «حديث حسن صحيح»:

استشكل بعض العلماء عبارة الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: **«هذا حديث حسن صحيح»**؛ لأن فيه جمعًا بين المتغايرين حيث إن راوي الحديث الحسن قاصر عن رتبة راوي الحديث الصحيح في الضبط، فكيف يُجْمَعُ بينهما مع تفاوت رتبتيهما؟

وقد أجاب العلماءُ عن مقصود الترمذيِّ من هذه العبارة بأجوبة متعددة، ملخصها ما يلي:

١. إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.

٢. وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين.

٣. أن متنه حسن لغة باعتبار فصاحة الألفاظ، وجزالة المعنى، وصحيح من جهة الإسناد.

٤. ذكر الإمام السيوطي في ألفيته رأيًا ،حاصله: أن الحديث الذي جمع الصفات العليا وهي صفات الصحة، كان لا محالة حاويا للصفات الدنيا وهي صفات الحسن. وعلى هذا يقال: كل صحيح حسن، ولا عكس.

٥. ورأي الإمام السيوطي الذي ذكره في ألفيته: أن الحديث إذا تعددت طرقه فهو حسن لذاته لأنه جمع صفات الحسن، صحيح لغيره لانضمام العاضد إليه.

أما إذا انفرد فهو صحيح لأنه جمع صفات الحُسن، وهو مع ذلك أصح ما ورد في الباب .

٦. أن متنه حسن من جهة الفضل، والتبشير، والتيسير، وما تميل إليه النفس، وصحيح من جهة الإسناد.

٧. أن الحسن الصحيح أعم من الصحيح، والصحيح جزء منه، وأن المراد به معًا هو الحديث المعمول به.

٨ ـ أن الحسن الصحيح درجة متوسطة بين الصحيح والحسن فهي أعلى من الحسن لذاته وأقل من الصحيح لذاته فكأن المراد حسن أو صحيح، فهو في درجة الحسن لذاته أو يمكن أن يرقى إلى درجة الصحيح، فيقدر وجود (أو) بين المصطلحين.

والقولان الأولان هما أحسن هذه الأقوال كما ذكره الحافظ ابنُ حجر، وأما الأقوال الثلاثة الأخيرة فهي ضعيفة مردودة، ولا تسلم من الاعتراض.

أشهر الكتب التي يكثر فيها وجود الحديث الحسن:

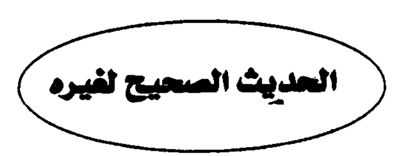
لم يُفْرد العلماء «الحديث الحسن» المجرد في كتب مستقلة، كما أفردوا للحديث الصحيح المجرد ، لكن يوجد كتب يكثر فيها وجود الحديث الحسن؛ من أشهرها:

١. **«جامع الترمذي»**: المشهور بـ «سنن الترمذي»، فهو أصل في معرفة «الحسن» ، وقد أكثر الترمذي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ من ذكر الحديث «الحسن» في «جامعه».

٢. **«سنن أبي داود»**: فقد ذكر أبو داود ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في **«رسالته إلى أهل مكة»**: أنه ذكر فيه الصحيح، وما يُشْبِهُه وما يُقَارِبُهُ، وما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ بَيَّنَهُ، وما لم يذكر فيه شيئًا فهو صالح. فبيَّن العلماء أن ما يُشبه «الصحيح»، وما يُقاربه هو الحديث الحسن.

ومعنى **«صالح»**: أي أنه صالح للاحتجاج، أو صالح للاعتبار.

٣. **«سنن الدَّارَقُطْنِيِّ»**: فقد نص الدَّارَقُطْنِيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ على كثير من الحديث الحسن في «سننه».



الحديث الصحيح لغيره

تعريفه:

هو الحديث الحسن لذاته إذا رُويَ من طريق آخر مثله، أو أقوى منه، والحديث الضعيف ضعفًا يسيرًا إذا تُوبع برواية الصحيح لذاته.

وسُمِّيَ «صحيحًا لغيره»؛ لأن صحة الحديث لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره إليه.

ويُمكن التعبير عن الكلام السابق بمعادلات بسيطة تُقَرِّب الفهم على النحو التالي:

حسن لذاته + حسن لذاته = صحيح لغيره.

حسن لذاته + صحيح لذاته = صحيح لغيره.

ضعيف + صحيح لذاته = صحيح لغيره.

مرتبته:

هو أعلى رتبة من الحديث «الحسن لذاته»، وأقل درجة من الحديث «الصحيح لذاته».

مثاله:

ما رواه الترمذي في «سننه»، كتاب: الطَّهَارَةِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي السِّوَاكِ، (١/٣٤)، برقم: (٢٢)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

فمحمد بن عمرو بن علقمة صدوق، لكنه لم يكن من أهل الضبط التام والإتقان، حتى ضعفه بعضُ علماء الجرح والتعديل؛ لسوء حفظه، ووثقه بعضهم؛ لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة «حسن لذاته».

وقد أخرج البخاريُّ هذا الحديث من وجه آخر في «صحيحه»، كِتَاب: الجُمُعَةِ، بَاب: السِّوَاكِ

يَوْمَ الجُمُعَةِ (٢/٤)، برقم: (٨٨٧)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، فذكره بمثله، ورواته كلهم عدول ضابطون «ثقات».

فرواية البخاريِّ للحديث من وجه آخر **«صحيح لذاته»** أزال ما كنا نخشاه من سوء حفظ محمد بن عمرو بن علقمة، وانجبر به ذلك النقص اليسير في ضبطه، وصارت رواية الترمذي الحسنة لذاتها السابق ذكرها **«صحيحة لغيرها»**.

وَقَدْ ذكر الترمذيُّ أن حديث مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فقال: «وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِنَّمَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ»، فبيَّن الترمذيُّ أن الصحة جاءت من انضمام الطريق الحسنة لذاتها إلى الطريق **الصحيحة لذاتها**.

وبهذا يفهم أن مراد الترمذي بقوله السابق «صحيح» أي صحيح لغيره.



الحديث الحسن لغيره

تعريفه:

هو «الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه».

فيُشترَط لكي يرتقي «الحديث الضعيف» إلى درجة «الحسن لغيره» أمران؛ هما:

١. أن يروى من طريق آخر. مُتابع أو شاهد. فأكثر، ضعيف مثله، أو في درجة «الحسن لذاته»، وأما إن كان المُتابع أو الشاهد صحيحًا لذاته فيرتقي «الضعيف» به إلى «الصحيح لغيره» كما تقدم.

٢. أن يكون سبب ضعف الحديث يسيرًا؛ مثل الضعف بسبب الارسال، أو التدليس، أو جهالة أحد رواة الإسناد، أو كونه مستورًا، أو ضعف حفظ راويه الصدوق الأمين، ومثل ذلك.

أما إذا كان الضعف شديدًا «ضعيف جدًّا»، مثل كثرة الخطأ من الراوي، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، ونحو ذلك، فإنه يرتقي بكثرة الطرق من كونه لا أصل له إلى كونه له أصل، فيرتقي من «ضعيف جدًّا» إلى «ضعيف» بكثرة الطرق، وأقل هذه الكثرة ثلاثة طرق، بحيث إذا وُجِدَ له طريق آخر ضعيف فقط ارتقى بمجموع ذلك كله إلى «الحسن لغيره».

وسُمِّيَ «حسنًا لغيره»؛ لأن الحسن لم يأت من ذات السند الضعيف، وإنما أتى من انضمام غيره إليه.

ويُمكن التعبير عن الكلام السابق بمعادلات بسيطة تُقَرِّب الفهم على النحو التالي:

ضعيف + ضعيف = حسن لغيره.

ضعيف + حسن لذاته = حسن لغيره.

ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا «أو أكثر» = «ضعيف» + ضعيف = حسن لغيره.

مرتبته:

هو أدنى مراتب الحديث المقبول كلها؛ فهو أقل رتبة من «الحديث الصحيح لذاته»، ومن «الحديث الصحيح لغيره»، وكذلك أقل درجة من «الحديث الحسن لذاته، وتظهر ثمرة هذا الترتيب إذا تعارض «الحسن لذاته» مع «الحسن لغيره» قُدِّمَ «الحسن لذاته».

حُكم الحديث الحسن لغيره:

هو من أقسام الحديث المقبول المُحْتَجّ به.

مثاله:

ما رواه الترمذي في «سننه»، كتاب: الزُّهْدِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي صِفَةِ أَوَانِي الحَوْضِ، باب منه (٢٢٨/٤)، برقم: (٢٤٧٦)، قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، يَقُولُ: إِنَّا لَجُلُوسٌ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ طَلَعَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ مَا عَلَيْهِ إِلاَّ بُرْدَةٌ لَهُ مَرْقُوعَةٌ بِفَرْوٍ، فَلَمَّا رَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَكَى لِلَّذِي كَانَ فِيهِ مِنَ النِّعْمَةِ، وَالَّذِي هُوَ اليَوْمَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكُمْ إِذَا غَدَا أَحَدُكُمْ فِي حُلَّةٍ، وَرَاحَ فِي حُلَّةٍ، وَوُضِعَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ صَحْفَةٌ، وَرُفِعَتْ أُخْرَى، وَسَتَرْتُمْ بُيُوتَكُمْ كَمَا تُسْتَرُ الكَعْبَةُ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مِنَّا اليَوْمَ، نَتَفَرَّغُ لِلْعِبَادَةِ، وَنُكْفَى المُؤْنَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لأَنْتُمُ اليَوْمَ خَيْرٌ مِنْكُمْ يَوْمَئِذٍ».

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

فرجال إسناد الترمذي مُحْتَجٌّ بهم، عدا الراوي المبهم بين مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ، وعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لأنه غير معروف بالعدالة، أو بالضبط، والسند ضعيف من أجل جهالته.

لكن للحديث شاهد من طريق آخر أخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَاب: مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ﷺ، ذِكْرُ مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ العَبْدَرِيِّ ﷺ (٧٢٨/٣)، برقم: (٦٦٤٠)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، ثَنَا زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ، ثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسًا

بِقُبَاءَ وَمَعَهُ نَفَرٌ فَقَامَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ عَلَيْهِ بُرْدَةٌ مَا تَكَادُ تُوَارِيهِ... فذكره بمعناه، ولم يحكم الحاكم على الحديث، ورجال إسناده مُحْتَجّ بهم، عدا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ ضعيف، فيكون الحديث ضعيفًا باعتبار إسناد الترمذي وحده، وضعيفًا باعتبار إسناد الحاكم وحده، ولكنه يرتقي بمجموع طريقيه معًا إلى درجة **«الحسن لغيره»**؛ وبناء على هذا حَسَّنَه الترمذي كما تقدم.





الحديث الضعيف

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ ... فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَامًا كُثُرْ

بعد أن فرغ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ من بيان الحديث الصحيح لذاته، والحديث الحسن لذاته؛ شرع في الكلام على الحديث الضعيف، فذكر تعريفه، وأشار إلى أنه أقسام كثيرة.

وبناء على هذا البيت يمكن تعريف «الحديث الضعيف» بأنه «ما لم يجمع صفة الحُسْن، بفقد شرط من شروطه».

أو بتعبير آخر هو: «الحديث الذي لم يجمع صفات القبول المشروطة في الحديث الحَسَن لذاته».

وقد مرَّ بنا أن الحديث الحسن هو ما جمع شروطًا خمسة؛ وهي: «اتصال السند، وعدالة الرواة، وخفة الضبط في أحد رواته، أو أكثر، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة».

وسبب كثرة أقسام الحديث الضعيف؛ هو فقدان صفة واحدة، أو صفتين، أو أكثر من صفات القبول، وقد عدَّ بعض العلماء هذه الأقسام اثنين وأربعين قسمًا، وأوصلها بعضهم إلى ثلاثة وستين قسمًا، وأوصلها آخرون إلى أكثر من ذلك.

فإذا فَقَدَ الحديث شرط اتصال السند حصلِ الانقطاع، وهو نوعان: انقطاع ظاهر، وانقطاع خفي، وينتج بسبب الانقطاع الظاهر أربعة أقسام من أقسام الحديث الضعيف هي: «المُعَلَّق، والمُعْضَل، والمُرْسَل، والمُنْقَطِع».

وينتج بسبب الانقطاع الخفي قسمان، هما: «المُدَلَّس، والمُرْسَل الخَفِيّ».

وإذا فَقَدَ الحديث شرط العدالة أو الضبط حصل الطعن في الراوي بسبب ذلك، وينتج عن ذلك من أقسام الحديث الضعيف: «الموضوع، والمتروك، والمُضطَرِب، والمُنْكَر، والمُدْرَج، والمَقْلوب، والمُصَحَّف، والمَزيد في متصلِ الأسانيد، وغير ذلك».

وإذا فَقَدَ الحديث شرط السلامة من الشذوذ نتج عنه «الحديث الشاذ».

وإذا فَقَدَ الحديث شرط السلامة من العلة نتج عنه «الحديث المُعَلّ».

وأقسام الحديث الضعيف ليست على مرتبة واحدة من الضعف، بل هي متفاوتة في ذلك، فبعضها أشد ضعفًا من بعض، فليس الذي فقد شرطًا واحدًا كالذي فقد شرطين، وليس الذي فقد شرطين كالذي فقد ثلاثة شروط، وهكذا.

كما أن الطعن في العدالة أشد من الطعن في الضبط، أو فقد الاتصال، ونحو ذلك.

حكم العمل بالحديث الضعيف:

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنه يُعْمَل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، والمواعظ، والترغيب والترهيب، ونحو ذلك، مما ليس له تعلق بالعقائد والأحكام، وهذا هو المُعْتَمَد عند الأئمة المحققين؛ مثل الإمام أحمد، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المُبارك، وابن عبد البر، والنووي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، وزكريا الأنصاري، والسيوطي، وغيرهم من المحدثين، والفقهاء كثير، وهذا هو أرجح الأقوال.

المذهب الثاني: أنه يُعمَل بالحديث الضعيف حتى في باب الأحكام، ويُقَدَّم على القياس؛ لأنه أولى من آراء الرجال، بشرط ألا يكون ضعفه شديدًا، وألا يُوجد في بابه غيرُه، ولا ما يُعَارِضُه، وأن يكون ذلك في الأحاديث التي تُفيد الاحتياط، لا في التيسير والتسهيل وعُزي ذلك إلى الإمام أبي داود، والإمام أحمد، وابن مَنْدَه، وغيرهم.

بل يُمكن القول بأن هذا الذي عليه العمل في كتب «السنن»، وكتب «الفقه» المشهورة.

المذهب الثالث: أنه يُعْمَل بالحديث الضعيف مطلقًا، وقالوا: هذا من باب الاحتياط؛ لاحتمال أن يكون قد قاله النبي ﷺ، وهذا مذهب بعض العلماء، وهو رأي بَيِّن الضعف؛ لإجماع العلماء على عدم جواز الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة في أمور العقائد.

المذهب الرابع: لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقًا، لا في الترغيب ولا في الترهيب، ولا في الأحكام، ولا في غير ذلك، وقالوا: في القرآن الكريم، والحديث الصحيح استغناء عن الحديث الضعيف، وقالوا: إن أمور الإسلام من حلال وحرام ووعظ، وغيره دين يُتَقَرَّب به إلى الله جل ﷻ، ولا يُتَقَرَّب إلى الله ﷻ بالأحاديث الضعيفة. وهذا الرأي حكاه ابن سيد الناس، عن يحيى بن معين.

وقالوا: هو مقتضى عمل البخاري، ومسلم في «صحيحيهما»، وارتضى هذا الرأي أيضًا القاضي أبو بكر ابن العربي، وابن حزم الظاهري، وهذا رأي مخالف لرأي المحققين من المُحَدِّثين، والفقهاء، فضلًا عن أن تطبيقات المُحَدِّثين في كتبهم، وواقع كتب الرواية عندهم لا يؤيد هذا الرأي، ولا يدعم هذا الاتجاه.

شروط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال على رأي المحققين:

اشترط جمهور العلماء القائلون باستحباب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ثلاثة شروط، أوضحها الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في بعض كتبه، وهي:

١. أن يكون الضعف غير شديد، فلا يُعْمَلُ بما انفرد به كذاب، أو متهم بالكذب، أو مَن فَحُشَ غَلَطُهُ.

٢. أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به، فلا يُعمل بالمُخْتَرَع الذي لا يكون له أصل ألبتة.

٣. ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط؛ لئلا يُنسَب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.



الحديث المرفوع

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ :

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي المَرْفُوعُ ....

في الأبيات السابقة تكلم الناظم رَحِمَهُ اللهُ عن الحديث من حيث القبول والرد، وقسَّم ذلك إلى صحيح، وحسن، وضعيف، ثم شرع في هذا البيت في الحديث عن الخبر من حيث مَن أُضيف إليه . أي باعتبار قائله. وهو أربعة أقسام: (القدسي، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع)، فذكر الناظم رَحِمَهُ اللهُ هنا في هذا البيت ما أُضيف إلى النبي ﷺ (المرفوع)، وما أُضيف إلى التابعي (المقطوع). وسيأتي الكلام عن (الموقوف) في البيت الخامس عشر بمشيئة الله تعالى.

وهذا المبحث يتصل بمباحث المتن؛ لأن الاعتبار فيه إلى قائله، مع قطع النظر عن اتصال سنده، أو عدالة رواته، أو ضبطهم.

والحديث المرفوع هو «ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة».

فالمرفوع إذًا هو كل قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية، أو خُلُقية نُسبت إلى رسول الله ﷺ، سواء كان مَن نسبه إليه صحابيًّا، أو تابعيًّا، أو مَن بعدهما، وسواء كان المنسوب إليه ﷺ صريحًا، أو حُكمًا، وسواء كان إسناده متصلًا أو مُنقطعًا.

وسُمِّيَ مرفوعًا؛ لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع سيدنا محمد ﷺ، ولارتفاع رتبته بإضافته إليه ﷺ؛ ولأجل هذا قدَّمه الناظم رَحِمَهُ اللهُ؛ لمزيد شرفه، وعلو منزلته، وسمو مكانته.

أنواع الحديث المرفوع:

يتبين من التعريف السابق أن الحديث المرفوع يتنوع إلى أربعة أنواع، وهي:

١.المرفوع القولي:

هو قول الصحابي أو غيره: «قال رسول الله ﷺ كذا ...».

مثاله: قول عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ» متفق عليه، واللفظ للبخاري.

٢.المرفوع الفعلي:

هو قول الصحابي أو غيره: «فَعَلَ رسولُ الله ﷺ كذا ...».

مثاله: قول أَنَسٍ ﷺ: «أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدُبَّاءٍ، فَجَعَلَ يَأْكُلُهُ».

قال أنس: «فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُهُ» أخرجه البخاري.

٣.المرفوع التقريري:

هو قول الصحابي أو غيره: «فُعِلَ بحضرة النبي ﷺ كذا ...»، ولا يَرْوِي إنكارَه ﷺ لذلك الفعل.

مثاله: قول ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَهْدَتْ خَالَتِي أُمُّ حُفَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا وَأَضُبًّا، فَأَكَلَ مِنَ السَّمْنِ وَالْأَقِطِ[٥]، وَتَرَكَ الضَّبَّ تَقَذُّرًا، وَأُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا، مَا أُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

٤.المرفوع الوصفي:

مثل قول الصحابي أو غيره: «كان رسول الله ﷺ كذا... ويذكر له وصفًا خُلُقِيًّا، أو وصفًا خَلْقيًّا».

مثال المرفوع الوصفي الخُلُقِيِّ:

قول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَشْجَعَ النَّاسِ» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

---

[٥] الأَقِطُ: هُوَ اللبَن المُجَفف اليَابِس الذي يُستعمل في الأكل والطبخ.

مثال المرفوع الوصفي الخُلُقيّ:

قول أَنَسِ بْنِ مَالِك ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَزْهَرَ اللَّوْنِ[٦]، كَأَنَّ عَرَقَهُ اللُّؤْلُؤُ، إِذَا مَشَى تَكَفَّأَ[٧]، وَلَا مَسِسْتُ دِيبَاجَةً، وَلَا حَرِيرَةً أَلْيَنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا شَمِمْتُ مِسْكَةً وَلَا عَنْبَرَةً أَطْيَبَ مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

وينقسم الحديث المرفوع باعتبار آخر إلى قسمين:

١. **المرفوع الصريح:**

وهو ما أُضِيف إلى النبي ﷺ صراحة، قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو وصفًا.

٢. **المرفوع الحكمي:**

وهو ما أُضِيف إلى النبي ﷺ إضافة غير صريحة، لكنه يُفهم بقرينة خارجية أن هذا الحكم لا يكون إلا عن النبيِّ ﷺ.

فالمرفوع الحكمي يظهر في صورة الموقوف لفظًا وشكلًا، لكن المدقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع.

وللمرفوع الحكمي صور كثيرة، منها:

١. إخبار الصحابي الذي لم يُعْرَف بالأخذ عن أهل الكتاب، بما لا يُقال بالرأي والاجتهاد، ولا تعلق له باللغة، أو شرح لفظ غريب، مثل: الإخبار عن الأمور الماضية؛ كبدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الإخبار عن الأمور الآتية؛ كالفتن والملاحم، وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص؛ كقوله: مَن فعل كذا فله من الأجر كذا، وقوله: مَن لم يفعل كذا فعليه من الإثم كذا.

٢. أو يفعل الصحابي فعلًا لا مجال للاجتهاد فيه؛ كصلاة عليٍّ ﷺ صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.

---

(٦) أَزْهَرُ اللَّوْنِ: هو الأبيض المستنير، وهو أحسن الألوان.

(٧) تَكَفَّأَ: قيل: مال يمينًا وشمالًا كما تكفأ السفينة. وقيل: معناه أن يميل إلى سمته، وقصد مشيته.

٣. قول الصحابي: «أُمِرْنَا بِكَذَا»، أو «نُهِينَا عَنْ كَذَا»، أو «أُمِرَ فُلَان بِكَذَا»، أو «أُوجِبَ عَلَيْنَا كَذَا»، أو «حُظِرَ أو حُرِّمَ عَلَيْنَا كَذَا»، أو «أُبِيحَ أو رُخِّص لَنَا فِي كَذَا»، أو «من السنة كذا»، فالأصل أن الآمر والناهي، والموجب والحاظر للصحابة هو النبي ﷺ.

وكذا المراد من «السنة» عند الإطلاق: سنة النبي ﷺ.

مثل قول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الإِقَامَةَ».

وقول أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها: «نُهِينَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا» متفق عليه.

وقول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ» متفق عليه، واللفظ للبخاري.

٤. إخبار الصحابي أنهم كانوا يقولون كذا، أو كانوا يفعلون كذا، أو كانوا لا يرون بأسًا بكذا.

فإن أضافه الصحابي إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيح أنه مرفوع؛ كقول جَابِرٍ ﷺ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ» متفق عليه.

وإن لم يضفه الصحابي إلى زمنه ﷺ ففيه خلاف مشهور بين العلماء؛ فمنهم مَن يقول: إن هذا من قبيل الموقوف، ومنهم مَن يقول: هو من قبيل المرفوع، وهو الأرجح.

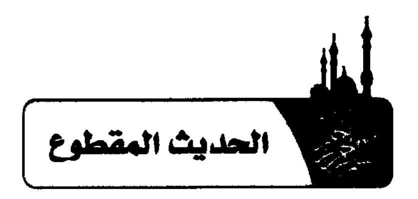
٥. قول التابعي عن الصحابي: «يَرْفَعُهُ»، أو «مَرْفُوعًا»، أو «يُسْنِدُهُ»، أو «يَبْلُغُ بِهِ»، أو «يَنْمِيه»، أو «يَرْوِيه»، أو «رَوَاهُ»، أو «رِوَايَةً»، أو «قَالَ:قَالَ» دون ذكر النبي ﷺ.

مثل قول الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً: «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا صِغَارَ الأَعْيُنِ» متفق عليه.

٦. إخبار الصحابي لسبب نزول آية من آيات كتاب الله العزيز: مثل قول جَابِرٍ ﷺ، «كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَنَزَلَتْ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٨]» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

---

[٨] [سورة البقرة: آية: ٢٢٣].



الحديث المقطوع

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ

بعد أن ذكر الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الحديث المرفوع ثَنَّى بالكلام عن «الحديث المقطوع» مع ذكره لتعريفه.

فمعنى الحديث المقطوع عند الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ هو ما أُضيف للتابعي، ولكن عَرَّف بعض العلماء «الحديث المقطوع» بأنه «ما أُضيف إلى التابعي، أو مَنْ بَعْد التابعي من قول، أو فعل».

فما نُسِبَ إلى التابعي، أو تابع التابعي، أو مَن بعدهما من قول أو فعل، سواء كان هذا التابعي صغيرًا أو كبيرًا، وسواء كان إسناده متصلًا أو منقطعًا سُمِّيَ حديثًا مقطوعًا.

والتابعي هو «مَن لَقي الصحابيَّ، سواء طال لقاؤهما أم قَصُرَ، ومات على الإسلام»، وهذا الذي عليه عمل أكثر المحدثين.

وقيل: هو «مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًّا»، فَلَا يُكْتَفَى فِيهِ بِمُجَرَّدِ اللُّقِيِّ.

والمقطوع بخلاف المُنْقَطِع؛ فالمقطوعُ من صفات المتن، أما المُنْقَطِعُ فمن صفات السند.

والتابعون طبقات؛ فمنهم طبقة كبار التابعين، وطبقة أوساط التابعين، وطبقة صغار التابعين.

فكبار التابعين هم الذين يروون أكثر أحاديثهم عن الصحابة، وقَلَّت رواياتهم عن التابعين.

مثل: سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، وقيس بن أبي حازم، ومحمد بن سيرين، وغيرهم.

وأما **صغار التابعين** فَهُم الذين يروون أكثر أحاديثهم عن التابعين، وقَلَّت رواياتهم عن الصحابة.

مثل: الزُّهْرِيّ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبي حازم سلمة بن دينار، وغيرهم.

أمثلة الحديث المقطوع:

مثال المقطوع القولي:

قول مُجَاهِدٍ -أحد التابعين-: «لاَ يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلاَ مُسْتَكْبِرٌ».

وقول الحسن البصري: «رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا وُقِّفَ عِنْدَ هَمِّهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَعْمَلُ حَتَّى يَهُمَّ، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا أَمْضَاهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا كَفَّ عَنْهُ». أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح.

وقول مالك -من تابع التابعين-: «اتَّقُوا اللهَ، وانْشُرُوا هَذَا العِلْمَ، وَعَلِّمُوهُ، وَلَا تَكْتُمُوهُ».

مثال المقطوع الفعلي:

قول أَبِي عَرُوبَةَ: «رَأَيْتُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ يَؤُمُّهُمْ فِي زَاوِيَةٍ». أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح.

وقول أَبِي إِسْحَاقَ: «حَجَّ مَسْرُوقٌ فَمَا بَاتَ إِلَّا سَاجِدًا». أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح.

وقول عبد الله بنِ شَوْذَبٍ: «كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يَقْرَأُ رُبُعَ الْقُرْآنِ كُلَّ يَوْمٍ فِي الْمُصْحَفِ وَيَقُومُ بِهِ لَيْلَهُ».

حكم الحديث المقطوع:

الحديث المقطوع ليس بحجة إذا خلا عن قرينة الرفع، أما إذا وُجِدَت قرينة تدل على رفعه إلى النبي ﷺ فله حكم المرفوع، كما إذا وُجِدَت قرينة تدل على وقفه على الصحابي فله حكم الموقوف.

صور المقطوع التي لها حكم المرفوع:

١. أقوال التابعين في أسباب نزول القرآن الكريم، وكذلك أقوالهم فيما لا مجال للرأي فيه والاجتهاد، مما لا يُمكِن أخذه إلا عن النبي ﷺ، فجميع ذلك له حكم المرفوع المُرسَل.

٢. قول التابعي: «من السنة كذا»، وقع فيه خلاف بين العلماء؛ فمنهم من قال: إنه موقوف متصل؛ لأن التابعين كثيرًا ما يُعبّرون بـ«السنة» عن سنة الخلفاء الراشدين.

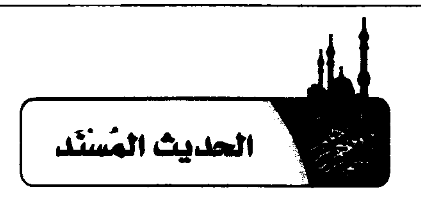
ومنهم من قال: إنه مرفوع مُرسَل؛ لأن المراد من «السنة» عند الإطلاق سنة النبي ﷺ.

٣. قول التابعي: «أُمِرْنَا بِكَذَا»، «نُهِينَا عَنْ كَذَا»، ونحوه، فيه قولان للعلماء؛ فمنهم من قال: إنه موقوف متصل؛ لأن مراد التابعين من ذلك أن الذين كانوا يأمرونهم وينهوهم هم الصحابة.

ومنهم من قال: إنه مرفوع مُرسَل؛ لأنه عند الاطلاق يكون الآمر والناهي هو النبي ﷺ.

تنبيه:

قد يُسمّى المقطوعُ موقوفًا بشرط تقييده براوٍ معين، مثل قولهم في كتب الحديث: «موقوف على عطاء»، أو «وقفه فلان على مجاهد»، أو «وقفه مَعْمَرٌ على هَمَّام»، وأما الموقوف عند الاطلاق فينصرف إلى ما أُضِيف إلى الصحابي من قوله، أو فعله.



الحديث المُسْنَد

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَالمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

يُبَيِّنُ الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذا البيت تعريف «الحديث المُسْنَد»، فيذكر أنه هو الحديث المتصل الإسناد من راويه إلى النبي ﷺ بدون انقطاع.

أو بتعبير آخر نقول: هو «ما اتصل سنده، مرفوعًا إلى النبي ﷺ ».

وعلى هذا التعريف يشترط في «الحديث المُسْنَد» شرطان، هما:

١. اتصال السند. ٢. الرفع إلى النبي ﷺ.

فيخرج بقيد اتصال السند: المُعَلَّقُ، والمُعْضَلُ، والمُرْسَلُ، والمُنْقَطِعُ، والمُدَلَّسُ، والمُرْسَلُ الخَفِيُّ.

ويخرج بقيد رفعه إلى النبي ﷺ : الموقوف، والمقطوع.

وبناء على هذا فـ«المرفوع» يُنْظَرُ فيه إلى حال المتن، مع قطع النظر عن الإسناد، فالمُضاف إلى رسول الله ﷺ يكون مرفوعًا، سواء اتصل السند، أم لا.

ويقابله «المتصل» فإنه يُنْظَرُ فيه إلى حال الإسناد، مع قطع النظر عن المتن، سواء كان مرفوعًا، أو موقوفًا.

أما «المُسْنَد» فإنه يُنْظَرُ فيه إلى الأمرين معًا «الاتصال، والرفع»، فكل مُسْنَد مرفوع، وكل مُسْنَد متصل، من غير عكس.

وتعريف الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ هو المُعْتَمَد عند جمهور المحدثين.

وقد عرَّف الخطيبُ البغداديُّ «المُسْنَد» بقوله: «ما اتصل سنده إلى منتهاه»، فيدخل فيه على

هذا التعريف: المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

وقد عرَّفه **ابنُ عَبْدِ البَرِّ القرطبيُّ** بقوله: «ماأُضيف إلى النبي ﷺ متصلًا كان أو منقطعًا»، فالمُسْنَد على هذا التعريف مرادف للمرفوع، فلا يدخل فيه الموقوف، ولا المقطوع، لكن قد يكون مُعَلَّقًا، أو مُعْضَلًا، أو مُرْسَلًا، أو مُنْقَطِعًا، أو مُدَلَّسًا، أو مُرْسَلًا خَفِيًّا.

وقول الناظم: **«رَاوِيهِ»** يعني به المُصَنِّفَ الذي خَرَّجَ الحديثَ في كتابه، مثل: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وغيرهم، وليس المراد مطلق الراوي أيًّا كان موضعه من السند.

وقوله: **«وَلَمْ يَبِنْ»** أي: لم ينقطع، فهو تأكيد لقوله: **«المُتَّصِل»**.

مثال الحديث المُسْنَد:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: الأَذَانِ، بَاب: فَضْلِ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ... (١/١٣١)، برقم: (٦٤٥)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلاَةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلاَةَ الفَذِّ[٩] بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

حكم الحديث المُسْنَد:

قد يكون الحديث المُسْنَد صحيحًا، أو حسنًا، وقد يكون كذلك ضعيفًا بحسب أحوال رواته.



[٩] صَلاَةَ الفَذِّ: أي صلاة الفرد.



الحديث المُتَّصِل

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

بعد أن ذكر الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعريف «الحديث المُسْنَد»، شرع في هذا البيت في تعريف «الحديث المُتَّصِل»، فذكر أنه هو «الحديث الذي اتصل سنده بسماع كل راو من شيخه إلى النبي ﷺ».

ويُلاحَظ على هذا التعريف أن الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لم يُفَرِّق بين «المُسْنَد»، و«المُتَّصِل»، فعرفهما بشيء واحد، حيث شرط لهما: الاتصال، والرفع، ولابد من تمييز النوعين بعضهما عن بعض.

والتعريف الراجح للمُتَّصِل: هو «ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، مرفوعًا، كان أو موقوفًا».

وعلى هذا التعريف يمكن القول بأنه يُشْتَرَطُ في «الحديث المُتَّصِل» شرط واحد، هو:

١. اتصال السند، مع قطع النظر عن كونه مرفوعًا، أو موقوفًا.

فخرج بقيد اتصال السند: المُعَلَّقُ، والمُعْضَلُ، والمُرْسَلُ، والمُنْقَطِعُ، والمُدَلَّسُ، والمُرْسَلُ الخَفِيُّ.

مثال المُتَّصِل المرفوع:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: الأَذَانِ، بَاب: فَضْلِ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ... (١٢/١)، برقم: (١٣)، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

مثال المُتَّصِل الموقوف:

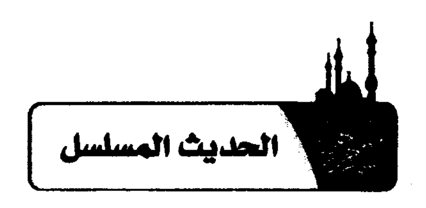
ما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَاب: صَلاَةِ التَّطَوُّعِ وَالْإِمَامَةِ، بَاب: مَنْ كَانَ يُسْرِعُ إِلَى

الصَّلَاةِ (٢/١٣٧)، برقم: (٧٣٩٥)، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ سَمِعَ الْإِقَامَةَ بِالْبَقِيعِ فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ». وسنده صحيح.

حكم الحديث المُتَّصِل:

قد يكون الحديث المُتَّصِل صحيحًا، أو حسنًا، وقد يكون كذلك ضعيفًا بحسب أحوال رواته، فالاتصال إنما هو شرط واحد فقط من شروط الصحة، فلا يُحكَم للحديث المتصل بالصحة إلا باجتماع شروطها الخمسة.





الحديث المسلسل

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى	مِثْلُ أَمَا وَاللَّهِ انْبَأَنِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا	أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

تكلم الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في هذين البيتين على الحديث المُسَلْسَل، وذكر تعريفه، وبعض أمثلته.

فقوله: «**مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى**» معناه: قُل في تعريف الحديث المُسَلْسَل أنه ما جاء على صفة واحدة، سواء كانت صفة للراوي، أو صفة للرواية.

ولكن يمكن تعريف «**المسلسل**» بتعريف أشمل من تعريف الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ فنقول: هو «ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة، أو حال واحدة، سواء كانت قولية، أو فعلية، أو مركبة منهما معًا، للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى».

فالمسلسل يتوالى رواة إسناده واحدًا فواحدًا على حالة واحدة، أو صفة واحدة، سواء كانت الصفة للرواة، أو للإسناد، وسواء كان ما وقع من التسلسل في الإسناد في صيغ الأداء، أم متعلقًا بزمن الرواية، أو بمكان الرواية، وسواء كانت أحوال الرواة، أو صفاتهم، أقوالًا، أمو أفعالًا، أو منهما معًا.

أنواع المُسَلْسَل:

يتبين من شرح التعريف أن المسلسل من صفات الأسانيد، وأنه على أنواع، وإليك بيانها:

١ـ المسلسل بأحوال الرواة القولية:

مثاله: ما أخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الصَّلَاةِ، بَاب: فِي الِاسْتِغْفَارِ (٢/٨٦)، برقم: (١٥٢٢)، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ

شُرَيْحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ»، فَقَالَ: «أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدَعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»، وَأَوْصَى بِذَلِكَ مُعَاذٌ: الصُّنَابِحِيَّ، وَأَوْصَى بِهِ الصُّنَابِحِيُّ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَوْصَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ، فقد تسلسل بقول كل من رواته «وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ، فَقُلْ».

٢ـ المسلسل بأحوال الرواة الفعلية:

مثاله: ما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَاب: ابْتِدَاءِ الْخَلْقِ وَخَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٠/٠٠٠)، برقم: (٠٠٠)، بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِي فَقَالَ: «خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ... »، فإنه تسلسل بأخذ كل راو من رواته بيد مَن رواه عنه.

ومن هذا النوع أيضًا: المسلسل بالمصافحة، والمسلسل بالعَدِّ، والمسلسل بتشبيك الأيدي، والمسلسل بوضع اليد على الرأس، ونحو ذلك.

وإلى هذا النوع أشار المُصَنِّف بقوله:

كَــذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيــهِ قَائِمَا ... أَوْ بَعْــدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

٣ـ المسلسل بأحوال الرواة القولية، والفعلية معًا:

مثاله: ما أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»، ذِكْرِ النَّوْعِ الْعَاشِرِ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ، مَعْرِفَة الْمُسَلْسَلِ مِنَ الْأَسَانِيدِ (ص: ٣١)، قال: حَدَّثَنِي الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْأَحَدِ الْقُمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ شُعَيْبٍ الْكِسَائِيُّ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ الْآدَمُ، حَدَّثَنِي شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ الْحَوْشَبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ، وَمُرِّهِ»، قَالَ: وَقَبَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»

قَالَ: وَقَبَضَ أَنَسٌ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»قَالَ: وَأَخَذَ يَزِيدُ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»

قَالَ: وَأَخَذَ شِهَابٌ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»

قَالَ: وَأَخَذَ سَعِيدٌ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»

قَالَ: وَأَخَذَ سُلَيْمَانُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»

قَالَ: وَأَخَذَ يُوسُفُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»

قَالَ: وَأَخَذَ شَيْخُنَا الزُّبَيْرُ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»

قَالَ لَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الشِّيرَازِيُّ: قَالَ لَنَا الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَأَنَا أَقُولُ عَنْ نِيَّةٍ صَادِقَةٍ، وَعَقِيدَةٍ صَحِيحَةٍ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»، وَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ.

وَأَخَذَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ».

فقد تسلسل بقبض كل راو من رواته على لحيته، وبقوله: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ».

٤ـ المسلسل بصفات الرواة القولية:

مثاله: الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف، فقد تسلسل بقول كل راوٍ: « فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا فُلَانٌ».

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَاب: وَمِنْ سُورَةِ الصَّفِّ (٥/٤١٢)، برقم: (٣٣٠٩)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: قَعَدْنَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَذَاكَرْنَا، فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ لَعَمِلْنَاهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ سَلَامٍ»

قَالَ يَحْيَى: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ»

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الأَوْزَاعِيُّ»

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ كَثِيرٍ».

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْ أَصَحِّ مُسَلْسَلٍ يُرْوَى فِي الدُّنْيَا الْمُسَلْسَلُ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ الصَّفِّ».

٥- المسلسل بصفات الرواة الفعلية:

مثاله: المسلسل باتفاق صفات الرواة، مثل الحديث المسلسل بالفقهاء، كحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ»، فقد تسلسل برواية الفقهاء. ومثله: المسلسل بالحفاظ، أو بالنحاة، أو بالشعراء، أو المُعَمَّرِينَ.

ومن أمثلة هذا النوع أيضًا: المسلسل باتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بـ «المحمدين»، بمعنى أن جميع رواة إسناده اسمهم «محمد».

ومن أمثلته كذلك: المسلسل باتفاق نسبة الرواة، كالمسلسل بالدمشقيين، أو المسلسل بالمصريين، أو المسلسل بالكوفيين، بمعنى أن كل رواة إسناده دمشقيون، أو مصريون، أو كوفيون.

٦- المسلسل بصفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء:

وذلك بأن يتفق الرواة في صيغ الأداء؛ مثل: المسلسل بقول كل راو من رواة الحديث: «سَمِعْتُ» أو «أَخْبَرَنَا»، أو «حَدَّثَنَا»، «أَنْبَأَنَا»، أو «شَهِدْتُ عَلَى فُلَانٍ»، قال: «شَهِدْتُ عَلَى فُلَانٍ»، وهكذا إلى نهاية الإسناد، ونحو ذلك.

وإلى هذا أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «مِثْـلُ أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَـأَنِي الْفَتَى».

٧- المسلسل بزمان الرواية:

مثاله: الحديث المسلسل بروايته يوم العيد، وهو حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ،

قَدْ أَصَبْتُمْ خَيْرًا، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْصَرِفَ فَلْيَنْصَرِفْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُقِيمَ حَتَّى يَسْمَعَ الْخُطْبَةَ فَلْيُقِمْ».

فقد تسلسل برواية كل راو من رواته في يوم عيد قائلًا: «حَدَّثَنَا فُلَانٌ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى بَيْنَ الصَّلاةِ وَالْخُطْبَةِ».

ومثال المسلسل بزمان الرواية أيضًا: الْمُسَلْسَلُ بقصِّ الأظفارِ يومَ الْخَميسِ.

٨. المسلسل بمكان الرواية:

مثاله: الحديث المسلسل بِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ فِي الْمُلْتَزَمِ، وهو حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «الْمُلْتَزَمُ مَوْضِعٌ يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ، وَمَا دَعَا عَبْدٌ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ دَعْوَةً إِلا اسْتَجَابَهَا».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَوَاللَّهِ مَا دَعَوْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ قَطُّ مُنْذُ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا اسْتَجَابَ لِي».

فتسلسل بقول كل راو من رواته: «وَأَنَا مَا دَعَوْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ بِشَيءٍ قَطُّ مُنْذُ سَمِعْتُ هَذَا الحَدِيثَ مِنْ فُلَانٍ إِلَّا اسْتَجَابَ لِي».

٩. المسلسل بتاريخ الرواية:

مثاله: الحديث المسلسل بالأولية وَهُوَ الحَدِيث المسلسل بِأول حَدِيث سَمعه كل راو من شَيْخه، وهو حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ».

فقد تسلسل بقول كل راو من رواته: «حَدَّثَنَا فُلَانٌ. وَيُسَمِّي شَيْخَهُ. وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ».

وصَحَّ التسلسل في هذا الحديث بالأولية من أول السند إلى سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وانقطع هذا التسلسلُ بين سُفْيَانَ، وَمَنْ فَوقه إلى النبي ﷺ.

ومن أمثلة هذا النوع أيضًا: كَون الرَّاوِي آخرَ مَنْ يَروي الحديثَ عَنْ شَيْخِهِ.

وأنواع التسلسل لا تنحصر كما قال الإمام ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ.، وربما اتصل التسلسل في جزء من الإسناد، وانقطع في بعضه الآخر، فلا يُشْتَرَط وجود التسلسل في جميع الإسناد، فقد ينقطعُ التسلسلُ في وسطه، أو في آخره، لكن يقولون في هذه الحالة: «هذا مسلسل إلى فلان».

حُكمُ الحديث المُسَلسَل:

قال الحافظ العراقي: «وقلَّما تسلم المُسلسلات من ضعف، أعني: في وصف التسلسل، لا في أصل المتن».

يعني أن أصل الحديث قد يكون صحيحًا من غير طريق التسلسل ، ولكن صفة تسلسل إسناده قد يكون فيها مقال.

قال السيوطي في ألفيته:

وَقَلَّمَا يَسْلَمُ فِي التَّسَلْسُلِ ... مِنْ خَلَلٍ وَرُبَّمَا لَمْ يُوصَلِ

فوائد المُسَلسَل:

١. الدلالة على زيادة ضبط الرواة.

٢. الاقتداء بالنبي ﷺ في أفعاله، وأقواله.

أشهر المصنفات في الحديث المُسَلسَل:

١. «المسلسلات من الأحاديث والآثار». لسليمان بن موسى بن سالم الكلاعي الحميري (ت: ٦٣٤هـ).

٢. «المسلسلات الكبرى»، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).

٢. «جياد المسلسلات» للسيوطي أيضًا.

٣. «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة»، لمحمد عبد الباقي الأيوبي.

٤. «العُجَالَة في الأحاديث المسلسلة» لأبي الفيض محمد ياسين الفاداني المكي (ت: ١٤١١هـ)



الحديث العزيز

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

عَـزِيزُ مَـرْوِيْ اثْنَـيْنِ أَوْ ثَلاَثَـهْ ....

بعد أن فرغ الناظمُ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من تعريف الحديث «الصحيح»، و«الحسن»، و«الضعيف»، و«المرفوع»، و«المقطوع»، و«المُسنَد»، و«المُتصِل، و«المسلسل» شرع في بيان أقسام خبر الآحاد، وهو ثلاثة أقسام: «العزيز»، و«المشهور» ذكرهما في هذا البيت.

وأما «الغريب فسيأتي ذكره في البيت السادس عشر بإذن الله تعالى.

وقد عرَّف الناظمُ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ «العزيز» بأنه «الحديث الذي يرويه اثنان أو ثلاثة في طبقة من طبقات سنده، أو في أكثر من طبقة»، ويعني بذلك أنه يتحقق العزيز إذا كان في طبقة واحدة من طبقات سنده راويان، أو ثلاثة، وقد يحصل ذلك في طبقتين أو أكثر، ولكن العبرة بأقل طبقة من طبقاته.

وقد تبعَ الناظمُ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في تعريفه هذا جماعةً من العلماء مثل: ابن منده، وابن طاهر المقدسي، وقرره ابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والنووي، والعراقي، وابن الجزري، والقاسمي.

ويؤخذ على هذا التعريف أنه غير مانع من دخول «الحديث المشهور» فيه؛ إذ إن المشهور هو ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر.

التعريف المختار للعزيز :

عرَّف الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ «العزيز» بأنه «الحديث الذي يكون في طبقة من طبقات سنده، أو في أكثر من طبقة راويان فقط»، وتبعه على هذا الحافظ السخاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ .

فاشترط أن لا يقل رواته في طبقة واحدة من طبقات السند عن اثنين، أما إن وجد في بعض

طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، فالشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

وسبب تسمية «العزيز» بهذا الاسم: إما أن يكون مأخوذًا مِن قولهم: «عَزَّ يَعَزُّ» بفتح العين أي قوي بمجيئه من طريق آخر، فيكون قد تعزّز الطريق الأول بالطريق الثاني.

أو يكون مأخوذًا مِن قولهم: «عَزَّ يَعِزُّ» بكسر العين، أي قَلَّ ونَدَرَ، وسُمِّي بذلك؛ لقلة وجوده في الأسانيد. وهو إلى هذا المعنى أقرب، والله تعالى أعلم.

مثاله:

ما رواه الشيخانِ من حديث أنسٍ ﷺ، والبخاريُّ من حديث أبي هريرة ﷺ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

رواه عن أنسٍ ﷺ: قتادةُ، وعبدُ العزيزِ بنُ صهيب.

ورواه عن قتادةَ: شُعْبَةُ، وسَعِيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ.

ورواه عن عبدِ العزيزِ: إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ، وعبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ.

ورواه عن كلٍّ جماعةٌ.

فقد تحققت الاثنينية في طبقة الصحابة فرواه: أنسٌ، وأبو هريرة.

وتحققت الاثنينية كذلك في طبقة التابعين فرواه عن أنسٍ: قتادةُ، وعبدُ العزيزِ بنُ صهيب.

ورواه من أتباع التابعين عن التابعي «قتادةَ»: شُعْبَةُ، وسَعِيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ.

ورواه من أتباع التابعين عن التابعي «عبدِ العزيزِ»: ابنُ عُلَيَّةَ، وعبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ.

ثم رواه جماعةٌ من تبع الأتباع عن شُعْبَةَ، وسَعِيدٍ، وابنِ عُلَيَّةَ، وعبدِ الوارثِ.

وسُمِّيَ هذا الحديث «عزيزًا»؛ لأنه لم يَقِل رواته عن اثنين في طبقة الصحابة، وطبقة التابعين، وإن زاد في طبقة أتباع التابعين، وتبع الأتباع عن اثنين.

حكم العزيز:

قد يكون العزيزُ صحيحًا، أو حسنًا، وقد يكون ضعيفًا، فهو بيان لكيفية وصول الحديث إلينا من جهة السند، وعدد رواته، وعلى أي هيئة وصلنا.

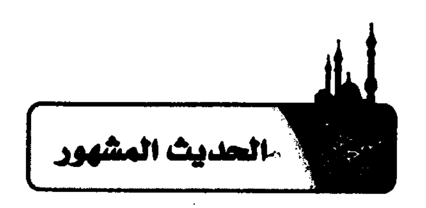
هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزًا؟

لا يشترط الجمهور في الحديث الصحيح أن يكون عزيزًا، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنه يوجد في «الصحيحين»، وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، أي ليس لها إلا إسناد واحد، وليس أدل على ذلك من كون أول حديث في «صحيح البخاري» غريبًا، وآخر حديث فيه غريبًا أيضًا. وهذا هو القول الصحيح.

واشترط بعض العلماء لكي يكون الحديث صحيحًا أن يكون من رواية اثنين، عن اثنين في كل طبقة من طبقات السند؛ وممن قال بهذا الشرط إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ عُلَيَّةَ، وأبو علي الجُبَّائِيُ المعتزليُّ، وشرطهم هذا خلاف ما اتفقت عليه جماهير المحدثين.

وذهب المَيَّانِجِيُّ، وأبو بكر ابن العربي أن البخاري، ومسلم لا يُدخلان في «صحيحيهما» إلا ما صح عندهما، وأن الحديث لا يثبت عندهما إلا برواية اثنين، عن اثنين.

وهذا مذهب غير صحيح؛ لأن واقع الصحيح يُخالف هذا القول، فرواية الثقة، عن الثقة صحيحة إلى النبي ﷺ، وكم في «الصحيحين» من حديث لم يروه إلا صحابي واحد، وكم فيهما من حديث لم يروه إلا تابعي واحد.



الحديث المشهور

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... مَشْهُـورُ مَـرْوِيْ فـوْقَ مَا ثَلاثَهْ

ذهب بعض شُرَّاح «البيقونية» إلى أن المقصود بقول الناظم. رَحِمَهُ اللَّهُ « مَشْهُـورُ مَـرْوِيْ فـوْقَ مَا ثَلاثَهْ» أن المشهورَ هو ما رواه ثلاثة فما فوق على حدّ ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾[النساء:١١] ، أي اثنتان فما فوق.

وذهب آخرون في تفسير هذه العبارة بأن المقصود بها: أربعة فأكثر، وعلى هذا يكون تعريف الحديث المشهور عند الناظم: ما رواه أكثر من ثلاثة، وهذا أظهر؛ لأن المصنِّفَ عرَّف العزيز برواية اثنين أو ثلاثة.

ولكن التعريف المختار «للمشهور» هو «الحديث الذي رواه في طبقة من طبقات سنده، أو في أكثر من طبقة منه ثلاثةٌ فأكثر ما لم يبلغ حَدَّ التواتر».

أي هو الحديث الذي يرويه مثلًا ثلاثة من الصحابة، أو أكثر، ثم يرويه ثلاثة من التابعين، عن هؤلاء الصحابة، ثم يرويه ثلاثة أو أكثر من أتباع التابعين عن هؤلاء التابعين، ثم يرويه جماعة من تبع الأتباع عن أتباع التابعين، وهكذا.

مثال المشهور:

حديث: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

أخرجه البخاري، ومسلم، والطبراني، وأحمد، والخطيب، من طرقٍ عن أربعة من الصحابة؛ وهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وزياد بن لبيد، وعائشة، وأبو هريرة، فأخرجه البخاري،

ومسلم، في «صحيحيهما» من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه أحمد في «مسنده» من حديث زياد بن لبيد ﷺ، وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»، من حديث أبي هريرة ﷺ، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» من حديث عائشة رضي الله عنها.

الفرق بين «المشهور»، و«المستفيض»:

يرى جماعة من الفقهاء، والأصوليين، والمحدثين التسوية بين «المشهور»، و«المستفيض»، وأنهما مترادفان، وسُمّي «المستفيض» بذلك؛ لاستفاضته، وانتشاره.

ومنهم من غاير بينهما، واختلفوا في وجه التغاير بينهما على وجوه:

١. فقال بعضهم: «المستفيض»: هو ما استوى عدد رواته في أوله، ووسطه، وآخره، و«المشهور» أعم من ذلك.

٢. وقال بعضهم: «المستفيض»: هو ما تلقته الأمة بالقبول من غير اعتبار عدد معين، بخلاف المشهور.

٣. وقال بعضهم: «المستفيض»: هو «المتواتر»، بخلاف «المشهور» فهو قسم من أقسام الآحاد.

أقسام المشهور:

ينقسم المشهور إلى قسمين:

١. مشهور اصطلاحي. ٢. مشهور غير اصطلاحي.

أ - المشهور الاصطلاحي: وهو المقصود من كلام الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد تقدم تعريفه.

ب - المشهور غير الاصطلاحي:

ويُقْصَد به ما اشتهر على الألسنة من غير اعتبار لأي شروط؛ فيشمل:

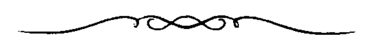
١. ما له سند واحد. ٢. وما له أكثر من سند. ٣. وما لا يوجد له إسناد أصلًا.

وللمشهور على ألسنة الناس أقسام كثيرة؛ منها: المشهور بين أهل الحديث خاصة، والمشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام، والمشهور بين الفقهاء، والمشهور بين الأصوليين، والمشهور بين النحاة، والمشهور بين العامة.

حكم الحديث المشهور:

لا يوصف «المشهور» بنوعيه بكونه صحيحًا أو غير صحيح؛ لمجرد الظن بأن كثرة الطرق تصل بالحديث إلى درجة الصحة، وهذا الظن غير صحيح؛ لأنه لكي يُحكَم على حديث بالصحة فلابد من توافر شروط القبول، لا النظر إلى كثرة الطرق، أو قلتها، لكن بعد البحث وتتبع طرق الأحاديث تبين أن «المشهور» منه «الصحيح»، ومنه «الحسن»، ومنه «الضعيف»، ومنه «الموضوع» أيضًا.

لكن إن صح «المشهور الاصطلاحي»، فإنه يُرجّح على «العزيز»، و«الغريب» عند التعارض.





الحديث المعنعن

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

مَعَنْعَنٌ كَعَن سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ....

تكلم الناظمُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذا الجزء من البيت عن «الحديث المُعَنْعَن»، وقد عرّفه هنا بالمثال، ولم يذكر له تعريفًا اصطلاحيًا مثل الاصطلاحات التي سبقت.

ويُمكِن تعريف «الحديث المُعَنْعَن» بأنه هو «الحديث الذي يقول فيه راويه: فلان عن فلان».

فهو الحديث الذي يرويه الراوي عن شيخه بصيغة «عن»، ويُسَمّى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «العنعنة»، بخلاف ما إذا روى الراوي عن شيخه بصيغة: «سَمِعْتُ»، ويُسَمّى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «السماع من لفظ الشيخ»

أو روى الراوي عن شيخه بصيغة: «حَدَّثَنَا»، ويُسَمّى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «التحديث»، وتفيد معنى السماع أيضًا.

أو روى الراوي عن شيخه بصيغة: «أَخْبَرَنَا»، ويُسَمّى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «الإخبار، أو القراءة على الشيخ».

أو روى الراوي عن شيخه بصيغة: «أَنْبَأَنَا»، ويُسَمّى تحمل الحديث بهذه الصيغة بـ «الإجازة من الشيخ»، ونحو ذلك، فهذا النوع كما هو ظاهر من صفات الإسناد.

مثاله:

ما رواه البخاري في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ».

فقد تحمل البخاري من شيخه عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيِّ بالتحديث، وتحمل عَبْدُ اللَّهِ من شيخه أَبِي عَامِرٍ العَقَدِيِّ بالتحديث أيضًا، وتحمل أَبُو عَامِرٍ من شيخه سُلَيْمَانَ بْنِ بِلاَلٍ بالتحديث أيضًا.

أما سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، فقد تحمل عَنْ شيخه عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بالعنعنة.

وكذا تحمل عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، من شيخه أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ بالعنعنة.

وتحمل أَبو صَالِحٍ السَّمَّانُ عَنْ شيخه أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بالعنعنة أيضًا.

حكم «الحديث المُعَنْعَن»:

اختلف العلماء في حكم «الحديث المُعَنْعَن» أهو من قبيل المتصل أم من قبيل المنقطع؟

وحاصل اختلافهم على قولين:

القول الأول: المُعَنْعَن منقطع حتى يتبين اتصاله. وهذا القول غير معتمد.

القول الثاني: إن المُعَنْعَن متصل بشروط:

١. أن يكون الراوي المُعَنْعِنُ عدلًا ضابطًا (ثقة).

٢. أن يَسْلَمَ الراوي المُعَنْعِنُ من التدليس.

فلو ثبت سماع الراوي من شيخه في رواية صحيحة، أو صرّح إمام بأن هذا الراوي قد سمع من شيخه، فالعنعنة في بقية أحاديثه تكون محمولة على السماع ما لم يكن مُدلّسًا.

٣. أن يُمْكِنَ لقاءُ الراوي المُعَنْعِنِ بشيخه. أي إمكانية لقاء المُعَنْعِنِ بمَن عَنْعَنَ عنه، بشرط أن لا يطعن إمام من أئمة النقد في سماع الراوي من شيخه.

وهذا التفصيل هو المختار، وهو مذهب جمهور المحدثين، والأصوليين، والفقهاء.

وقد اتفق العلماء على الشرطين الأولَيْنِ، واختلفوا في الشرط الثالث على أقوال:

١. فمنهم مَن اشترط طول الصحبة بين الراوي، وشيخه، وهو قول أبي المظفر السمعاني.

٢. ومنهم مَن اشترط أن يكون الراوي المُعَنْعِنُ معروفًا بالرواية عن شيخه، وهو قول أبي عمرو الداني.

٣. ومنهم مَن اشترط ثبوت اللقاء بينهما، ولو مرة واحدة: وهو مذهب علي ابن المديني، والبخاري، ونسبه ابنُ رجب الحنبليُّ إلى المحققين.

٤. ومنهم مَن اكتفى بإمكان اللقاء بين الراوي، وشيخه، وهو مذهب مسلم بن الحجاج، وهو الشرط الثالث الذي اخترناه لكي نحكم باتصال «المُعَنْعَنِ»، والذي عليه الأكثرون من المحدثين.

لماذا استعمل الرواة العنعنة؟

استعمل الرواة صيغة «عن» في رواياتهم؛ للضرورة الحاملة لهم على ذلك في أزمنتهم، وكثرة تكرارها والاحتياج إليها لقلة حروفها؛ لأنهم لو استعملوا مثلًا صيغة: «أحدثكم عن سماعي من فلان، وروى فلان، عن سماعه من فلان، وحدَّث فلان، أنه سمع من فلان، وأخبر فلانٌ، أن فلانًا ذكر له...»، وهكذا إلى نهاية الإسناد، وربما بلغ رجال الإسناد عشرة من الرواة أو أكثر من ذلك؛ لأضجر ذلك القارئَ، وكان سبب ملال السامعِ على السواء، وشقّ تكراره وصعب عليهم متابعته ونقله لفظًا، وكتابة، فلا الوقت، ولا الجهد، ولا النفقات تسمح بذلك مع قراءة عشرات الألوف من الأسانيد، ومئات الكتب الطوال من دواوين السنة، إن الواحد منهم كان يكتب خطًا دقيقًا ـ أي صغيرًا ـ لكي يوفر مساحة ولو صغيرة في الكتاب؛ لأن تكبير الخط سيكلفه مؤنة شراء الأوراق، ومؤنة شراء الحبر والأقلام، ومؤنة حمل هذه المكتوبات كبيرة الحجم، ودفع أجرة زائدة للوراقين، والحمالين، والنُّساخ، وغيرهم، هذا مع ضيق ذات اليد، ومشقة التكاليف، كما أن زمان رحلتهم، وضيق أوقاتهم ما كان يسمح إلا بالاختصار والاقتصاد، زمانًا ومؤنة، فاستعمالهم لهذه الكلمة «عن» قليلة المبنى ضرورة كانت تقتضيها ظروف حياتهم ووسائل معايشهم الضيقة.

كما أن ثقة الرواةالمتقدمين في شيوخهم جعلتهم لا يرون بأسا في إفادة هذه اللفظة للاتصال فكانوا يستعملونها على أنها هي و «حدثنا» سواء في إفادة الاتصال والسماع.

حكم المُعنعَن في «الصحيحين»:

إن المُعنعَن الذي ورد في «الصحيحين» يُحكَم له بالاتصال؛ لأنه جاء على شرطيهما، فرواته عدول ضابطون، وسلم كثيرٌ منهم من التدليس، وثبت سماعهم من شيوخهم في روايات أخرى

غير التي عنعنوها.

ومن عُرِف بالتدليس منهم فقد ورد تصريح المعنعن بالتحديث أو السماع، أو الإخبار، عن شيخه في روايات أخرى غير التي عنعنَها، سواء داخل الصحيح نفسه، أو في المستخرجات عليهما، أو في كتب الصحاح والسنن الأخرى، فزال ما كنا نخشاه من تدليسه بتصريحه بالسماع من شيخه في رواية أخرى.

الحديث المؤنَّن:

لم يذكر الناظم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ «المؤنَّن» ويُقال له: «المؤنأن» وحكمه.

ويُمكِن تعريف «الحديث المؤنَّن» بأنه هو «الحديث الذي رواه الراوي بصيغة: أنَّ فلانًا قال، أو أنَّ فلانًا قال لفلان».

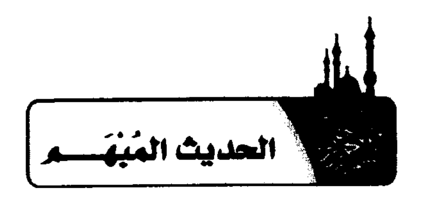
حكم الحديث المؤنَّن:

اختلف العلماء في حكم الحديث المؤنَّن على قولين:

١. ذهب الإمام أحمد، وجماعة إلى أنه من قبيل المنقطع حتى يتبين اتصاله، وهو قول غير معتمد.

٢. وذهب الجمهور إلى أن حكم «أَنَّ» هو حكم «عَنْ»، وأنه لا عبرة للحروف والألفاظ، وإنما العبرة للقاء، أو المعاصرة مع إمكان اللقاء، والسلامة من التدليس.

أي أن «المؤنن» مثل «المعنعن» في الحكم، وبالشروط نفسها السابقة المذكورة في نوع «المعنعن».



الحديث المُبْهَم

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

.... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

تناول الناظمُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذا الجزء من البيت تعريف «الحديث المُبْهَم» بأنه هو «الحديث الذي فيه راوٍ لم يُصَرَّح باسمه»، وظاهر قول الناظمِ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ «مَا فِيهِ رَاوٍ» أن مراده تعريف المبهم الذي في السند؛ لأنه هو الإبهام المؤثر في قضية الاتصال والانقطاع، والذي يترتب عليه القبول والرد، بخلاف الإبهام في المتن الذي لا صلة له بمسألة الاتصال والانقطاع.

ولكن يُمكِن تعريف «الحديث المُبْهَم» بتعريف آخر يشتمل على النوعين معًا فنقول هو: «الحديث الذي في سنده أو في متنه رجلٌ أو امرأة لم يصرح باسميهما»، فيُذْكَر بلفظ: رجل، أو امرأة، أو بلفظ: فلان، أو فلانة، أو بلفظ: ابن فلان، أو بنت فلان، أو بلفظ: عم فلان، أو عمة فلان، أو بلفظ: خال فلان، أو خالة فلان، أو زوجة فلان، أو زوج فلانة، ونحو ذلك.

ومن هنا يُعْلَم أن المبهمَ نوعان:

١. مُبهمٌ في سند الحديث، مثل قول الراوي: عن رجل، أو حدثني شيخٌ، أو عن جماعة من شيوخه، أو حدثني أشياخ من أهل الحي، ونحو ذلك.

١. مُبهمٌ في متن الحديث، مثل قول الصحابي: «جاء رجل إلى النبي ﷺ»، أو «أنَّ امرأة سألت النبيَّ ﷺ»، ومثل ذلك.

حكم الحديث المُبْهَم:

لا يؤثر المُبهم في المتن في صحة الحديث؛ لأنه لا تعلق له بالرواية من جهة القبول أو الرد.

وأما المُبهم في السند فهو سبب لضعف الإسناد؛ للجهل بحال هذا الراوي المبهم، هل هو

ممن يُحتج به أم لا؟

وذهب بعض العلماء إلى أن السند الذي فيه راو مبهم هو من قبيل المنقطع، وذهب آخرون إلى أنه من قبيل المتصل الذي في سنده مجهول.

ومما ينبغي التنبيه إليه أن إبهام الصحابي لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول ﷺ.

بم يُعرَف المُبهَم؟

١ـ يُعرف المبهم بوروده مسمًّى في بعض الروايات الأخرى؛ فهذه فائدة مهمة من فوائد جمع طرق الحديث.

٢ـ ويُعرَف كذلك بتنصيص الراوي عن المُبهم كأن يقول: «إذا قلت: حدثني الثقة، أو حدثني مَن لا أتهم؛ فهو فلان» إذا صح إليه السند بذلك، وبتنصيص أهل الشأن كذلك.

٣ـ ويُعرَف المبهم كذلك من خلال الكتب التي اهتمت بمعرفة هذه المبهمات، مثل كتاب: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي، وكتاب «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لولي الدين أبي زُرْعَة العراقي، وكتب السِّيَر والمغازي، وكتب شروح الحديث، ونحو ذلك.

فوائد معرفة المبهم:

تظهر فائدة معرفة المبهم في الإسناد من خلال معرفة حال هذا المبهم سواء كان ثقة، أو صدوقًا، أو ضعيفًا، أو متروكًا، فيُحكم على الحديث بحسب ذلك مع مراعاة بقية الشروط.

وكذلك معرفة كون المبهم ممن له مزية في شيخة، من قرابة، أو طول صحبة، أو معرفة بحديثه، ونحو ذلك.

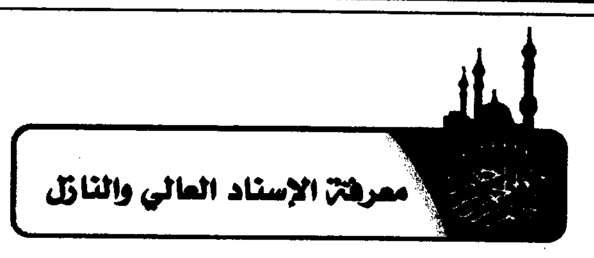
وتظهر فائدة معرفة المبهم في المتن من خلال معرفة كون هذا المبهم في بعض الطرق أنه فلان بن فلان، وأنه صحابي وذلك إذا سأل رسول الله ﷺ، أو نحو ذلك، فتثبت بذلك عدالته، ويثبت

لمن روى عنه في رواية أخرى أنه تابعي.

وكذلك إذا ورد في الحديث منقبة لهذا المبهم، فيستفاد بمعرفته من طريق أخرى فضيلته، فيستحق منزلته اللائقة به، وتُعرف له مكانته.

كما أن معرفة الشيء على ما هو عليه والتحقق من ذلك، خير وأولى من الجهل به، فإن النفس تتشوق إلى معرفة ما أُبهم عليها.





معرفة الإسناد العالي والنازل

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا ... وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا

تكلم الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا البيت عن نوعين من أنواع علوم الحديث، وهما: العالي، والنازل، مع ذكر تعريف لكل منهما، فعرّف «العالي» بأنه «الحديث الذي قلَّ عدد رجال إسناده».

وعرّف «النازل» بضده، وهو: «الحديث الذي كثر عدد رجال إسناده».

ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه اهتم بذكر علو العدد فقط، ولكنه لم يذكر علو الصفة الذي لا يُشترط فيه قلة الرجال، وإنما يكون الاعتبار فيه بتقدم وفاة الشيخ، أو بتقدم سماع الراوي من الشيخ؛ ولذلك عرَّف الإمام السخاويُّ العلو بأنه: «قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي، أو تقدم وفاته».

أقسام العلوّ:

يقسم العلوُّ إلى قسمين:

١. علو عدد ... ٢. علو صفة

القسم الأول: علو العدد: ومعناه: قلة عدد رجال الإسناد.

وينقسم هذا العلو إلى قسمين:

١. عُلوّ مُطْلَق. ... ٢. عُلوّ نِسْبِي.

وينقسم العلو النسبي إلى قسمين:

١. علو بالنسبة إلى إمام من أئمة الحديث. ... ٢. علو بالنسبة إلى كتاب مُصَنَّف.

وسُمّي علوًا نسبيًا؛ لأنه علو بالنسبة لإمام من أئمة الحديث، أو بالنسبة لمصنَّف معتمَد.

١. العُلوُّ المُطْلَقُ: ومعناه: «القرب من النبي ﷺ بعدد قليل من الرواة بالنسبة إلى سند آخر يُروى به ذلك الحديث بعدد كثير».

وهذا القسم هو أجلُّ أقسام العلوِّ، وأفضلها، بشرط أن يكون سنده صحيحًا.

وسُمّي مطلقًا؛ لأنه أول ما يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق.

وأما العلو النسبي فهو قسمان: **أولهما: العُلوُّ بالنسبة إلى إمام من أئمة السُّنّة المطهرة**، ومعناه: ما قَلَّ عدد الرواة فيه إلى ذلك الإمام، كمالك، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم.

فيشترط فيه أن يقل العدد إلى هذا الإمام، ولا يضر كثرة العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه.

وثانيهما: العلو بالنسبة إلى رواية أحد كتب السُّنّة المُصنَّفة:

مثل كتب الصحاح، والسنن، والمسانيد، وغيرها من كتب السنة المعتمدة. وهو أربعة أنواع:

١. الموافقة. ٢. البدل. ٣. المساواة. ٤. المصافحة.

ولكي يمكننا فهم هذه الأنواع لابد من التوضيح بالمثال:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فلو أن أحد المحدثين ممن جاء بعد زمن البخاري، كالإمام الحاكم، وأراد أن يروي الحديث من طريق البخاري، لكان بينه، وبين عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ ـ شيخ البخاري ـ ثلاثة رواه مثلًا.

أما لو رواه من غير طريق البخاري لكان بينه، وبين عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ راويان فقط.

والمعنى أنَّ الحاكم حينما روى الحديث من طريق البخاري وصل إلى شيخ البخاري بعدد أكثر، بخلاف ما لو رواه من غير طريق البخاري فإنه يصِل إلى شيخه بعدد أقل.

فهذه تسمى **«موافقة»**؛ لأن الحاكمَ قد وافق البخاريَّ في شيخه بعينه، مع علو إسنادهَ.

فإن رواه الحاكم من غير طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ ـ كعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيِّ مثلًا ـ عن مالك بالعدد نفسه، فهذه تسمى **«البدل، أو الإبدال»**؛ لأنه أبدل مكان عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ، عَبْدَ

اللهِ بْنَ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيَّ.

فالموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

والبدل: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، بعدد أقل مما لو رواه من طريقه عنه.

أما المساواة فهي: أن يكون بين الحاكم وبين رسول الله ﷺ نفس عدد الرواة بين البخاري، وبين رسول الله ﷺ، فمثلًا روى البخاريُّ حديثًا بإسناد عدد رواته بينه وبين رسول الله ﷺ خمسة رواة، وروى الحاكمُ نفس الحديث بإسناد عدد رواته بينه وبين رسول الله ﷺ خمسة رواة، فكأنَّ الحاكمَ قرين مساوٍ للبخاري، وكأنه يعيش معه في نفس طبقته، برغم تباعد الزمن بينهما.

فالمساواة: هي استواء عدد رجال الإسناد من المُحَدِّث إلى آخر الإسناد، مع إسناد أحد الأئمة المُصَنِّفين.

أو بتعبير آخر هي: أن يرويَ المتأخرُ الحديثَ بإسناد عدده مثل عدد رجال المُتَقَدِّم.

وأما المصافحة فهي: أن يروي الحاكمُ الحديث بما يزيد عن عدد رواة البخاري براوٍ واحد فقط، فمثلًا روى البخاريُّ حديثًا بإسناد عدد رواته بينه وبين رسول الله ﷺ خمسة رواة، وروى الحاكمُ نفس الحديث بإسناد عدد رواته بينه وبين رسول الله ﷺ ستة رواة، فكأنَّ الحاكمَ تلميذ للبخاري.

وسميت مصافحة؛ لأن من عادة التلميذ في الغالب إذا لقي شيخه أن يصافحه فشُبِّهَت بذلك.

كما أن مساواة شيخ الحاكم للبخاري مصافحة للحاكم، ومساواة شيخ شيخ الحاكم للبخاري مصافحة لشيخ الحاكم، وهكذا.

فالمصافحة هي استواء عدد رجال الإسناد من المُحَدِّث إلى آخر الإسناد، مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

أو بتعبير آخر هي: أن يرويَ المتأخرُ الحديثَ بإسناد يزيد عن عدد رواة المُتَقَدِّمِ براوٍ واحد فقط.

القسم الثاني: علو الصفة: ومعناه: زيادة وصف عالٍ في أحد الإسنادين ليس في الآخر.

وهو على قسمين:

١. **العلو بتقدم وفاة الراوي:** بمعنى أن يكون سبب العلو تقدم وفاة الراوي عن شيخ، على وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ، وإن تساوى السندانِ عددًا؛ فمثلًا: رواية الضياءِ المقدسيِّ، عن المُؤَيَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْقُرَشِيِّ، عن عَبْدِ الجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الخُوَارِيِّ، عن أَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيِّ، عن أَبِي عَبْدِ اللهِ الحاكم أعلى من روايته عن أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّد بْنِ نَاصِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ نَاصِرِ الأَنْصَارِيِّ، عن أَبِي سَعِيدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكَرْمَانِيِّ، عن أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ خَلَفٍ الشِّيرَازِيِّ، عن أَبِي عَبْدِ اللهِ الحَاكِمِ.

فبرغم تساوي الإسنادين في العدد، فقد وصل الضياءُ المقدسيُّ إلى الحاكمِ بثلاثة رواة في كلا الإسنادين، ولكنَّ الإسنادَ الأولَ أعلى من الإسنادِ الثاني؛ لتقدم وفاة أَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيِّ على وفاة أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ الشِّيرَازِيِّ، فالبيهقي تُوفي سنة ٤٥٨هـ ، بينما تُوفي أبو بَكْرٍ ابْنُ خَلَفٍ سنة ٤٨٧ هـ.

٢. **العلو بتقدم السماع من الشيخ:** سواء تقدمت الوفاة أم لا، فمَن سَمِعَ من الشيخ قبل الآخر؛ كان إسناده أعلى ممن سمع من الشيخ بعده، **ومثال ذلك:** لو روى راويان، أحدهما سمع منه سنة ١٢٠هـ، والآخر سمع منه سنة ١٥٠هـ، فإسناد الأول الذي تقدم سماعه أعلى من إسناد الآخر عُلُوّ صفة؛ لأن قدم سماعه من الشيخ يدل ـ في الغالب ـ على تبكيره بطلب العلم، وقدم رحلته، أو علو همته.

ويتأكد هذا العُلُوّ في حق من اختلط شيخه، أو خَرِف، فبعض المحدثين تتأخر وفاته، ويَطْعَن في السن، ويكون ذلك سببًا في تغير حفظه، وسوء ضبطه، فتكون رواية قدامى تلاميذه الذين رروا عنه قبل اختلاطه أضبط من رواية المتأخرين منهم الذين رروا عنه بعد اختلاطه.

مُلخَّص:

يُمكِن تلخيص أقسام العلو على النحو التالي:

ينقسم **العُلُوُّ** إلى قسمين:

١.عُلوّ عدد. ٢.وعُلوّ صفة.

وينقسم **عُلُوُّ العدد** إلى قسمين:

١.عُلوّ مُطْلَق. ٢.وعُلوّ نِسْبِي.

وينقسم **العلو النسبي** إلى قسمين:

١.علو بالنسبة إلى إمام من أئمة الحديث. ٢.علو بالنسبة إلى كتاب مُصَنَّف.

وينقسم **العلو بالنسبة إلى كتاب مُصَنَّف** إلى أربعة أقسام:

١.الموافقة. ٢.البدل. ٣.المساواة. ٤.المصافحة.

وينقسم **عُلُوُّ الصِّفَة** إلى قسمين:

١.علو بتقدم وفاة الراوي. ٢.علو بتقدم السماع من الشيخ.

حكم الإسناد العالي والنازل:

ذكر العلماء أن طلب العلو في الإسناد مستحب، واستدلوا لذلك بقول النبي ﷺ لتميم بن أوس الدَّارِيِّ ﷺ: «يَا تَمِيمُ، حَدِّثِ النَّاسَ بِمَا حَدَّثْتَنِي»، وبارتحال الصحابة، والتابعين في طلب الإسناد العالي.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ : «طَلَبُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ ﷺ كَانُوا يَرْحَلُونَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْ عُمَرَ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ».

وقال مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «قُرْبُ الْإِسْنَادِ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وقيل لابنِ مَعِينٍ في مَرَضِ موته: ما تَشْتَهِي؟ قالَ: «بَيتٌ خالٍ، وإسْنادٌ عالٍ».

وقال عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللهُ : «النُّزُولُ شُؤْمٌ».

واستحب العلماء العلو؛ لأنه يدل على علو همة راويه، ولأنه أقرب - في الغالب - إلى الصحة، وقلة الخطأ.

ولكن لابد أن يُعْلَم أنَّ الإسناد العالي يُمْدَح إذا كان صحيحًا، فإذا تعارض إسناد عالٍ ضعيف، مع إسناد نازل صحيح قُدِّمَ الصحيح.

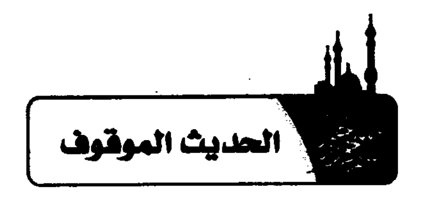
قال الإمام يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «الحَدِيثُ النَّازِلُ عَنْ ثَبْتٍ، خَيْرٌ مِنَ العُلُوِّ عَنْ غَيْرِ ذِي ثَبْتٍ».

وقد يكون الإسناد النازل أفضل من الإسناد العالي إذا اتصف بصفة أو عدة صفات ترجّحه عن العالي كزيادة الثقة في رجاله، أو كونهم أحفظ، أو أثبت، أو أضبط، أو أفقه، أو كونه متصلًا بالسماع، والعالي بإجازة، أو مناولة، أو وصية، أو تساهل في بعض رواته في التحمل، فيكون النازل حينئذ هو العالي في المعنى، ويُسَمّى في هذه الحالة «بـالعُلُوِّ المَعْنَوِيِّ».

وأشار الناظم رَحِمَهُ اللهُ في شطر البيت الثاني إلى الإسناد النازل، وبَيَّن أنه ضد الإسناد العالي، وقد بيَّنا تعريفه أثناء تعريف العالي.

أقسام النزول:

هي عكس أقسام العلو السابقة، فكل ما حُكِمَ بعلوه، حُكِمَ على مقابله بالنزول، والله تعالى أعلم.



الحديث الموقوف

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ[١٠]

سبق أن ذكرنا عند شرحنا للبيت السابع من هذه المنظومة، والذي ذكر فيه الناظمُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعريف «المرفوع»، وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ، و«المقطوع»، بانه ما أُضيف إلى التابعي، ذكرنا أنَّ الحديث ينقسم باعتبار قائله، أو باعتبار من أُضيف إليه إلى ثلاثة أقسام: المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

واعتُرِض على الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بأنه كان من الأفضل له أن يذكر «الموقوف» عند ذكره الحديث «المرفوع»، و«المقطوع»؛ لأن ضم الشيء إلى ما كان من جنسه أولى وأفضل.

وعرَّف الناظمُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذا البيت «الحديث الموقوف» بأنه «ما أُضِيف إلى الصحابة رضوان الله عليهم من أقوال أو أفعال».

وعرَّف بعض العلماء «الموقوف» بأنه «هو ما أُضِيفَ إلى الصحابة رضي الله عنهم من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، متصلًا إسناده إليهم، أو منقطعًا».

فالموقوف إذن هو الحديث الذي نُسِبَ أو أُسْنِدَ إلى صحابيٍّ، أو إلى جمعٍ من الصحابة؛ سواءً كان هذا المنسوب إليهم قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، وسواء كان السند إليهم متصلًا، أو مُنقطعًا.

ويكون إقرار الصحابي موقوفًا إذا كان عالمًا بحكم الشيء الذي فُعِلَ بحضرته، وسكت عليه، وظهرت قرينة تدل على أن سكوته أو نحوه إقرار منه للغير، فلا بأس بنسبة ذلك إليه.

والصَّحابيُّ: هو مَن لَقِي النبيَّ ﷺ مومنًا به، ومات على الإسلام.

---

[١٠] زُكِن: يعني: عُلِمَ، يُقال: زَكِنْتُ مِنْكَ كَذَا، أَيْ عَلِمْتُهُ، والزَّكْنُ والإِزْكَانُ: الفِطْنَة، والحَدْسُ الصَّادق، وكثيرًا ما تُسْتَعْمَلُ هذه الكلمة في المنظومات؛ للمناسبة، فقد استخدمها ابن مالك في «ألفيته»، والسيوطيُّ في «عقود الجمان».

مثال الموقوف القولي:

قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ﷺ: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا». رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لاَ يَبْلُغُ العَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ».ذكره البخاري معلقًا جازمًا به.

مثال الموقوف الفعلي:

قَالَ نَافِعٌ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَاحَ إِلَى الجُمُعَةِ اغْتَسَلَ وَتَطَيَّبَ بِأَطْيَبِ طِيبٍ عِنْدَهُ» رواه ابن أبي شيبه في «مصنفه» بسند صحيح.

وقال عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ: «صَحِبْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، فِي سَفَرٍ، فَلَمْ يَنْزِعْ خُفَّيْهِ ثَلَاثًا» رواه ابن أبي شيبه في «مصنفه» بسند صحيح.

مثال الموقوف التقريري:

قال نَافِعٌ: قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: «إِنَّ سَعْدًا يَأْكُلُ الضِّبَاعَ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ»رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» بسند صحيح.

قال عَبْدُ الله بْنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: «كَانَ الْفِتْيَانُ يُحْرِمُونَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي المُوَرَّدِ، فَلَا يَنْهَاهُمْ وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ» رواه ابن أبي شيبه في «مصنفه» بسند صحيح.

أنواع الموقوف:

ينقسم الموقوف من حيث الحكم إلى نوعين:

١. موقوف له حكم المرفوع، وقد تقدمت صوره، وأمثلته عند بيان «الحديث المرفوع».

٢. موقوف ليس له حكم المرفوع.

حكم الموقوف:

الموقوف ليس بحجة ـ على رأي الجمهور ـ ما لم يكن في حكم المرفوع؛ لكنه إن ثبت فإنه يُستشهَد به مع الحديث الضعيف، فقد كان الإمام الشافعي يرى الاستشهاد به مع المُرْسَل، هذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، أما إذا كان له حكم المرفوع فهو حجة يجب العمل به متى ثبت.

تنبيهان:

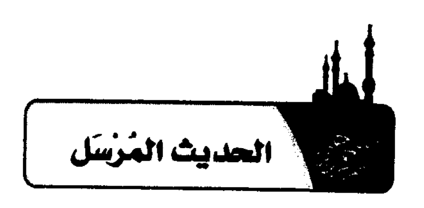
الأول:

قد يُستَعملُ «الموقوف» في غير قول الصحابي، أو فعله، لكن يكون مُقَيّدًا. فَيُقال مثلًا: «هذا حديث وقفه فلان على الزهري، أو على الشَّعْبِيِّ»، ونحوهما.

أو يُقال مثلًا: «موقوف على عطاء»، ونحو ذلك.

الثاني:

يُسَمّي فقهاء خراسان «الموقوف» أثرًا، و«المرفوع»: خبرًا، وعند المحدثين يُسَمَّى كل هذا أثرًا.



قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ....

عرَّف الناظم. رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الجزء من البيت «الحديثَ المُرسَل» بأنه هو «الحديث الذي سقط من إسناده الصحابي»، وهذا التعريف مُنتَقَد؛ ووجه المؤاخذة عليه أنه إذا علمنا أن الساقط هو الصحابي فقط، وتأكدنا من عدم سقوط أحد من التابعين معه فلا يضر ذلك بصحة الحديث ولا يؤثر على قبول الخبر؛ لأن الصحابة كلهم عدول، سواء عُرفت أسماؤهم أو لم تعرف؛ لأن الجهل بالصحابي لا يضر، وإنما يُخْشى من أن يكون التابعيُّ الذي أرسل الحديث قد أسقط تابعيًا آخر، أو أسقط أكثر من تابعي، وخاصة إذا علمنا أنَّ هناك رواية فيها ستة من التابعين روى بعضهم عن بعض، فلو فرضنا أنَّ التابعي الذي تحمل منه تابعُ التابعي هو الذي أرسل الحديث، فهذا يعني أنه أسقط خمسة من التابعين، ولا يُعْرَف حال أي واحد منهم.

وبناء على ما سبق يُمكِن تعريف «الحديثَ المُرسَل» بأنه هو:

«ما أضافه التابعيُّ إلى النبي ﷺ قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو وصفًا، صغيرًا كان التابعي أو كبيرًا».

واشترط بعض العلماء أن يكون التابعيُّ لم يسمع الحديث الذي رفعه من النبي ﷺ؛ وذلك ليُخْرِج به من لقي النبيَّ ﷺ كافرًا فسمع منه، ثم أسلم بعد موته ﷺ، وحدَّث بما سمعه منه، ومثاله التَّنُوخِيّ رسول هرقل فإنه مع كونه تابعيًا فقد حُكِم لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال.

وكذلك يُخرج به ما سمعه التابعي من النبي ﷺ حال كفره، ثم أسلم قبل موته ﷺ، ولكنه لم يره، ثم حدَّث عنه بما سمعه منه ﷺ.

مثاله:

ما أخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ في «مصنفه»، قال: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَقْوَاهُمْ فِي أَمْرِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَمِينُ أُمَّتِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَأَعْلَمُ أُمَّتِي بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذٌ، وَأَقْرَؤُهُمْ أُبَيٌّ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدٌ».

فقَتَادَةُ تابعيٌّ كبيرٌ، روى هذا الحديث عن النبيِّ ﷺ ولم يذكر الواسطة بينه وبين النبيِّ ﷺ، ولا نَعلم حال هذا الراوي المحذوف من حيث التعديل والتجريح، فيكون الحديث ضعيفًا؛ لإرساله؛ حيث لم يسمع قتادة من النبيِّ ﷺ.

حكم المُرسَل:

اختلف العلماء في حكم المرسل على أقوال كثيرة، أشهرها ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول:

صحيح يُحْتَجُّ به مطلقًا، وهذا قول الإمام أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه، وأتباعهم من الفقهاء والمحدثين والأصوليين.

وحجتهم في ذلك:

١. أن النبي ﷺ أثنى على التابعين، وشهد لهم بالخيرية حيث قال: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...». متفق عليه.

٢. وأيضًا أنَّ عصر التابعين عصر فشت فيه العدالة، وأن التابعي إذا أرسل لا يُرسِل إلا عن ثقة.

٣. وأنَّ التابعي الثقة لا يستجيز لنفسه أن يقول: «قال رسول الله ﷺ» إلا إذا سمعه من ثقة.

القول الثاني:

ضعيف لا يُحْتَجُّ به مطلقًا، وهذا قول حكاه النووي عن جمهور المحدثين، وكثير من الأصوليين، والفقهاء. وحكى هذا القول أيضًا الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في «مقدمة صحيحه» فقال:

«وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا، وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ».

وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي.

القول الثالث:

التفصيل، أي أنه يُقبَل بشروط، وهذا عند الشافعي؛ فالمرسل يُحتجّ به عنده بشروط، هي:

١. أن يكون المُرسِلُ من كبار التابعين.

٢. وإذا سَمَّى من أرسل عنه سَمَّى ثقة.

٣. أن لا تكون روايته مخالفة لرواية مَن هو أوثق منه وأثبت.

٤. وأن يعتضد هذا المُرسَل بعاضد يقويه، مثل:

أ. أن يُرْوَى الحديث من وجه آخر مُسْنَدًا.

ب. أو يُرْوَى من وجه آخر مرسَلًا، أي من طريق غير رواة المُرسل الأول.

ج. أو يوافق قول، أو عمل بعض الصحابة.

د. أو يفتي بمقتضاه أكثر العلماء.

من خلال شروط الإمام الشافعي السابقة نفهم أن الحديث المُرسل يتقوى بالحديث المُسند الموصول بشرط ألا يكون هناك مدار بين الروايتين، ولا خلاف على أحد رواته وصلًا وإرسالًا، وإنما يكون المسند من وجه آخر غير طريق المرسل، ، فإذا كان المسند صحيحًا لذاته تقوى المرسل إلى الصحيح لغيره.

ويتقوى الحديث المرسل أيضًا بمرسل مثله، ولكنه من طريق آخر أيضًا، كما يتقوى المُرسَل أيضًا بقول أو فعل الصحابة، أو بفتوى أكثر العلماء بمقتضَى هذا المُرسل، ويتقوى المرسل في هذه الحالات الثلاث، وكذا إذا كان المسند حسنًا لذاته إلى الحسن لغيره.

مرسل الصحابي:

هو «ما رواه أحد الصحابة عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، ثم تبين أنه لم يسمعه أو يحضره؛ إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه».

ومثال ذلك: قول عائشة رضي الله عنها: «أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ... »، ورواية أنس، وابن عباس لحديث انشقاق القمر، فإنهما لم يُدركا ذلك، ونحوذلك مما رواه صغار الصحابة أو من تأخر إسلامهم.

حكم مُرسَل الصحابي:

يرى الجماهير أن مراسيل الصحابة موصولة صحيحة يُحْتَجُّ بها؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، وعدم ذكر اسم الصحابي لا يضر، وأما رواياتهم عن التابعين فهي نادرة، ولا عبرة بالنادر، وإذا رووا عنهم بَيَّنُوها، وهذا هو الرأي الصحيح المشهور الراجح.

وقيل: إن مرسَل الصحابي كمرسَل غيره في الحكم، وهذا القول ضعيف مردود.

تنبيه:

ما ذكرناه من صورة المرسل السابقة والذي يُطلَق على ما رفعه التابعيُّ هو المرسل عند المحدثين؛ لأن أكثر المحدثين يُفرّقون بين المُرسَل، والمنقطع.

أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فأعم من ذلك؛ لأنهم يطلقونه على المنقطع بالمعنى الأعم، فيشمل كل انقطاع في السند على أي وجه كان انقطاعه، وهذا هو مذهب الخطيب البغدادي أيضًا من المحدثين.



قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ ....

في هذا البيت عرَّف الناظمُ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ «الغريب» بأنه «ما انفرد بروايته راوٍ واحد فقط».

ويُمكِن تعريف «الغريب» بتعريف أشمل من سابقه بأنه هو «الحديث الذي انفرد به راويه، ولم يشاركه أحدٌ في روايته، أو يتابعه عليها، في سنده، أو في متنه».

فالغريب إذن هو الحديث الذي ينفرد بروايته شخص واحد؛ إما في طبقة واحدة من طبقات السند، أو يقع التفرد في أكثر من طبقة من طبقات السند، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة لأقل طبقة، كما أننا لا نجد له رواية أخرى من طريق راو آخر غير الذي تفرد به فلا يشاركه أحدٌ في روايته، أو يتابعه عليها، في سند الحديث، أو في متنه[11].

واعتُرِض على الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بأنه كان من الأفضل له أن يذكر «الغريب» عند ذكره للحديث «المشهور»، و«العزيز»؛ لأنه قسيم لهما، وقد ذكرهما في البيت الثاني عشر من هذه المنظومة، فكان ينبغي أن يَذْكُرَه في البيت التالي لهما؛ إذ ضم الشيء إلى نظائره أولى وأحسن، وضم الشيء إلى ما كان من جنسه أنسب وأفضل؛ فـ«الغريب» هو القسم الثالث من خبر الآحاد، فالآحاد ينقسم إلى: «مشهور، وعزيز، وغريب»، كما سبق أن ذكرنا عند شرحنا للبيت الثاني عشر.

---

(11) المتابعة هي «مشاركة راو أو أكثر لراوي الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع اتحاد الصحابي»، والمتابعة نوعان: متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد. ومتابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

وأما الشاهد فهو «الحديث الذي يشارك فيه رواتُهُ راوي الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع اختلاف الصحابي».

أقسام الغريب:

ينقسم الغريب باعتبار موضع الغرابة في السند والمتن إلى ثلاثة أقسام:

١. غريب سندًا ومتنًا:

هو «ما انفرد برواية متنه راو واحد».

أو بتعبير آخر: هو «الحديث الذي لا يُرْوَى متنه إلا من طريق راوٍ واحد في أصل سنده»

ويُطْلِقُون عليه قولهم: «حديث فرد»، ويسميه بعضهم: «فَرْدٌ مُطْلَقٌ».

وهو الذي يُعَبِّر عنه الإمام الترمذيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «رب حَدِيثٍ يكون غَرِيبًا لَا يروى إِلَّا من وَجه وَاحِد»[١٢].

ومثاله:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الوَلاَءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ»، فإنه لم يصح إلا من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

٢. وغريب سندًا لا متنًا:

وهو «ما رواه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم انفرد بروايته واحدٌ عن أولئك الرواة في أثناء سنده»

أو بتعبير آخر هو: «الحديث الذي ينفرد به راو عن شيخه، وقد عُرِفَ متنه عن غير ذلك الشيخ».

فمتن الحديث مروي من غير وجه، وليس غريبًا، ولكن انفرد واحد بروايته من طريق آخر غير الطرق المعروف بها.

وهذا الذي يُطْلِقُون عليه قولهم: «غَرِيبٌ نِسْبِيٌّ».

وهو الذي يُعَبِّر عنه الإمام الترمذيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «وَرب حَدِيث يرْوى من أوجه كَثِيرَة، وَإِنَّمَا

---

[١٢] ينظر: «العلل الصغير للترمذي» الملحق بآخر «جامعه»: (٥/٧٥٨).

يستغرب لحال الإِسْنَاد»

و يُعَبَّر عنه أيضًا بقوله: «غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

ومثاله:

حديث رواه عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

قال أبو نعيم الأصبهاني: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْمَجِيدِ. وَمَشْهُورُهُ وَصَحِيحُهُ مَا فِي الْمُوَطَّأِ، مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ».

وقَالَ الْخَلِيلِيُّ فِي «الإِرْشَادِ»: «أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الْمَجِيدِ وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِوَجْهٍ؛ قَالَ: فَهَذَا مِمَّا أَخْطَأَ فِيهِ الثِّقَةُ».

وقَالَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ: «هَذَا إِسْنَادٌ غَرِيبٌ كُلُّهُ، وَالْمَتْنُ صَحِيحٌ».

٣. وغريب متنًا لا سندًا:

وهذا القسم هو الذي ذكر ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ. أنه لا يُوجد إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عمن تفرد به عدد كثير من الرواة، فإنه يصير غريبًا مشهورًا، وغريبًا متنًا لا إسنادًا، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده مُتَّصِفٌ بالغرابة في طرفه الأول، مُتَّصِفٌ بالشهرة في طرفه الآخر، مثاله حديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، فقد تفرد بروايته عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ

وتفرد به عَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيُّ، عن عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ

وتفرد به مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، عن عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ

وتفرد به يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ

ثم اشتهر الحديثُ عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ فرواه عنه جماعاتٌ كثيرة

ورواه عمن رواه عنه كثيرون أيضًا، فالحديث في طرفه الذي فيه الصحابي غريب، وفي طرفه الذي فيه يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ مشهور.

وكذا سائر الغرائب التي اشتملت عليها كتب السنة المطهرة، والله تعالى أعلم.

وينقسم الغريب باعتبار الحكم على الحديث إلى قسمين:

١. غريب صحيح:

ويُعْنَى به تفرد الثقة، بشرط عدم المخالفة لمن هو أولى منه وأرجح، مثل الأفراد المخرجة في «الصحيحين» أو في أحدهما.

٢. غريب حسن:

وهو ما تفرد به الصدوق، بشرط عدم المخالفة لمن هو أولى منه وأرجح أيضًا.

٢. غريب مردود:

«وتتضمن الضعيفة، وشديدة الضعف، والموضوعة»، وهذا هو الغالب على الغرائب.

وهو ما تفرد به راو ضعيف أو راو شديد الضعف أو راو كذاب.

العلاقة بين الغريب، والفرد:

للعلماء في بيان هذه العلاقة ثلاثة أقوال:

القول الأول:

يرى بعض المحدثين أنهما مترادفان، أي معناهما واحد، وذهب إلى هذا القول ابن الصلاح، وابنُ حَجَرٍ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ.

وقال: ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ «فالفرْدُ أَكثَرُ ما يُطْلِقونَهُ على الفَرْدِ المُطْلَقِ. والغَريبُ أَكثَرُ ما يُطْلِقونَهُ عَلى الفَرْدِ النِّسْبيِّ، وهذا مِن حيثُ إِطلاقُ الاسمِ عليهِما، وأَمَّا مِنْ حيثُ استِعْمالُهُم الفِعْلَ المُشْتَقَّ؛ فلا يُفَرِّقونَ، فَيقولونَ في المُطْلَقِ والنِّسْبيِّ: «تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ»، أَوْ: «أَغْرَبَ بِهِ فُلانٌ»[١٣].

فجعل الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الحديث الغريب، مرادفًا للحديث الفرد، وبَيَّنَ أنَّ عبارة: «أَغْرَبَ بِهِ فُلانٌ»، مساوية لعبارة: «تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ»، في استعمال المحدثين، وهذا هو الرأي الراجح.

---

[١٣] ينظر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»: (ص: ٥٧).

القول الثاني:

إن التفرد إنما يكون في أصل السند، أي من الجهة العليا التي فيها الصحابي، أو التابعي، بأن يروي الحديث عن رسول الله ﷺ صحابيٌّ واحدٌ، أو يروي عن الصحابي تابعيٌّ واحدٌ بخلاف الغرابة، فقد تكون في وسط السند، أو في طرفه من جهة الأئمة المصنفين.

القول الثالث:

إنَّ التفرد أعم من الغرابة؛ لأنَّ فيه من الأقسام ما لا يوجد في الغرابة.

وعليه فالفرد نوع عام يشمل كل ما وقع فيه التفرد، سواء كان مقبولًا، أو مستغربًا،

أما الغرابة فلا يطلق عليها ذلك إلا إذا كانت تفردًا مستغربًا.

الفرق بين «الحديث الغريب»، و«غريب الحديث»:

سبق الكلام عن «الحديث الغريب» وبيَّنا أنه راجع إلى الانفراد من جهة الرواية سندًا أو متنًا.

أما غريب الحديث فهو «ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم؛ لقلة استعمالها»، فهو ما يخفى معناه من المتون؛ لقلة دورانه على الألسنة، بحيث يبعد فهمه، ولا يظهر إلا بالتفتيش عنه في كتب اللغة والمعاجم، وكتب «غريب الحديث»، مثل كتاب: «غريب الحديث» للهروي، و«غريب الحديث» للحربي، و«غريب الحديث» للخطابي، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، وغير ذلك.





قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ … إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

تكلم الناظمُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذا البيت على «الحديث المنقطع»، وعرَّفه بأنه هو «الحديث الذي لم يتصل إسناده بحال من الأحوال»، أو هو «ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه»

وهذا التعريف يتضمن كل ما فيه سقط، سواء كان ذلك في أول السقط، أو وسطه، أو آخره، وهذا التعريف غير مانع من دخول غير المنقطع بالمعنى الأخص، فيدخل فيه «المُعَلَّق»، و«المُعْضَل»، و«المُرْسَل»، ونحو ذلك،

والأصل في التعريف أن يكون جامعًا مانعًا؛ ليتميز الشيء المراد تعريفه عن غيره.

ولكن يُمكِن تعريف «المنقطع» بتعريف أدق بأنه: «ما سقط من أثناء سنده راو أو أكثر بشرط عدم التوالي»، ويحترز بقولنا: «من أثناء سنده» عن «المُعَلَّق»؛ لأن السقط يكون في أول الإسناد، وعن «المُرْسَل»؛ لأن السقط يكون في آخر السند.

ويُحْتَرز بقولنا: «بشرط عدم التوالي» عن «المُعْضَل»؛ لأنه ما سقط من أثناء سنده راويان متواليان، فيُشترَط فيه التوالي.

فالمنقطع إذن هو ما لم يتصل إسناده، مما لا يشمله اسم «المُعَلَّق»، أو «المُعْضَل»، أو «المُرْسَل».

فهو اسم عام لكل انقطاع في السند، ما عدا صورًا ثلاثًا من صور الانقطاع، وهي:

حذف أول الإسناد، أو حذف آخره، أو حذف اثنين متواليين من أثنائه.

والانقطاع قد يكون في موضع واحد من أثناء السند، وقد يكون في أكثر من موضع من أثنائه بشرط عدم التوالي.

مثال الانقطاع في موضع واحد:

ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَسَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْفِطْرَةِ» فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «خَرَجَ مِنَ النَّارِ»، فَابْتَدَرْنَاهُ فَإِذَا هُوَ صَاحِبُ مَاشِيَةٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ يُنَادِي بِهَا».

فهذا الحديث مُنقطع، حيث لم يسمع قَتَادَةُ بن دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ من أبي الْأَحْوَصِ الكوفي.

مثال الانقطاع في موضعين:

ما رواه الترمذي في «العلل الكبير»، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «اسْتُكْرِهَتِ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا».

قال الترمذيُّ: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وُلِدَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ».

حكم المنقطع:

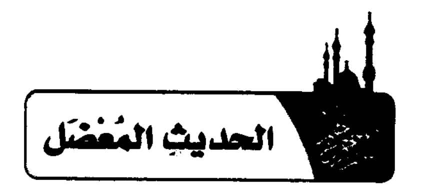
ضعيف لا يُحتَجُّ به باتفاق العلماء؛ لفقده شرطًا من شروط القبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف، فإذا جاء المُنقطع من طريق أخرى موصولة، وتبيّن ثقة الراوي المحذوف قُبِلَ، ويرتقي المنقطع بالطريق الصحيحة المسندة، إلى لغيره الصحيح، وبالطريق الحسنة لذاتها، والضعيفة إلى الحسن لغيره.

بمَ يُعرف الانقطاع؟

يُعرف الانقطاع بأمرين:

١. إخبار الراوي عن نفسه بعدم لقاء شيخه.

٢. تنصيص إمام مُطَّلِع من أهل هذا الفن أن فلانًا لم يسمع من فلان.



الحديثِ المُعضَل

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

والمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ....

تكلم الناظمُ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في صدر هذا البيت عن «الحديث المُعْضَل»، وعرَّفه بأنه هو «الحديث الذي سقط من إسناده اثنان»، وتعريفه هذا يتوافق مع تعريف ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ للمعضل بأنه «عِبَارَةٌ عَمَّا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا»، ولكنه يُوخَذ على هذا التعريف أنه لم يفصل بين «المنقطع»، و«المُعْضَل»؛ لأنه يمكن أن يسقط اثنان أو أكثر من السند ولكن غير متواليين.

وبناء عليه يُمكِن أن يُعرَّف «المُعْضَل» بأنه «ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي»، فإذا سقط من أول السند راويان فأكثر على التوالي فإنه يُسَمَّى «مُعَلَّق ومُعْضَل».

و إذا سقط من أول السند راو واحد فقط فإنه يُسَمَّى «مُعَلَّق» فقط.

وإذا سقط من أثناء السند راويان فأكثر على التوالي فإنه يُسَمَّى «مُعْضَل» فقط بدون وصف آخر.

وإذا سقط من آخر السند راويان فأكثر على التوالي فإنه يُسَمَّى «مُرسَل ومُعْضَل».

وإذا سقط من آخر السند مَنْ بعد التابعي فإنه يسمى «مرسل».

وشرط «على التوالي» يُخرِج المُنْقطِع، وصورة المعلق الذي سقط منه شيخ المصنِّف فقط.

مثال المُعضَل:

ما رواه الإمام أحمد في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا قُدَامَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْخٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ».

هذا حديث مُعْضَل وفيه راوٍ مبهم، أما الإعضال، فقد سقط منه راويان بين الراوي المُبْهَم، و

ابْنِ عُمَرَ، وهما: «أَبُو عَلْقَمَةَ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، ويَسَارٌ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ»

وأما الراوي المبهم فهو أَيُّوبُ بْنُ حُصَيْنٍ التَّمِيمِيُّ، وقد ظهر هذا من خلال تخريج الحديث.

حُكمُ المُعضَل:

المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالًا من «المرسل»، و«المنقطع»؛ وذلك لكثرة المحذوفين من الإسناد، والجهل بأحوالهم، ويكون «المعضل» أسوأ حالًا من «المنقطع»، إذا كان الانقطاع في موضع واحد، أما إذا كان في موضعين فإنه يساوي «المعضل» في سوء الحال.

وقد يكون «المنقطع» أسوأ حالًا إذا كان الانقطاع في ثلاثة مواضع أو أكثر غير متتالية مثلًا، بينما يكون السقط في «المعضل» راويين فقط.

لكن الضابط في هذه المسألة هو حال الراوي المحذوف، ورتبته من حيث الجرح والتعديل، فقد يكون المحذوف في «المنقطع» كذابًا، ويسقط في «المعضل» ثلاثة يظهر بعد البحث والتحري أنهم ثقات، ففي هذه الحالة يكون «المنقطع» أسوأ حالًا من «المعضل».



معرفة التدليس

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

....	وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ
الأَوَّلُ: الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ	يَنْقِلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ
وَالثَّانِ: لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ	أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفْ

شرع الناظمُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في عجز هذا البيت في بيان «الحديث المُدَلَّس»، وذكر أنه نوعان: «تدليس الإسناد»، و«تدليس الشيوخ»، وعرَّف كلا النوعين في البيتين التاليين، فبيَّن أن «تدليس الإسناد» هو أن يُسقِطَ الراوي المدلِّس شيخَه الذي سمع منه هذه الرواية، ويروي عن شيخ له قد سمع منه مرويات أخرى قبل ذلك، لكن هذه الرواية بعينها لم يسمعها من هذا الشيخ وإنما سمعها بواسطة عنه، ولكنه أغفل ذكر هذه الواسطة، وينقل المُدلِّس الرواية بلفظ موهم للسماع مثل «عن»، و«أن»

وبيَّن الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ كذلك أن «تدليس الشيوخ» ليس فيه إسقاط للشيخ، ولا لأحد شيوخه، وإنما يصف شيخه بأوصاف لا يُعرَف بها كي لا يُعرَف، ويُعَمِّي أمره على من يريد معرفة حاله.

تعريف التدليس:

التدليس في اللغة: مشتق من «الدَّلَس»، وهو الظلام، فكأن المُدَلِّس أظلم أمر الحديث على مَن أراد النظر فيه؛ لتغطية وجه الصواب فيه، والتدليس هو كتمان عيب السلعة عن المشتري.

<u>والتدليس في الحديث</u> هو إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره.

فالمُدلِّس يُسْقِطُ شيخَهُ، ويروي عن شيخِ شَيْخِهِ، ويحتال في إخفاء هذا الإسقاط الذي هو

عيبٌ في الإسناد، وبفعله هذا يُحَسِّنُ ظاهر الإسناد، ويُوهِمُ مَن يَطَّلِعُ عليه أنه متصل لا سقط فيه.

أقسام التدليس:

ذهب بعض المُحَدِّثِينَ إلى أن التدليس ينقسم إلى قسمين هما:

١. تدليس الإسناد. ٢. وتدليس الشيوخ.

وهذا التقسيم الثنائي هو الذي اختاره المُصَنِّفُ. رَحِمَهُ اللَّهُ. وارتضاه كما هو ظاهر.

ومن العلماء مَن ذهب إلى أن التدليس ثلاثة أقسام، هي:

١. تدليس الإسناد. ٢. تدليس الشيوخ ٣. تدليس التسوية.

وهذه القسمة الثلاثية للتدليس لا تختلف في الحقيقة عن القسمة الثنائية؛ لأن تدليس التسوية هو. عند التحقيق. نوعٌ من أنواع تدليس الإسناد.

تدليس الإسناد:

هو «أن يروي الراوي عن شيخٍ قد سمع منه روايةً لم يسمعها منه، موهمًا أنه قد سمعها، بلفظ يحتمل السماع مثل «قال»، و«عن»، و«أن».

فمعنى «تدليس الإسناد» أن يروي الراوي عن شيخٍ قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخٍ آخر عنه، فيُسْقِطُ الشيخَ الثاني «الواسطة»، ويرويه عن الشيخ الأول بلفظ يحتمل السماع وغيره، مثل: «قال» و «عن»، و «أنَّ»، و «ذكر»، و «حدَّث»، و «أخبر»، ونحو ذلك؛ ليوهم غيره أنَّه سمعه منه، لكنه لا يستعمل صيغة صريحة في السماع، فلا يقول: «سمعت»، أو «حدثني»، أو «أخبرني»؛ لأنه لو قال ذلك لأصبح كاذبًا مجروحًا مردود الرواية، وليس مُدَلِّسًا، ثمَّ قد يكون الذي أسقطه واحدًا، أو أكثر.

حكم تدليس الإسناد:

هذا النوع من التدليس مكروه جدًّا، ذمَّه أكثر العلماء.

واختلف العلماءُ في قبول روايته؛ فذهب فريق من الفقهاء، وأصحاب الحديث إلى أن خبر المُدَلِّس غير مقبول؛ لأنه يوهِم بخلاف الواقع، وفي الغالب يكون الذي أسقطه غير مَرْضِيٍّ، ولا ثقة.

وذهب فريق آخر من العلماء إلى أن خبر المُدَلِّس مقبول؛ لأنه ليس بكذاب، وليس التدليسُ ناقضًا لعدالته، وهو مذهب مَن قَبِلَ المُرْسَل، وغاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال.

واختار جماعة من العلماء التفصيل على النحو التالي:

١. أنه يُقْبَلُ من حديث المُدَلِّس ما صرَّح فيه بالسماع، أو التحديث، أو الإخبار، فيقول: «سمعت فلانًا»، أو «حدثني فلانٌ»، أو «أخبرني فلانٌ»، ونحو ذلك، في رواية أخرى، وأما إذا لم يُصرِّح فيه بذلك فلا تُقبَل روايته.

٢. أنه يُقْبَلُ حديث المُدَلِّس إذا وقع التدليس منه نادرًا، ولم يكن كثير التدليس، أما إذا كان الغالب عليه التدليس فتُرَدّ روايته إلا إذا صرَّحَ بالسماع، أو التحديث، أو الإخبار، ونحوها.

٣. أنه يُقْبَلُ حديث المُدَلِّس إذا كان لا يُدلِّس إلا عن ثقات، وعُرِف هذا باستقراء منهجه، وتتبع طريقته، كما ورد في حق سفيان بن عيينة، أما إذا كان يُدلِّس عن كل أحد فلا يُقبَل تدليسه.

٤. أنه تُقْبَلُ عنعنة المُدَلِّس عن شيخه الذي أكثر من الرواية عنه، وعُرفت ملازمته له، وتُحمَل روايته على الاتصال، كرواية قتادة، وحميد الطويل عن أنس، ورواية الأعمش، عن أبي صالح السمان.

٥. أنه يُقْبَلُ حديث المُدَلِّس إذا كان تلميذه لا يروي عنه إلا ما عرف أنه قد سمعه من شيخه، كما هو حال رواية شعبة في قتادة حيث كان لا يروي عنه إلا ما صرَّح فيه بالسماع، وكذا في روايته عن أبي إسحاق، والأعمش.

وهذا تفصيل حسن؛ يؤيده واقع كتب الحديث، وتطبيقات الأئمة النُّقَّاد رضوان الله عليهم.

الفرق بين«تدليس الإسناد» و الإرسال الخفي:

أن التدليس لم يسمع المُدلس الرواية التي دلّسها عن شيخه، ولكنه سمع منه مرويات أخرى، أما الإرسال الخفي فالمُرسل لم يسمع من شيخه أصلًا لا الرواية التي أرسلها، ولا غيرها.

فالإرسال الخفي هو أن يروي الراوي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع كقال وعن وأن .

بم يُعرف الإرسال الخفي ؟

يُعرف الإرسال الخفي بواحد من أمرين هما :

١. نص بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حدَّث عنه، أو لم يسمع منه مطلقا.

٢. إخبار الراوي عن نفسه بأنه لم يلق من حدَّث عنه، أو لم يسمع منه.

تدليس الشيوخ:

هو «أن يُسمِّي الراوي شيخه باسم، أو يَكْنِيهِ بكنية، أو يُلَقِّبه بلقب، أو ينسبه إلى قبيلة، أو بلدة، أو يصفه بصفة غير ما اشتهر به من الاسم أو الكنية أو اللقب أو النسبة أو الصفة».

مثاله:

مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ الْإِمَامِ الْمُقْرِئِ: أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ.

وَرَوَى أيضا عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ النَّقَّاشِ الْمُفَسِّرِ الْمُقْرِئِ، فَقَالَ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَدٍ»، نَسَبَهُ إِلَى جَدٍّ لَهُ، ومثل ذلك.

حكم تدليس الشيوخ:

هذا النوع مكروه عند المُحَدِّثين، إلا إن كراهته أخف من «تدليس الإسناد»؛ وسبب كراهته أنه حين وصف شيخه بما لا يُعرَف به تسبب في جهالته، وتسبب في تضييع المروي عنه.

وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه، فإن كان الحامل له على ذلك ضعف شيخه الذي دلسه؛ لئلا يُعرَف ضعفه، فهذا حرام؛ لتضمنه الغش والخيانة.

تدليس التسوية:

هو «أن يروي الراوي عن شيخه، ثم يُسْقِط راويًا ضعيفًا بين ثقتين لقي أحدهما الآخر».

وصورة ذلك: أن يروي الراوي المُدَلِّسُ حديثًا سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخُ الثقة من شيخ ضعيف، وأما الشيخ الضعيفُ فيرويه عن شيخ ثقة، ويكون الثقتان اللذان بينهما الضعيف قد لقي أحدهما الآخر، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فَيُسْقِط

الضعيفَ الذي في السند بين الثقتين، ويجعل الإسناد من رواية شيخه الثقة، عن الثقة الثاني، بلفظ محتمل مثل: «قال»، و«عن»، ونحوهما، فيُسَوِّي الإسنادَ كله ثقات.

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس؛ لأن الشيخ الثقة الأول. شيخ المُدلِّس قد لا يكون معروفًا بالتدليس، وقد يُظن به أنه هو الذي دلَّس، ويجده مَن ينظر في السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر، فيحكم له بالصحة، والأمر بخلاف ذلك.

مثاله:

ما رواه ابن أبي حاتم في «العلل» قال: «وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ الحديثَ الَّذِي رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ، عَنْ بَقِيَّةَ؛ قَالَ: حدَّثني أَبُو وَهْبٍ الأَسَدِيُّ؛ قَالَ: حدَّثنا نافعٌ، عَنِ ابْن عُمَرَ قَالَ: «لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حتى تَعرِفوا عُقْدَةَ رأيِهِ».

قَالَ أَبِي: «هَذَا الحديثُ لَهُ علَّةٌ قلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ رَوَى هذا الحديثَ عُبَيدُ الله بنُ عَمْرٍو، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

وعُبَيدُ الله بنُ عمرو كنيتُهُ: أَبُو وَهْب، وَهُوَ أَسَدِيٌّ؛ فكأنَّ بَقِيَّةَ بن الوليد كنَّى عُبَيدَ الله بْنَ عَمْرٍو، ونَسَبه إِلَى بَنِي أَسَد؛ لِكَيْلا يُفْطَنَ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَرَكَ إسحاقَ بنَ أَبِي فَرْوَة مِنَ الوسَطِ لا يُهتَدَى لَهُ».

قال ابن أبي حاتم: «وَكَانَ بَقِيَّةُ مِنْ أفعَلِ النَّاسِ لِهَذَا».

وَبَقِيَّةُ بنُ الوليد من أشهر من كان يُدَلِّس «تدليس التسوية» هذا، وهو في هذا الحديث قد دلَّس «تدليس شيوخ»، و«تدليس تسوية».

واشترط بعض العلماء لكي يُقبل حديث المُدلِّس تدليس التسوية التصريح بالسماع ونحوه في جميع طبقات السند بعد هذا المُدلِّس.

ولكن واقع كتب العلل وحال تطبيقات الأئمة يدل على أنه يُكتفى بتصريح المُدلِّس تدليس التسوية بالسماع ونحوه عن شيخه، وبتصريح شيخه، عن شيخه، بمعنى أن يكون التصريح بالسماع أو التحديث، ونحوهما في طبقتين، طبقة المدلس، وطبقة شيخه، ولا تضر العنعنة فوق

ذلك، إلا إذا عُرِفَ من حال مدلِّس بعينه أنه يُسقِط في الطبقات العليا، أو كان في السند أو المتن نكارة.

قال الحافظ ابن حجر في رواية من روايات بَقِيَّة بن الوليد في «نتائج الأفكار»:

«... وبَقِيَّة صدوق، أخرج له مسلم، وإنما عابوا عليه التدليس والتسوية، وقد صرَّح بتحديث شيخه له، وسماع شيخه؛ فانتفت الريبة».

وقال في «فتح الباري» في شأن رواية من روايات الوليد بن مسلم:

«... والوليدُ قد صرَّح بتحديث الأوزاعي له، وبتحديث نافع للأوزاعي، فأُمِنَ تدليس الوليد وتسويته».

حكم تدليس التسوية:

هذا النوع مذموم جدًّا عند المُحَدِّثين، وهو أفحش أنواع التدليس مطلقًا، وأشدها كراهة؛ لأنه غش، وتعمية لحال الحديث على السامع، ولأن مَن يفعله يروي عن شيخه ما لم يتحمله منه هكذا في الواقع؛ ولأنه ربما ألحق بشيخه تهمة التدليس وهو بريء منها.

الأغراض الحاملة على التدليس:

ذكر العلماء أسبابًا كثيرة حملت المدلسين على التدليس؛ منها:

١. ضعف الشيخ، أو كونه غير ثقة، فلو ذكره لم يكن مَرْضِيًا مقبولًا عند أهل النقل.

٢. تأخر وفاة الشيخ، بحيث يشارك المدلّسَ في السماع منه جماعة أقل منه علمًا ورتبة، أو أصغر منه سنًّا، فيأنف من ذلك؛ فيسقط شيخه.

٣. صغر سن الشيخ، بحيث يكون أصغر من الراوي عنه، فيمنعه الأنفة أو الحرج من ذكره.

٤. قصد التنويع والتفنُّن في الرواية؛ فلا يحب المدِلّس تكرار الرواية على وتيرة واحدة فيمل السامع بسبب ذلك.

٥. إيهام علو الإسناد؛ أي أن يوهم الناس أن إسناده عالٍ، فكأنه يروي عن طبقات شيوخ شيوخه.

٦. إيهام كثرة الشيوخ، لذا فإنه يذكر الشيخ بأوصاف مختلفة، وأسماء متعدده؛ ليروج على السامع أنه أشخاص كثيرون.

٧. إيهام الرحلة؛ لأنه قد يقول المصري: «حدثني فلان بالأندلس»، وهو يريد اسم منطقة في القاهرة تسمّى الأندلس، فيتوهم السامع أنه ارتحل للأندلس، وسمع من علمائها.

٨ فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير، فيدلس الحديث الذي لم يسمعه منه؛ لأنه لا يحب أن يسبقه أحد في كثرة الرواية عن الشيخ.

٩. قصد الامتحان والاختبار لضبط الراوي، ومعرفة رتبته في الحديث، وتمكنه في صنعته.

١٠. قصد الإغراب في الرواية؛ لكي يقصده الطلاب ويأخذون عنه من العلم ما ليس عند غيره.

١١. تحسين ظاهر الحديث، وإظهاره مستويًا برواية الثقات الأثبات، فيرغب التلاميذ في تحمله وأدائه.

١٢. حصول العداوة بين التلميذ وشيخه.

١٣. حصول ظروف معينة تمنع التلميذَ من التصريح باسم شيخه، مع علمه بأنه ثقة، فيروي الحديث لاحتياج الناس إليه.

كيف يُعرَفُ التدليس؟

يعرف التدليس بأحد أمرين، هما:

١. إخبار المُدَلِّس عن نفسه أنه يُدَلِّس، أو أنه دلّس حديث كذا.

٢. نص إمام من أئمة هذا الشأن المطلعين على ذلك.

هل يصلح الحديث المدلس في الشواهد والمتابعات؟

نعم يصلح الحديث المدلّس في الشواهد والمتابعات، ويتقوى بالمتابع أو الشاهد الصحيح إلى الصحيح لغيره، ويتقوى بالمتابعة أو الشاهد الحسن لذاته إلى الحسن لغيره؛ لأن عنعنة المدلّس ليست من جملة الجرح الشديد، إلا إذا ظهر في حق مدلّس بعينه، أو في حق حديث بعينه أنه دلّس عن متروك، أو كذاب، فإنه لا يصلح حينئذ في باب المتابعات والشواهد.

ولا يُقال: إنه لا يرتقي الحديث المدلّس إلا بمتابعة ثقة؛ فهذا زيادة احتياط من قائله رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن المعمول به في تطبيقات أئمة الحديث ما ذكرته منذ قليل، والله تعالى أعلم.

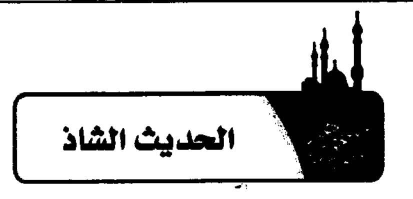
أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين:

١. «التبيين لأسماء المدلسين»، للخطيب البغدادي.

٢. «التبيين لأسماء المدلسين»، لبرهان الدين ابن الحلبي.

٣. «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، والمشهور بـ «طبقات المُدَلِّسين» للحافظ ابن حجر العسقلاني.





الحديث الشاذ

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ المَلَا   فَالشَّاذُّ......................

تكلم الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا البيت على «الحديث الشاذ»

والمراد بـ «المَلَا» الجماعة، أو الكثرة، أو العدد الكثير، ويسميها بعض العلماء أيضًا: «رواية الناس».

وعرَّفَ الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ الشاذ بأنه مخالفة الثقة لرواية الجماعة، وهو موافق لتعريف الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ للشاذ حيث عرفه بقوله: «الشاذ أن يروي الثقةُ حديثًا يُخالِف فيه الناس».

ويؤخذ على هذا التعريف أنه اقتصر في تعريفه للشاذ بأنه مخالفة الثقة، ولم يتناول مخالفة الصدوق.

كما اقتصر في تعريفه على مخالفة الثقة لمن هم أولى منه بسبب العدد فقط، ولم يتعرض للقرائن الأخرى مثل الأحفظية، والأثبتية، والأعلمية، وغير ذلك من القرائن.

والأولى أن يُعَرَّف «الشاذ» بأنه «مخالفة المقبول لمن هو أولى منه وأرجح»

فيشمل «المقبول» رواية الثقة، ورواية الصدوق، وهذا التعريف هو الذي ذهب إليه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.

واستعمال لفظة «أولى منه وأرجح» أفضل من كلمة «أوثق منه»؛ لأنها أدق وأكثر تحقيقًا لاستعمالات العلماء في كتب العلل، وتطبيقات الأئمة في كتبهم.

كما أن الترجيح لا يكون بالأوثقية فقط، أو العدد فقط، وإنما بأمور وقرائن أخرى غيرها؛ مثل الأعلمية، أو الأثبتية، أو الأحفظية، أو البلدية، أو اختصاص الراوي بشيخه، أو القرابة من الراوي، أو كونه شهد القصة، أو كونه فقيهًا، أو كونه يتعهد مروياته بالمذاكرة، أو كونه صرَّح بالسماع، وغير ذلك من القرائن كثير.

وتُسمَّى رواية الأوثق والأولى والأرجح، أو رواية الجماعة «**محفوظة**»، وتُسمَّى رواية الثقة المُخالف «**شاذة**».

أين يقع الشذوذ؟

يقع الشذوذ في السند، ويقع الشذوذ في المتن أيضًا، وقد يقع في السند والمتن معًا.

مثال الشذوذ في السند:

ما رواه الإِمَامُ البَزَّارُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ؛ أَنَّ قَوْمًا شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ الْهِلَالِ - هِلالِ شَوَّالٍ- فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا، وَأَنْ يَغْدُوا عَلَى عِيدِهِمْ».

قَالَ البَزَّارُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْطَأَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَن أَبِي بِشْرٍ، عَن أَبِي عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ عُمُومَةً لَهُ شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ».

هذا الحديث رواه **شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ**، واختُلِف عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، كما رواه البزار هنا.

الوجه الثاني: رواه شُعْبَةُ، عَن أَبِي بِشْرٍ، عَن أَبِي عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

رواه أكثرُ الثقات من تلاميذ شُعْبَةَ؛ مثل: مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَر الهُذَلِيّ، ويَحْيَى بن سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، ورَوْحِ بنِ عُبَادَةَ، ووَهْبِ بنِ جَرِيرٍ، وحَفْصِ بنِ عُمَر البَصْرِيِّ، وغيرهم، وهم حُفَّاظٌ أَثْبَاتٌ، وفيهم مَنْ هو أثبت أصحاب شعبة، مثل: مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَر الهُذَلِيّ، ويَحْيَى بنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

بينما تَفَرَّدَ سَعِيدُ بنُ عَامِرٍ الضُّبَعِيُّ برواية الوجه الأول عن: «شُعْبَة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ»، عن شُعْبَة، ولم يتابعه عليه أَحَدٌ، وهو مع كونه ثقة إلا أنه وَهِمَ في سند هذه الرواية، ولم يضبطها على الوجه الذي ضبطه عليه أكثر أصحاب شُعْبَة، وقد عَدَّ أئمة النقد هذا الحديث مما وهم فيه سَعِيد بن عامرفتكون روايته هذه شاذة،وتكون رواية الجماعة هي المحفوظة.

مثال الشذوذ في المتن:

ما رواه الإمام ابن حزم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في «المُحَلَّى بالآثار» من طريق قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغَ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ فَيَضَعُونَ جُنُوبَهُمْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَنَامُ ثُمَّ يَقُومُونَ إِلَى الصَّلَاةِ».

تفرد مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ ـ وهو ثقة ـ بزيادة: «فَيَضَعُونَ جُنُوبَهُمْ»، وهي زيادة شاذة، حيث خالف الخشنيُّ من هو أوثق منه، وأحفظ، فقد رواه الترمذيُّ، ومُحَمَّدُ بنُ غَالِبٍ «تَمْتَامٌ»، عن مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بدون ذكر هذه اللفظة الزائدة.

فقد أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الطَّهَارَةِ، بَاب: الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ (١/١١٣)، برقم: (٧٨)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنَامُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّئُونَ».

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

والترمذيُّ وتَمْتَامٌ إماما ثقتان حافظان، ولم يذكرا هذه الزيادة، وتُرجح روايتهما على رواية مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيِّ، بالأكثرية، والأحفظية.

وقد أخرج الإمام مسلم هذا الحديث من طريق شُعْبَة دون ذكر هذه الزيادة.

ومعنى: «يَنَامُونَ» أي وهم جلوس مُمَكِّنين مَقاعدَهم مِنَ الْأَرْضِ.

وفيه دلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَوْمَ الْجَالِسِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَلكن يُسْتَحَبُّ له أَنْ يَتَوَضَّأَ.

كيف يُعرَف الشذوذ في الروايات؟

يُعْرَفُ الشذوذ بأمور منها:

١. نص إمام من الأئمة على وجود شذوذ في السند، أو في المتن.

٢. بجمع طرق الحديث، ومقارنة المرويات بعضها ببعض.

٣. أن يُروى الحديث خلاف المشهور عند المُحَدِّثين.

حكم الحديث الشاذ:

الحديث الشاذ قسم من أقسام الحديث الضعيف المردود، ولا يصلح في المتابعات والشواهد؛ وذلك لأنه مخالف لرواية الثقات، فهو وهم وخطأ من راويه، وإنما يُحْتَجّ بمقابله، وهو المحفوظ.



الحديث المقلوب

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

....	.... والمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا
إِبْـدَالُ رَاوٍ مَا بِـرَاوٍ قِسْـــمُ	وَقَلْـبُ إِسْنَـــادٍ لِمَتْـنٍ قِسْمُ

بعد أن انتهى الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ من الكلام في البيت السابق عن الحديث الشاذ شرع في هذا البيت في الكلام على «الحديث المقلوب»، وبَيَّن أنه ينقسم إلى قسمين:

١. إبدال راو براو في طبقته. ٢. إبدال إسناد متنٍ على متن آخر.

ولم يعرض الناظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ للكلام على مقلوب المتن، ولعل ذلك لقلة وقوعه، والله أعلم.

ومعنى قوله: «تَلَا» أي تبع، وهو تتميم للبيت فقط مراعاة لوزن البيت.

تعريف «الحديث المقلوب»:

لغة: هو اسم مفعول، من «القلب» وهو: تحويل الشيء عن وجهه.

واصطلاحًا: «إبدال لفظ بآخر، في سند الحديث، أو متنه، بتقديم، أو تأخير، أو أخذ إسناد متنٍ وتركيبه على متنٍ آخر، سواء كان ذلك عمدًا أو سهوًا».

أقسامه:

ينقسم المقلوب إلى قسمين، هما:

١. مقلوب السند: وهو ما وقع الإبدال في سنده. والقلب يقع في السند أكثر من المتن.

٢. ومقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال في متنه، فيُعطِي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر.

فالحديث يكون على وجه، فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه، وربما العكس.

وقد يقع القلب في السند والمتن معًا.

صور القلب في السند:

١. أن يبدل الراوي شخصًا بآخر، بقصد الإغراب.

مثاله: أن يكون الحديث من رواية سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، فيجعله الراوي من رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ ليُغرِب به، وسمَّى الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ. هذا النوع بـ «**المُبْدَل**».

٢. أن يُقدِّم الراوي ويُؤَخِّر في اسم أحد الرواة، واسم أبيه، مع كونهما في طبقة واحدة.

مثل رواية عن كَعْبِ بنِ مُرَّةَ، فيجعله الراوي عن مُرَّةَ بنِ كَعْبٍ.

مثال آخر:

ما رواه الإِمَامُ البَزَّارُ. رَحِمَهُ اللَّهُ. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ كَأَنِّي فِي دَارِ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ، فَأُتِينَا بِرُطَبٍ مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابٍ[١٤] قَالَ: فَأَوَّلْتُ ذَلِكَ أَنَّ لَنَا الدُّنْيَا، وَالْعَافِيَةَ فِي الآخِرَةِ، وَأَنَّ دِينَنَا قَدْ طَابَ لَنَا[١٥]».

وهم فيه عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ عَبْدِ الوَارِثِ فَقَلَبَ الاسمَ فقال: «فِي دَارِ رَافِعِ بْنِ عُقْبَةَ»، بينما رواه الثقاتُ فقالوا: «فِي دَارِ عُقْبَةَ بْنِ رَافِعٍ»، وروايتهم هي الأرجح والأحفظ.

٣. أن يُقدِّم ويُؤَخِّر راويًا عن طبقته في السند.

ومثاله: ما رواه الإمام ابن أبي حاتمٍ في «علل الحديث»، من حديث حَكِيمِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ رضي الله عنه.

قَالَ الإمام أبو حاتمٍ: «هَذَا إِسْنَادٌ مَقْلُوبٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: سُفْيَانُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَن حَكِيمِ بْنِ سَعْدٍ، عن سَلْمَانَ».

٤. أن يُؤخَذ إسناد متنٍ فيُجعَل على متنٍ آخر، وبالعكس.

---

[١٤] هُوَ نَوْعٌ مِنَ الرُّطَبِ مَعْرُوفٌ يُقَالُ له: رطب وتمر وعذق وعرجون ابن طاب وهي مضاف إلى ابن طَابٍ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

[١٥] أي: كَمُلَ واستقرت أحكامه، وتمهدت قواعده.

مثاله:القصة المشهورة التي حدثت مع الإمام محمد بن إسماعيل البُخاريِّ حينما قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مئة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس يُلْقُونَ ذلك على البخاري.

وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خرسان، وغيرهم من البغداديين.

فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: «لا أعرفه»، فسأله عن آخر فقال: «لا أعرفه» فما زال يُلْقِي عليه واحدًا بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: «لا أعرفه»،

فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: «فهم الرجل».

ومنهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ.

ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: «لا أعرفه». فسأله عن آخر، فقال: «لا أعرفه»، فسأله عن آخر فقال: «لا أعرفه»، فلم يزل يُلقي عليه واحدًا بعد واحد فلما فرغ من عشرته والبخاري يقول: «لا أعرفه».

ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على قوله: «لا أعرفه».

فلما علم البخاريُّ أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة.

فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه وفعل ببقية الأحاديث مثل ذلك، رَدَّ متونَ الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها فَأَقَرَّ الناسُ له بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

فليس العجب من معرفة البخاريِّ بالخطأ من الصواب في الأحاديث؛ لاتساع معرفته، وإنما يُتَعَجَّبُ منه في هذا؛ لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة.

صورة القلب في المتن:

أن يُقَدِّمَ الراوي ويُؤَخِّرَ في بعض متن الحديث.

ومثاله:

ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» في حديث السَّبْعَةِ الذين يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ، ومنهم: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ». فهذا انقلب على بعض الرواة، وإنما هو: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»، كما في «الصحيحين». وهذا إبدال كلمة بكلمة.

ويوجد منه إبدال جملة بجملة أخرى.

ويدخل في هذا النوع جعل متن كامل على إسناد آخر.

وسَمَّى بعض العلماء مقلوب المتن بـ «المُنْقَلِب»، وسمَّاه بعضهم بـ «المَعْكُوس».

الأسباب الحاملة على القلب:

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، وهذه الأسباب هي:

١. قصد الإغراب؛ وذلك لِيُرَغِّبَ الناس في رواية حديثه، والأخذ عنه.

٢. قصد الامتحان والاختبار، والتأكد من حفظ المحدِّث، وتمام ضبطه.

٣. الوقوع في الخطأ والغلط والوهم سهوًا من غير قصد.

حكم القلب:

يختلف حكم القلب بحسب السبب الباعث عليه:

فإن كان القلب بقصد الإغراب، فلا شك في أنه حرام لا يجوز؛ لأن فيه تغييرًا للحديث، وهذا من عمل أهل الوضع والسرقة.

وإن كان المقصود منه الامتحان والاختبار؛ فقد اختلف أهل العلم في حكمه بين مجيز له، ومانع منه.

واحتج مَن أجازه بأن الغرض من ذلك هو التثبت مِن حفظ المحدِّث وضبطه، واشترطوا أن

يُبَيَّنَ الصحيح قبل انتهاء المجلس.

وأما مَن منعه فلما يترتب على ذلك مِن تغليط من يمتحنه، وقد يستمر على رواية الخطأ، ظنًّا منه أنه الصواب، وقد يسمع الحديثَ المقلوبَ مَن لا خبرة له، فيرويه ظنًّا منه أنه صحيح.

وإن كان القلب بسبب الخطأ والسهو، فلا شك في أن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا كثر منه ذلك فإنه يُخِلُّ بضبطه، ويجعله ضعيفًا.

حكم الحديث المقلوب:

الحديث المقلوب قسم من أقسام الحديث الضعيف المردود، ولا يصلح في المتابعات والشواهد؛ وذلك لأنه مخالف لرواية الثقات.

كيف يُعرَف القلب في الروايات؟

يُعْرَفُ القلب بأمور منها:

١. بنص إمام من الأئمة على وجود قلب في السند، أو في المتن.

٢. بجمع طرق الحديث، ومقارنة المرويات بعضها ببعض.

٣. أن يكون الحديث خلاف المشهور عند المُحَدِّثين.

أشهر المصنفات فيه:

كتاب «رافع الارتياب، في المقلوب من الأسماء والألقاب» للخطيب البغدادي.

ويظهر من اسم الكتاب أنه خاص بقسم المقلوب الواقع في السند فقط.



الحديث الفرد

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالفَــــرْدُ مَا قَيَّـدْتَهُ بِثِقَـةِ ... أَوْ جَمْــعٍ اوْ قَصْـرٍ عَلَى رِوايَةِ

تكلم الناظمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في هذا البيت على نوع من أنواع التفرد، وهو التفرد النسبي، وقَسَّمَه إلى ثلاثة أقسام:

١. **الفرد المُقَيَّد بالثقة**، ويُعَبِّرونَ عنه بقولهم: «لم يروه ثقة إلا فلان»

وإليه أشار الناظم - رَحِمَهُ اللَّهُ - بقوله: **«وَالفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ»**.

٢. **الفرد المُقَيَّد بأهل بلد**، وإليه أشار الناظمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بقوله: **«أو جَمْعٍ»**،

واستحسن الزرقانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرحه للمنظومة» أنَّ الناظمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لو عَبَّرَ بقوله: **«أو مَصْرٍ»** بدل قوله: **«أو جَمْعٍ»**.

٣. **الفرد المُقَيَّد بقصره على راوٍ مخصوص**، ويُعَبِّرونَ عنه بقولهم: «لم يروه عن فلانٍ إلا فلانٌ»، والفرق بينه وبين القسم الأول: أن الأول مقيد برواية الثقة، بخلاف هذا فإنه يشمل الثقة وغيره، وإليه أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: **«اوْ قَصْرٍ»**.

تعريف الحديث الفرد:

الفرد لغة هو وصف بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه، ويطلق على ما كان وحده، وعلى الوتر، وعلى الذي لا نظير له، وعلى الذي لا يختلط به غيره، وجمعه: أفراد.

واصطلاحًا: «الحديث الفرد: هو ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد».

أقسام الحديث الفرد:

يُقَسِّمُ العلماءُ «الحديث الفرد» إلى قسمين:

١. فرد مطلق.

٢. فرد نسبي.

الفرد المُطْلَق:

هو «ما تفرد به راو واحد في أصل السند».

ويُقصد بأصل السند رواية تابعي واحد عن صحابي أو أكثر، وقد يستمر التفرد من التابعي فمَنْ دونه.

أويمكن التعبير عنه بأنه هو «ما تفرد به راويه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره».

مثاله: ما رواه الإِمَامُ البَزَّارُ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثنا عِمْرَانُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ، عَنْ ثَابتٍ، عَن أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ أَدْرَدَ[١٦]، أَوْ حَتَّى خَشِيتُ عَلَى لِثَتِي وَأَسْنَانِي».

فهذا الحديث حصل فيه التفرد من أول إسناده إلى آخره؛من أول الإمام البزار إلى سيدنا أنس رضي الله عنه.

أقسام الفرد المطلق:

ينقسم «الفرد المطلَق» إلى قسمين:

١. تفرد شخص من الرواة بالحديث.

٢. تفرد أهل بلد بالحديث دون غيرهم، كأن يتفرد بحديثٍ ما أهلُ المدينة، أو أهل مصر مثلًا، ولا يشاركهم غيرهم في هذه الرواية.

---

[١٦] أيْ خفت أن تسقط أسْنَاني. والدَّرَدُ: سُقُوط الأسْنَان.

حكم الفرد المُطلَق:

ينقسم الفرد المُطْلَق بحسب حال الراوي المتفرد:

فمنه ما هو فرد صحيح؛ وذلك إذا كان الراوي المتفرد عدلًا تام الضبط، ولم يُخالف غيرَه، مثل: ما رواه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ».

فقد تفرد به مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عن عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ﷺ.

ومنه ما هو فرد حسن؛ وذلك إذا كان الراوي المتفرد عدلًا خفيف الضبط، ولم يُخالف غيرَه، مثل: ما رواه الترمذيُّ في «جامعه»، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عن جَدِّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا».

قال الترمذيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

ومنه ما هو فرد ضعيف؛ وذلك إذا كان الراوي المتفرد ضعيفًا، ولم يُخالف غيرَه، مثل: ما رواه ابن ماجه في «سننه»، من طريق يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ المَدَنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، كُلُوا الخَلَقَ بِالجَدِيدِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ، وَيَقُولُ بَقِيَ ابْنُ آدَمَ، حَتَّى أَكَلَ الخَلَقَ بِالجَدِيدِ» ،

فقد تفرد به يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ أبو زُكَيْرٍ المَدَنِيُّ ، وهو ضعيف.

ومنه ما هو شاذ؛ وذلك إذا خالف الراوي الفردُ المقبولُ من هو أرجح منه.

ومنه ما هو منكر؛ وذلك إذا خالف الراوي الفردُ الضعيفُ الراويَ الثقةَ.

الفرد النسبي:

هو «ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة أيا كانت تلك الجهة».

بتعبير آخر: «هو الذي يقع فيه التفرد أثناء السند».

بتعبير آخر: «هو كل حديث وقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة معينة، سواء كان التفرد بالنسبة

إلى الرواة، أو إلى الأماكن»،

ووصفه إذن بالنسبي؛ لأنه فرد بالنسبة إلى شيء ما، شخصًا، كان أو مكانًا، أو بلدًا، أو قبيلة، أو غير ذلك.

أقسام الفرد النسبي:

من خلال ما سبق يظهر أن «الفرد النسبي» ينقسم إلى ثلاثة أقسام ذكرها الناظمُ وغيره:

١. الفرد المُقَيَّد بالثقة:

أي بانفراد الثقة بروايته، ويُعَبِّرُ عنه العلماءُ بقولهم: «لم يروه ثقة إلا فلان»، أي أنه رواه آخرون، إلا أنهم غير ثقات،

فالحديث ليس فردًا في الجملة، وإنما رواته غير ثقات، ولم يروه أحد من الثقات إلا ثقة واحد فقط.

مثاله:

ما رواه مسلم في «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: «كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِـ ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾، وَ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾».

لم يروه ثقةٌ إلا ضَمْرَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَازِنِيُّ، فقد تفرد به عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عن أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ، ورواه من غير الثقات ابنُ لَهِيعَة، وهو ضعيف، فقد رواه عن خَالِدِ بنِ يَزِيدَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَة، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها.

قال الذهبيُّ: «تَفَرَّدَ به ابْنُ لَهِيعَةَ».

حكم هذا النوع:

يُنظر في الثقة المنفرد به هل بلغ رتبة من يُحتَجّ بتفرده بأن بلغ رتبة الضبط التام، ولم يُخالف

فيحكم له بأنه صحيح.

٢. الفرد المُقَيَّد بأهل بلد معين:

ويُعَبِّرُ عنه العلماءُ بقولهم: «تفرد به أهل مكة» مثلًا،

وبقولهم: «لم يرو هذا الحديث إلا أهل البصرة»، ويُراد به جماعة منهم.

مثاله:

ما رواه أبو داود في «سننه»، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «أُمِرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ».

قَالَ الْحَاكِمُ: «تَفَرَّدَ بِذِكْرِ الْأَمْرِ فِيهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْنَادِ إِلَى آخِرِهِ لَمْ يُشَارِكْهُمْ فِي هَذَا اللَّفْظِ سِوَاهُمْ».

حكم هذا النوع:

يُنظر في الطريق هل بلغ رتبة الضبط التام، والاتقان فيكون صحيحًا، أو قارب الضبط والاتقان فيكون حسنًا، أو بَعُدَ عن ذلك فيكون ضعيفًا.

٣. الفرد المُقَيَّد بقصره على راوٍ مخصوص:

ومعناه: تفرد الراوي بالحديث عن راوٍ آخر، بحيث لا يرويه عنه غيره، وإن كان مرويًا من وجوه أخرى عن غيره،

ويُعَبِّرونَ عنه بقولهم: «لم يروه عن فلانٍ إلا فلانٌ»، أو «تفرد به فلانٌ عن فلانٍ».

مثاله:

ما رواه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط»، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ، حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ الْمُزَلِّقُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عِبَادًا يَعْرِفُونَ النَّاسَ بِالتَّوَسُّمِ».

قال الطبرانيُّ: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ ثَابِتٍ إِلَّا أَبُو بِشْرٍ، وَلَا عَنْ أَبِي بِشْرٍ إِلَّا أَبُو عُبَيْدَةَ».

حكم هذا النوع:

يُنظر في الطريق هل بلغ رتبة الضبط التام، والاتقان فيكون صحيحًا، أو قارب الضبط والاتقان فيكون حسنًا، أو بَعُدَ عن ذلك فيكون ضعيفًا.

تنبيه:

يُقْبَلُ تَفَرُّدُ الثقة، ولا يحتاج متابعًا على روايته، إذا لم يُخَالِف غيرَه من الثقات، وكذا إذا لم يَغْمِز إمامٌ مُطَّلِعٌ في تفرد هذا الثقة، وذكر ما يُوجب عدم تحمل تفرده، فالثقة مهما بلغ من الضبط والإتقان فليس معصومًا من الخطأ.

مظان الحديث الفرد:

١. «الأفراد» للدارقطني.

٢. «الأفراد» لابن شاهين.

٣. «مسند البَزَّار».

٤. «المعجم الأوسط»، للطبرانيِّ.





الحديث المُعَلّ

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

تكلَّمَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا البيت عن «الحديث المُعَلَّل»، وذكر تعريفه بأنه «الحديث الذي فيه علة غامضة خفية».

تعريف العلة:

العِلَّةُ في اللُّغَةِ: تُطلَق على عدة معانٍ، منها: المرض. يُقَالُ: عَلَّ يَعِلُّ، واعتلَّ، فهو مُعَلٌّ، وعَلِيل»[١٧]، ويُوصَف الحديث بأنه «مُعَلٌّ»، و«مُعَلَّلٌ»، واستعملوا «مَعْلُول» على قلة، حكاه جماعةٌ من أهل اللُّغة.

واصطلاحًا: عرَّفها بعض المُحَدِّثين بأنها: «سببٌ غامضٌ خفيٌّ مؤثِّرٌ يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه».

وبناء عليه يُعرَّف الحديث المُعَلّ بأنه هو «الحديث الذي اطُّلع في سنده أو في متنه على سبب غامض قادح في صحته مع أن ظاهره السَّلامة».

وهذا هو الأصل في استعمال العلة واطلاقها وهو الأغلب والأكثر.

وقد استعمل بعض المُحَدِّثين العلة بالمعنى الأعم فاعتبروها «السبب المؤثر في الحديث، قدح أم لم يقدح، ظهر أم خفي، في السند أم في المتن، في اللفظ أم في المعنى».

وبناء على هذا الاتجاه يمكن تعريف الحديث المُعَلّ بأنه هو «الحديث الذي اطُّلع في سنده أو في متنه على سبب قادح أو غير قادح، ظاهر أو خفي، في اللفظ أو في المعنى».

وهذه كتب العلل توجد فيها أحاديث قد أعلوها بعلل ظاهرة غير خفية، ولكن هذا بالنسبة

---

[١٧] ينظر: «القاموس المحيط»: (صـ ١٠٣٥)، مادة: «علل»، و«مقاييس اللغة»: (١٤/٤)، مادة: «علّ».

للاستعمال الذي قبله قليل.

أهمية هذا النوع من علوم الحديث:

يعتبر علم العلل من أجلِّ أنواع عِلوم الحديث، وأغمضها وأدقِّها وأشرفها منزلة، وأعلاها مكانة، وإنَّما يضطَّلع بذلك أهل الحفظ والخبرة، ويكمل له أهل الإتقان والفهم الثَّاقب.

ولست أبعد النُّجْعَةَ إن قلت: إن تكامل أدواته، وتوافر مفرداته، وتكاثر أمثلته وتطبيقاته تجعل منه فنًّا برأسه، وعلمًا مستقلًا.

قال العَلائيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا الفَنُّ أغمضُ أنواعِ الحديث، وأَدَقُّها مَسْلَكًا، ولا يقومُ به إلا مَنْ منحَهُ اللهُ فَهْمًا غائصًا، واطِّلاَعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتبِ الرواة، ومعرفةً ثاقبة؛ ولهذا لم يَتَكَلَّمْ فيه إلا أفرادُ أئمَّةِ هذا الشأنِ وحذاقُهم؛ كابنِ المَدِينيِّ، والبخاري، وأبي زُرْعة، وأبي حاتِم، وأمثالهم، وإليهم المَرْجِعُ في ذلك؛ لِمَا جعَلَ اللهُ فيهم مِنْ معرفةِ ذلك والاطِّلاعِ على غَوامضه، دون غيرهم مِمَّنْ لم يُمارِسْ ذلك».

بِمَ يستعان على إدراك العلة؟

يُسْتَعَانُ على إدراك العلة بأمور، منها:

١. تفرد الراوي.

٢. مخالفة غيره له.

٣. مع قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم.

فهذه أمور تُنَبِّهُ العارفَ بهذا الفن إلى وَهْمٍ وقع من أحد رواة الحديث؛ إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولًا، وإما بكشف وقفٍ في حديث رواه مرفوعًا، وإما بكشف إدخاله حديثًا في حديث آخر، أو غير ذلك من الأوهام.

كيفية كشف العلة وطرق معرفتها:

تعتمد معرفة علة الحديث، وتصويرها، وكشفها، ودفعها إجمالًا على ثلاثة أمور:

أولًا: جمع طرق الحديث الواحد على سبيل الاستقصاء، وتخريج كل وجه على حدة.

ثانيًا: التصوير الجيد للخلاف، ثم تحديد مدارالإسناد الذي حصل عليه الخلاف، وذلك بالنَّظر في الرَّاوي المشترك بين الطُّرق.

فالمدار: هو الراوي الذي يلتقي عنده إسنادان فأكثر،

ثم يحدد الرُّواة الذين اختلفوا على هذا المدار في كل وجه من وجوه الخلاف.

ثالثًا: تخريج الأحاديث بحسب وجوه الخلاف، مع مراعاة المتابعات للوجه المراد تخريجه، ثم دراسة إسناد كل وجه على حدة، دون إهمال لمسألة التوثيق المقيد، والتضعيف المقيد أثناء دراسة أحوال الرواة.

رابعًا: الموازنة بين هذه الطُّرق بالفهم والمعرفة، وتطبيق قواعد المحدِّثين في التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، ويكون التَّرجيح بين الرُّواة على أساس القواعد العلمية، والضوابط المنهجية المستفادة من صنيع علماء العلل السَّابقين في كتبهم.

وإلى هذا أشار الخطيب البغدادي -رَحِمَهُ اللَّهُ- بقوله:

«وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ: أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ»[18].

وقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مبينًا أهمية جمع الطرق في كشف العلة ودفعها:

«الْبَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ»[19].

خامسًا: وتدرك العلة أيضًا بنص إمام من الأئمة المطلعين المعتبرين على العلة، والتصريح بذلك، وهذا موجود في كتب العلل مثل: «علل ابن أبي حاتم»، و«علل الدارقطني»، و«العلل

---

(١٨) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي: (٢/٢٩٥).
(١٩) «المصدر السابق»: (٢/٢٩٦).

الكبير» للترمذي، وأيضًا العلل التي نص عليها الأئمة في كتبهم، وكذا المنصوص عليها في كتب الضعفاء.

مواضع العلة:

١.تقع العلة في السند، وهو الأكثر.

٢.وتقع العلة في المتن، وهو قليل.

٣.وقد تقع العلة في السند والمتن معًا وهو أقل ما سابقه.

مثال العلة في السند:

ما رواه الإِمَامُ البَزَّارُ. رَحِمَهُ اللهُ: قال: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوَابِ الْهَبَّارِيُّ، حَدَّثنا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ، ثُمَّ رَاجَعَهَا».

هذا الحديث يَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَاخْتُلِفَ عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عن قَتَادَةَ، عن أَنَسٍ موصولًا، كما ذكره البزار هنا.

الوجه الثاني: رواه سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عن قَتَادَةَ مرسلًا.

وبعد النظر في طرق الحديث، وأحوالِ الرواة المختلفينَ على قتادة يظهر ترجيح الوجه الثاني (المرسل)، وقرينة ترجيحه هي: أن اثنين من الثقات روياه عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ مُرْسَلًا، وهما: عَبْدُ الأَعْلَى بن عبد الأعلى البصريُّ، وسعيدُ بنُ عامر الضُّبَعِيُّ،

بينما خالفهما أَسْبَاطُ بنُ مُحَمَّد فرواه موصولًا «الوجه الأول»، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ولم يُتَابَعْ على رواية هذا الوجه، فيترجح الوجه المُرْسَل بالأكثرية، والله تعالى أعلم.

مثال العلة في المتن:

حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه المتفق على صحته والذي رواه أكثر الثقات: «خَدَمْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ... ».

وقد وهم أحد الرواة فرواه بلفظ: «خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ سَبْعَ سِنِينَ».

هل العلة في الإسناد تقدح في المتن؟

.قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد؛ وذلك مثل التعليل بالإرسال.

.وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحًا،

مثل حديث «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ»،

فقد رواه سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، واختلف عليه.

فرواه يَعْلَى بنُ عُبَيْدٍ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرو بنِ دِينَارٍ، عَنْ ابنِ عُمَرَ،

ورواه الأكثرون عن الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْد اللهِ بن دِينَارٍ، عَنْ ابنِ عُمَر .

فقد وهم يَعْلَى بنُ عُبَيْدٍ، على سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ في قوله: «عَمْرو بنِ دِينَارٍ»؛

إنما هو «عَبْد اللهِ بن دِينَارٍ»، فهذا المتن صحيح، وإن كان في إسناد يَعْلَى بنِ عُبَيْدٍ علة الغلط؛ لأن عمرو وعبد الله بن دينار ثقتان.

فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن، وإن كان سياق الإسناد خطأ.

أشهر المصنفات فيه:

١. كتاب «العلل»، للإمام علي ابن المديني.

٢. «علل الحديث»، للإمام ابن أبي حاتم.

٣. «العلل ومعرفة الرجال»، للإمام أحمد بن حنبل.

٤. «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، للإمام الدارقطني.



الحديث المُضطَرب

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

لما انتهى الناظمُ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من الكلام عن «الحديث المُعَلّ» في البيت السابق الذي يظهر فيه ترجيح أحد الوجوه ناسب إردافه بما لم يظهر فيه ترجيح لأحد الوجوه، وهو «المُضطَرِبُ»؛ لذا شرع الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في بيانه عقب الكلام على «الحديث المُعَلّ» مباشرة.

ومعنى قول الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ» أي: وحديث الراوي الذي عليه اختلاف في سند الحديث أو في متنه.

و«أُهَيْـل» تصغير «أَهْل»، والمراد بهم «أهل الحديث»، وصُغِّرَ للحفاظ على وزن البيت، وإلا فأهل الحديث مقامهم رفيع، وشأنهم كبير، وعملهم عظيم.

تعريف المُضطَرب:

المُضطَرِب ـ بكسر الراء ـ لغة: اسم فاعل، من «الاضطراب»، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته، وضرب بعضُهُ بعضًا.

و اصطلاحًا هو: «ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة، ولم يُمكِن الجمع أو الترجيح بينها».

أو بتعبير آخر هو «ما اختلفت رواياته اختلافًا يتعذَّر معه الجمع أو الترجيح».

فالمضطرب هو الحديث الذي يُرْوَى على أشكال متعارضة متدافعة، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبدًا، وتكون جميع تلك الروايات متساوية من جميع وجوه الترجيح، بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح.

ويخرج من التعريف الحديث الفرد؛ لأنه لا اختلاف فيه؛ لأنه مروي من وجه واحد.

شروط الاضطراب:

يتبين من تعريف «المضطرب» أن شروط الحكم بالاضطراب على الحديث هي:

١.وجود الاختلاف المؤثر.

٢.اتحاد مدار الحديث في جميع الروايات المتعارضة (اتحاد مَخْرَج الحديث).

٣.تعذُّر الجمع بين الروايات المتعارضة على قواعد المُحَدِّثين.

٤.استواء الروايات في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

أقسام المُضطَرب:

ينقسم المُضطَرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى ثلاثة أقسام:

١. مضطرب السند، وهو الأكثر.

٢.مضطرب المتن وهو قليل.

٣. مضطرب السند، والمتن معًا.

مثال مضطرب السند:

حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ أَرَاكَ شِبْتَ، قَالَ: شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا» .

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «هَذَا مُضْطَرِبٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُرْوَ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَقَدِ اخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِيهِ عَلَى نَحْوِ عَشَرَةِ أَوْجُهٍ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ مُرْسَلًا،

وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ مَوْصُولًا،

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ،

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ سَعْدٍ،

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ عَائِشَةَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ،

وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ لَا يُمْكِنُ تَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَالْجَمْعُ مُتَعَذِّرٌ».

مثال مضطرب المتن:

حَدِيثُ «نفي الْبَسْمَلَةِ في الصلاة» أَعَلَّهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِالِاضْطِرَابِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «اخْتُلِفَ فِي أَلْفَاظِ هَذَا الْحَدِيثِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا مُتَدَافِعًا مُضْطَرِبًا:

مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ».

وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ عُثْمَانَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَذْكُرُ، «فَكَانُوا لَا يَقْرَءُونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «فَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢]».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «فَكَانُوا يَقْرَءُونَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَهَذَا اضْطِرَابٌ لَا تَقُومُ مَعَهُ حُجَّةٌ لِأَحَدٍ».

صور الاضطراب:

تلتقي صور الاضطراب مع صور العلة في كثير منها، مثل:

١. تعارض الوصل والارسال.

٢. تعارض الرفع والوقف.

٣. تعارض الاتصال والانقطاع.

٤. الاضطراب بزيادة راو في أحد الأسانيد.

٥. الاضطراب في اسم الراوي، ونسبه إذا كان مترددًا بين ثقة وضعيف.

٦. الاضطراب في إبدال راوٍ بآخر.

٧. الاضطراب في صيغ التحمل.

٨. الاضطراب في تعيين مبهم، أو تمييز مهمل.

وغير ذلك من الأنواع المعروفة عند علماء العلل.

حكم الحديث المُضطرب:

الاضطراب يُوجِب ضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم ضبط راويه.

ولكن قد يُطلق بعض المُحَدِّثين الاضطراب على مطلق الاختلاف، وإن لم يكن مؤثرًا، مثل أن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد، أو كنيته، أو نسبته، ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيُحكَم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذُكِرَ مع تسمية بعضهم له مضطربًا.

وقد يُوجَد مخرج آخر للحديث يشهد لبعض وجوه المضطرب، ويرتقي بذلك الحديث إلى الحسن لغيره، أو الصحيح لغيره.

ممن يقع الاضطراب؟:

١. قد يقع الاضطراب من راوٍ واحد، بأنْ يَرْوِيَ الحديثَ على أوجهٍ مختلفةٍ.

٢. وقد يقع الاضطراب من جماعةٍ، بأن يَرْويَ كلُّ منهم الحديثَ على وجه يُخَالِفُ روايةَ الآخرين.

تنبيه:

ليس من السهولة أن يُحكَم على الحديث بالاضطراب؛ وذلك لأن من يحكم بالاضطراب إنما يحكم بحسب علمه، ولكن قد يأتي مَن هو أوسع منه علمًا واطلاعًا على الروايات، أو إحاطة بوجوه الترجيح، أو قدرة على الجمع والتوفيق بين الروايات المتعارضة فيستطيع أن يجمع أو يُرَجِّح.

أشهر المصنفات فيه:

كتاب «المُقْتَرِب فِي بَيَانِ المُضطَرِبِ» للحافظ ابن حجر العسقلانيّ.



الحديث المُدْرَج

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

بعد أن انتهى الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من بيان «المُعَلّ»، و«المُضْطَرَب» شرع في هذا البيت في الكلام على نوع آخر من أنواع الحديث، وهو: «المُدْرَجُ»، وهو يناسبهما من ناحية إعلال الحديث بإدخال متن في متن آخر، أو إدخال ما ليس من الحديث فيه، ومثل ذلك من صور الإدخال التي تُعَل بها الأحاديث.

وذكر الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ صورة من صور «المُدْرَج» وهو إدراج لفظة من كلام أحد الرواة، أو تفسيراتهم بالنص النبوي، واتصالها به بدون فصل بحيث يظنها الواقف على الحديث أنها من كلام النبي ﷺ.

واقتصر الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ على «مُدْرَج المتن»، ولعل ذلك لكثرة وقوع الإدراج في المتن.

تعريف المُدْرَج:

المُدْرَجُ لغة: اسم مفعول من الإدراج، وهو الإدخال، تقول: «أدرجت الشيء في الشيء»: إذا أدخلته فيه.

واصطلاحًا هو: «ما أَدْخَلَهُ أحد الرواة في سند الخبر أو في متنه دون تمييز».

أقسام المُدْرَج:

ينقسم المُدْرَجُ إلى قسمين:

١. مُدْرَج السَّنَد ... ٢. مُدْرَج المَتْنِ

أولًا: مُدْرَج المتن: هو «ما أُدْخِلَ في متن الخبر مما ليس منه بلا تمييز».

أقسامه:

ينقسم الإدراج في المتن إلى ثلاثة أقسام:

١. **أن يكون الإدراج في أول الحديث**، وهو قليل.

مثاله:

ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه قال: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّئُونَ مِنَ المِطْهَرَةِ، قَالَ: أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، فَإِنَّ أَبَا القَاسِمِ ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

وخالف شَبَابَةُ بن سَوَّار، وَأَبُو قَطَنٍ عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ، فروياه عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زياد، عن أبي هريرة ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: «أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

قوله: «أَسْبِغُوا الوُضُوءَ» هو أمرٌ من أبي هريرة للصحابة بإسباغ الوضوء، واستدل على ذلك بالحديث: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، فظن أبو قَطَن، وشَبَابَةُ أن الجميع مرفوع فساقاه سياقة واحدة،

وأما أكثر تلاميذ شعبة فرووه عنه كرواية آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَاسٍ بفصل الموقوف عن المرفوع.

٢. **أن يكون الإدراج في أثناء الخبر**، وهو أقل من الأول.

مثاله:

حديث عائشة رضي الله عنها فروته في بدء الوحي قالت: «... وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ ...» الحديث.

فلفظ: «وَهُوَ التَّعَبُّدُ» مُدْرَجٌ من كلام الزهري رحمه الله. أحد رواة الحديث، وهي تفسير منه لكلمة: «يَتَحَنَّثُ»، من غير تمييز بينه وبين الخبر المرفوع.

وأيضًا: حَدِيثُ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ﷺ: «أَنَا زَعِيمٌ. وَالزَّعِيمُ: الحَمِيلُ. لِمَنْ آمَنَ بِي وَأَسْلَمَ، وَهَاجَرَ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الجَنَّةِ...» الحَدِيثَ.

فَقَوْلُهُ: «وَالزَّعِيمُ: الحَمِيلُ» مُدْرَجٌ مِنْ تَفْسِيرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ رحمه الله أحد رواة الحديث.

٣.أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب.

مثاله:

حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ المَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ».

فعبارة: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ**» مدرجة مع النص المرفوع: «**لِلْعَبْدِ المَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ**».

وقد اتضح ذلك من تخريج الحديث ففي «صحيح مسلم»: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ».

فظهر أن هذه العبارة مُدرجة من أحد الرواة؛ لأنها موقوفة على أبي هريرة ﷺ، وليست مرفوعة للنبي ﷺ.

كيف يُعْرَف الإدراج في المتن:

يُعْرَف الإدراج في المتن بأمور منها:

١. استحالة كونه ﷺ يقول ذلك بناءً على قواعد أهل العلم، فإنه يستحيل أن يتمنى النبيُّ ﷺ الرِّقَّ؛ لمعارضته لمقام النبوة.

٢. إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام، كإقرار الصحابي، أو التابعي.

٣.تنصيص أحد من الأئمة المُطَّلِعين المُعْتَمَدِين على الإدراج.

٤.ورود متن الحديث منفصلًا في رواية أخرى.

الأسباب الحاملة على الإدراج في المتن:

١.أن يريد الراوي بذلك تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث، كما سبق من الزهري.

٢.أن يريد الراوي بذلك بيان حكم يُسْتَنْبَط من كلام النبي ﷺ.

٣.أن تحدث غفلة لأحد الرواة يتسبب عنها الإدراج في الحديث.

ثانيًا: **مُدْرَج السَّند**: هو «ما غُيِّر سياق إسناده، أو أُدْخِلَ فيه ما ليس منه».

أقسام الإدراج في السَّند:

١. أَنْ يرويَ الحديثَ جماعةٌ بأَسانيدَ مُختلفةٍ، فيرويهِ عنهُم راوٍ فيَجمع الكُلّ على إسنادٍ واحدٍ مِنْ تلكَ الأسانيدِ ولا يُبيِّن الاختلافَ.

مثاله:

ما أخرجه الخطيب بسنده من طريق مُحَمَّدِ بنِ كَثِيرِ العَبْدِيِّ قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ وَوَاصِلِ الأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُود ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «أَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ».

فرواية وَاصِلٍ هذه مُدرجة على رواية مَنْصُورٍ، وَالأَعْمَشِ؛ لأن روايتيهما عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُود ﷺ.

وأما وَاصِلٌ فيرويه عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُود ﷺ مباشرة بدون ذكر عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ بين أَبِي وَائِلٍ، وابنِ مَسْعُود ﷺ.

هكذا رواه شُعْبَةُ، ومَهْدِيُّ بنُ مَيْمُونَ، ومَالِكُ بنُ مِغْوَل، وسَعِيدُ بنُ مَسْرُوقٍ، عن وَاصِلٍ بدون ذكر عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ.

وقد بيَّن الإسنادين معًا يَحْيَى بنُ سعيد القطَّانُ في روايته عن سفيان، وفصل أحدهما من الآخر، كما رواه البخاري «صحيحه»، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، وَسُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعودٍ ﷺ، قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟..» الحديث.

قَالَ يَحْيَى القطَّانُ: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِثْلَهُ.

٢. أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الراوي مَتْنَانِ مُخْتَلِفَانِ بِإِسْنَادَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَيَرْوِيهُمَا بِأَحَدِ الإِسْنَادَيْنِ، أَوْ يَرْوِيَ أَحَدَ المَتْنَيْنِ بِإِسْنَادِهِ الخَاصِّ بِهِ، وَيَزِيدَ فِيهِ مِنَ المَتْنِ الآخَرِ مَا لَيْسَ فِي الأَوَّلِ، أَوْ يَكُونَ عِنْدَهُ المَتْنُ بِإِسْنَادٍ، إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، فَيَرْوِيهُ تَامًّا بِالإِسْنَادِ الأَوَّلِ.

مثاله:

ما رواه الخطيب بسنده من طريق سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: «لا تَبَاغَضُوا وَلا تَحَاسَدُوا، وَلا تَدَابَرُوا وَلا تَنَافَسُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فوق ثلاث ليال».

فقوله: «وَلا تَنَافَسُوا» أدرجه سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ من حديث آخر لِمَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلا تَجَسَّسُوا، وَلا تَحَسَّسُوا، وَلا تَنَافَسُوا، وَلا تَحَاسَدُوا، وَلا تَبَاغَضُوا، وَلا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا».

وَكِلَا الحَدِيثَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَلَيْسَ فِي الحديث الأَوَّلِ، «وَلَا تَنَافَسُوا»، وَهِيَ فِي الحديث الثَّانِي، وَهَكَذَا الحَدِيثَانِ عِنْدَ رُوَاةِ «المُوَطَّأِ».

قَالَ الخَطِيبُ: وَهِمَ فِيهَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهَا مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ.

وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ: أَنْ يَسْمَعَ الحَدِيثَ مِن شَيْخِهِ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ فيسمَعَهُ عَن شَيْخِهِ بِوَاسِطَةٍ، فَيَرْوِيهِ رَاوٍ عَنْهُ تَمَامًا بِحَذْفِ الوَاسِطَةِ.

٤. أن يسوقَ الإسناد فَيَعْرِض له عارض، فيقولَ كلامًا مِنْ قِبَل نفسِهِ، فَيَظن بعضُ مَن سَمِعه أَنَّ ذلكَ الكلامَ هُو متنُ ذلكَ الإسنادِ؛ فيَرويهِ عنهُ كذلك.

مثاله:

ما رواه ابن ماجه في «سننه»، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيُّ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُوسَى أَبُو يَزِيدَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ

كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ».

قَالَ الْحَاكِمُ: «دَخَلَ ثَابِتُ بْنُ مُوسَى الزَّاهِدُ عَلَى شَرِيكٍ وَهُوَ يُمْلِي، وَيَقُولُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَسَكَتَ لِيَكْتُبَ الْمُسْتَمْلِي، فَلَمَّا نَظَرَ شَرِيكٌ إِلَى ثَابِتٍ، قَالَ: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ».

وَقَصَدَ شَرِيكٌ بِذَلِكَ ثَابِتًا؛ لِزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ، فَظَنَّ ثَابِتٌ أَنَّهُ مَتْنُ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ؛ فَكَانَ يُحَدِّثُ بِهِ».

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ شَرِيكٍ، فَإِنَّهُ قَالَهُ عَقِبَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ».

فَأَدْرَجَهُ ثَابِتٌ فِي الْخَبَرِ، ثُمَّ سَرَقَهُ مِنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ، وَحَدَّثُوا بِهِ عَنْ شَرِيكٍ».

كيف يُعْرَف الإدراج في السَّنَد:

يُعْرَف الإدراج في السند بأمور، منها:

١. إقرار الراوي نفسه أنه أدرج شيئًا في الإسناد.

٢. تنصيص إمام من الأئمة المُطَّلِعين المُعْتَمَدين على الإدراج في السند.

٣. يُعْرَف كذلك بجمع طرق الحديث، ومقارنة المرويات بعضها ببعض، وورود الإسناد منفصلا في رواية أخرى.

حكم الإدراج:

مَن تعمَّد الإدراج لكي يُلَبِّس على الناس دينهم فهذا حرام، وتسقط به عدالة فاعله؛ لأنه تلبيس، وتدليس.

وأما مَن قصد الاستنباط، أو الاستدلال، أو تفسير كلمة غريبة، ونحو ذلك فهو مأجور بقصده، ويُتسامَح فيه، وإن كان الأولى أن يفصل كلامه عن كلام غيره.

ومن وقع في الإدراج خطأ أو سهوًا من غير تعمد فلا حرج عليه؛ لأن الخطأ مرفوع في الشريعة، إلا إذا كثر منه الخطأ فيكون جرحًا في ضبطه.

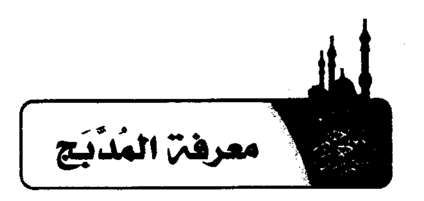
وعلى كل حال تكون الرواية التي فيها الخطأ مرجوحة، و تكون السالمة من الخطأ راجحة.

أشهر المصنفات فيه:

١. «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي.

٢. «تقريب المنهج بترتيب المدرج» لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب، وزيادة عليه.





معرفة المُدبّج

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ... مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ

شرع الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذا البيت في الكلام على نوع آخر من أنواع الحديث، وهو: «المُدَبَّجُ»، وتعريفه: «أن يروي كل واحد من الأقران عن الآخر».

والقرين جمعه أقران ومعناه الصاحب، والأقران هم الرواة المتقاربون في السن، والإسناد ويقصد بها أيضًا الطبقة.

أو هم المتقاربون في السن، والأخذ عن الشيوخ.

وقد يكتفي بعض العلماء بالتقارب في السن فقط.

وقد يكتفي بعضهم بالتقارب في الإسناد فقط.

وقوله: «عَنْ أَخِهْ» بالقصر على اللغة المشهورة في الأسماء الخمسة.

والمعنى: عن المساوي له أو المقارب له في السن، وفي الأخذ عن الشيوخ.

وقوله: «فَاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهِ» أي: اعرف «المُدبَّج» جيدًا، وافتخر بمعرفته.

فالانتخاء هو الافتخار والتعظم.

الفرق بين «المُدبّج» و «رواية الأقران»:

«المُدَبَّجُ» لغة: اسم مفعول، من «التدبيج» بمعنى التزيين، والتدبيج: مشتق من دياجتي الوجه، أي الخدين، وكأن «المُدَبَّج» سمي بذلك؛ لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوى الخدان.

واصطلاحًا: «رواية كل واحد من القرينين عن الآخر».

وأما «رواية الأقران» فهي « أن يَرْوِيَ أحدُ القرينين عن الآخر دون اشتراط العكس».

مثل:

رواية سليمان التَّيْمِيِّ، عن مِسْعَر بن كِدَام، فهما قرينان.

لكن لا نعلم لِمِسْعَر رواية عن التَّيْمِيِّ.

أمثلة المدبَّج:

١. في الصحابة: «رواية عائشة، عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة».

٢. في التابعين: «رواية الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز، عن الزهري».

٣. في أتباع التابعين: «رواية مالك، عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي، عن مالك».

٤. في أتباع أتباع التابعين: «رواية أحمد، عن ابن المَدِينِيِّ، ورواية ابن المَدِينِيِّ، عن أحمد».

من فوائده:

١. الأمن من ظَنِّ الزيادة في الإسناد.

٢. الأمن من ظَنِّ إبدال «الواو» بـ «عن»، إذا كانت الرواية بالعنعنة.

٣. الحرص على إضافة الشيء لراويه.

٤. الرغبة في التواضع في العلم، قال وَكِيعُ بْنُ الجَرَّاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يَنْبُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ».

أشهر المُصَنَّفَات فيه:

١. «المُدَبَّج»، للدارقطني.

٢. «رواية الأقران»، لأبي الشيخ الأصبهاني.

فائدة (١):

لم يقتصر الإمام العراقي في تعريف «المُدَبَّج» على رواية الأقران بعضهم عن بعض، وإنما عَرَّفه بقوله: «أن يروي كلٌّ من الراويين عن الآخر، سواء كانا قرينين، أم كان أحدهما أكبر من الآخر»، فجعل مجرد رواية أي راو عن آخر، والعكس بدون اشتراط كونهما قرينين من قبيل «المُدَبَّج».

فأدخل في تعريف «المُدَبَّج» «رواية الأكابر عن الأصاغر والعكس»، «ورواية الأبناء عن الآباء، والعكس»، فالضابط عنده أن يروي كل واحد من الراويين عن الآخر، من غير اشتراط السن والأخذ عن الشيوخ.

ونَقَلَ عن الإمام الدارقطني أنه فعل ذلك حيث ذكر في كتابه «المُدَبَّج» «رواية أبي بكر عن النبي ﷺ، ورواية النبي ﷺ عن أبي بكر»، و «رواية كعب الأحبار عن عمر، ورواية عمر عن كعب»، و «رواية مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري، ورواية يحيى عن مالك».

والصواب أن رواية «النبي ﷺ، عن أبي بكر الصِّدّيق»، ورواية «عمر بن الخطاب، عن كعب الأحبار»، ورواية «يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك» هي من قبيل «رواية الأكابر عن الأصاغر»، حيث روى الشيوخ عن تلاميذهم، وهذا وضع استثنائي، وليس هو الأصل في الرواية.

وأما رواية « أبي بكر، عن النبي ﷺ»، ورواية «كعب الأحبار، عن عمر»، ورواية «مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري» فهي من قبيل «رواية الأصاغر عن الأكابر »، حيث روى التلاميذ عن شيوخهم ، وهذا هو الوضع الطبيعي؛ إذ هو الأصل في الرواية.

أما «المُـدَبَّـجُ» فله صورة خاصة وهي: «رواية كل واحد من القرينين عن الآخر».

فيشترط أن يكونا قرينين، متقاربين في السن والإسناد، والله تعالى أعلى وأعلم.

فائدة (٢):

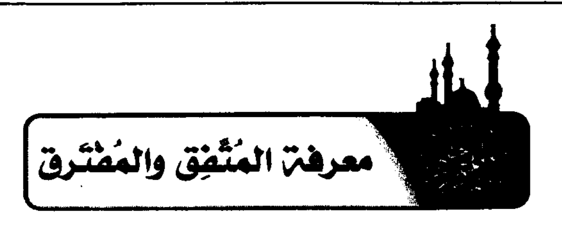
الغالب على «المُـدَبَّـجُ» أن يروي كل واحد من القرينين عن قرينه مباشرة، بدون واسطة، ولكن أحيانًا يكون «المُـدَبَّـجُ» بواسطة، مثل رواية: «اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بنِ الهَادِ، عَنْ مَالِكٍ»، ورواية «مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بنِ الهَادِ، عَنْ اللَّيْثِ»، وهذا قليل.

فائدة (٣):

مما تجدر معرفته هنا أيضًا نوع: «السابق واللاحق»، ومعناه: «أن يشترك اثنان في الرواية عن شيخ، تقدم موت أحدهما على الآخر»، فالذي تقدمت وفاته: «سابق»، والذي تأخرت وفاته: «لاحق».

مثاله:

«مَالِكٌ»: اشترك في الرواية عنه الزُّهْرِيُّ، وأَحْمَدُ بنُ إسماعيلَ السَّهْمِيُّ، وبين وفاتيهما مائة وخمس وثلاثون سنة؛ لأن الزُّهْرِيَّ تُوفِيَ سَنة ١٢٤هـ، وتُوفِيَ السَّهْمِيُّ سنة ٢٥٩هـ.



معرفة المُتَّفِق والمُفتَرق

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ :

مُتَّفِــقٌ لَفظًا وَخطًّا مُتَّفِقْ ... وَضِـــدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْـتَرِقْ

تكلم الناظم - رَحِمَهُ اللَّهُ - في هذا البيت على نوع من أنواع علوم الحديث، وهو «المُتَّفِـقُ، المُفْـتَرِقُ»، وهذا النوع خاص بالرواة، وهو قسم واحد لا قسمان.

ومعنى البيت: أن الحديث المتفق والمفترق هو ما اتفق لفظه وخطه، وافترقت مُسَمَّيَاتُه، سواء كان الاتفاق في الاسم، أو في الكنية، أو في اللقب، أو في النسب، ونحو ذلك.

وتعريفه: «اتفاق أسماء الرواة، أو كناهم، أو ألقابهم، أو أنسابهم في الخط والنطق، مع اختلاف أعيانهم وأشخاصهم».

فالمتفق والمفترق تتفق فيه أسماء الرواة، وأسماء آبائهم، وتفرقت أشخاصهم.

فالأسماء متفقة، والأشخاص مختلفة أو مفترقة.

أقسامه:

١. من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم.

مثاله:

الخليل بن أحمد: هناك ستة أشخاص يشتركون في هذا الاسم، إلا إن أشخاصهم مختلفة، منهم شيخ سيبويه صاحب النحو والعروض.

٢. مَنِ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ.

مثاله:

أَحْمَدَ بن جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ هناك أَرْبَعَةُ أشخاص يشتركون في هذا الاسم، كُلُّهُم يَرْوُونَ عَمَّنْ

يُسَمَّى عَبْدَ اللَّهِ، وعاشوا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ.

أَحَدُهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ الذي روى عن عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الإمام أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُمَاللَّهُ.

٣. مَن اتَّفَقَت كُنَاهُم وَأَنْسَابِهُم.

مثاله:

أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، اشترك فيه اثنان.

وَمثاله أيضًا:

أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ اشترك في هذا الاسم ثَلَاثَةٌ أشخاص.

٤. مَن اتَّفَقَت كُنَاهم وأسماء آبَائِهِمْ.

مثاله:

صَالِح بْن أَبِي صَالِحٍ اشترك في هذا الاسم أَرْبَعَةٌ كلهم من التَّابِعِينَ.

٥. مَن اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَأَنْسَابُهُمْ.

مثاله:

مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، اشترك في هذا الاسم أربعة أشخاص.

٦. مَن اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ فقط.

مثاله:

حَمَّادٍ لَا يُدْرَى هَلْ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوِ ابْنُ سَلَمَةَ.

وكذا سُفيان لَا يُدْرَى هَلْ هُوَ الثوري أَوِ ابْنُ عُيينَةَ، وَيُعْرَفُ بِحَسَبِ مَنْ رَوَى عَنْهُ.

٧. مَن اتَّفَقَتْ كُنَاهُم.

مثاله:

أبو حمزة، فإن شُعْبَةَ روى عَنْ سَبْعَةٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، كُلُّهُمْ يُقَالُ لَهُ: «أَبُو حَمْزَةَ». بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالزَّايِ. إِلَّا «أَبَا جَمْرَةَ». بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ. نَصْرَ بْنَ عِمْرَانَ الضُّبَعِيَّ.

٨ـ مَنِ اتَّفَقَتْ أنسابُهم لفظًا، وافترقت فِي الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ.

مثاله:

الْحَنَفِي نِسْبَةً إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ اسم قَبِيلَة، وَنسبة إِلَى الْمَذْهَبِ، أي مذهب الإمام الأعظم أَبِي حَنِيفَةَ النعمان.

أهميته وفائدته:

معرفة هذا النوع مهمٌّ جِدًّا، فقد أخطأ بسبب عدم معرفته أكثر من واحد من أكابر العلماء، **وفائدة معرفته وضبطه**: الأمن من اللبس، فربما ظُنَّ الأشخاص شخصًا واحدًا، وربما يكون أحد المتفقين ثقة، والآخر ضعيفًا، فيُضَعَّف ما هو صحيح، أو يُصَحَّح ما هو ضعيف.

وهذا النوع عكس «**الْمُهْمَل**»؛ لأنه يُخْشَى من «الْمُهْمَل» أن يُظَن الشخصُ الواحدُ اثنين أو أكثر، وهذا النوع يُخْشَى منه أن يُظَن الاثنان شخصًا واحدًا.

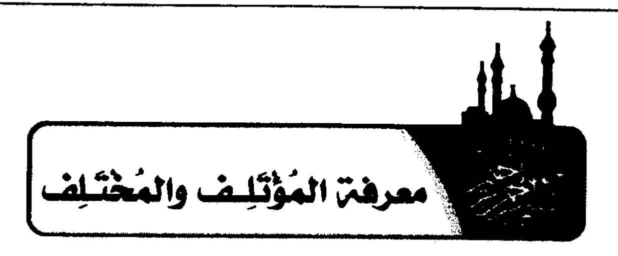
و«**الْمُهْمَل**» هو «اتفاق راويين أو أكثر في الاسم، من غير تمييز لواحد منهم عن الآخر».

أو بتعبير آخر«أن يُذْكَر الراوي باسمه فقط دون تمييز له عن غيره ممن يشترك معه في هذا الاسم».

مثاله:

«سفيان، وأحمد، وخالد، ومحمد، وسعيد، وحَمَّاد، وموسى»، ومثل ذلك كثير.





معرفة المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ   وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ

شرع الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان نوع قريب الصلة من النوع السابق، وهو «**المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ**»، وهذا النوع خاص بالرواة أيضًا.

ومعنى البيت: أن الحديث المُؤتَلِف والمُخْتَلِف هو ما اتفق واتلف خطه فقط، ولكن اختلف نطقه ولفظه.

ومعنى قوله: «**فَاخْشَ الْغَلَطْ**» أي احذر من الوقوع في التصحيف؛ لأنه لا شيء قبله ولا بعده يدل عليه، ولا يدخله القياس، ولا يُعْرَف بالسياق ولا بالسِّبَاق.

وعليه يُمكن تعريفه بأنه عبارة عن: «اتفاق أسماء الرواة، أو ألقابهم، أو كناهم، أو أنسابهم في صورة الخط، واختلافها في صيغة اللفظ».

مثاله: سَلَام وسَلَّام، وعِمارة وعُمارة، وحِزَام وحَرَام، وعَبَّاس وعَيَّاش، والبَزاز والبَزَّار، ويَسَار وبَشَّار، ومِسْوَر ومُسَوَّر، والثَّوري والتَّوَّزي.

فأنت ترى كيف اتفقت هذه الأسماء في صورة الخط، واختلفت في اللفظ والنطق، وقد يكون منشأ الاختلاف النَّقط، أو الشَّكل.

صور المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف:

للمُؤتَلِف والمُخْتَلِف صور متعددة، منها:

١. المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في شكله، أو ضبطه:

مثاله: «سَلَام، وسَلَّام»، و«بَشِير، وبُشَيْر»، و«عِمارة، وعُمارة»، ونحو ذلك.

٢.المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في إعجامها:

مثاله: «خازم، وحازم»، و«حُصَيْن، وحُضَيْن»، و«البَزاز والبَزَّار»، ونحو ذلك.

٣.المؤتلف في صورة الخط، والمختلف في بعض الحروف:

مثاله: «حِبَّان، وحَيَّان»، و«يَسَار، وبَشَّار»، و«عَبَّاس وعَيَّاش»ونحو ذلك.

أقسام المُؤتَلِف والمُختَلِف:

ينقسم المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِفُ إلى قسمين:

١.ما لا ضابط له يُرجع إليه؛ لكثرة انتشاره، وإنما يُعْرَف بالنقل والحفظ.

مثاله: «أَسِيد»، و«أُسَيْد»، و«حِبَّان»، و«حَبَّان»، و«حَيَّان»، ومثل ذلك.

٢.ما له ضابط؛ لقلة استعماله، وهو قسمان:

أ.ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص، أو كتب خاصة.

مثل أن نقول: إن كل ما ورد في «الصحيحين»، و«الموطأ» «يَسَار» فهو بالمثناة ثم المهملة إلا محمد بن «بَشَّار» فهو بالموحدة ثم المعجمة.

ب ـ ما له ضابط على العموم: بأن يُقال: ليس في الاسم الفلاني على الوجه الفلاني إلا كذا، والباقي كذا. مثل أن نقول: «سَلَّام» كله مشدد اللام إلا خمسة، وهم: وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَمُحَمَّد بْن سَلَامٍ الْبُخَارِي، وَسَلَام بن مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ، وَجَدُّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ الْمُعْتَزِلِي الْجُبَّائي، وسَلَام بْن مُشْكَم.

و«عُمَارَةُ» لَيْسَ فِيهِمْ بِكَسْرِ الْعَيْنِ إِلَّا «أُبَيَّ بْنَ عِمَارَةَ» الصَّحَابِيَّ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّهُ، وَمَنْ عَدَاهُ جُمْهُورُهُمْ بِالضَّمِّ، وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ «عَمَّارة».

أهميته وفائدته:

هذا فن جليل، من مهمات علم الرجال، ومن لم يعرفه من المُحَدِّثين كثر خطؤه، وأحرجه الناس، والسبيل إلى معرفته النقل والتلقي عن أهل الضبط والمعرفة والحفظ والإتقان، فإنه لا يُفهَم من سياق الكلام أو سباقه، ولذلك ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بمعرفته؛ ليسلم من

التصحيف في الأسماء، والأنساب، والألقاب، والكنى، حتى قال عليٌّ ابن المديني: «أشد التصحيف ما يقع في الأسماء»؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده.

ويُتقى الغلط والزلل في هذه الأنواع أيضًا بالرجوع إلى الكتب المؤلَّفة في ذلك.

أشهر المصنفات فيه:

١. «المؤتلف والمختلف»، لعبد الغني بن سعيد، وهو أول من صَنَّف في «المؤتلف والمختلف» فيما يتعلق بأسماء المُحَدِّثين.

٢. «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»، لابن ماكولا.

تنبيه: هناك نوع يُذكَر مع «المتَّفِق والمفْتَرِق»، و«المؤْتَلِف والمخْتَلِف» وهو ما يُسَمَّى بـ «المتَشابِه» وهو ما يتركب من هذين النوعين.

وتعريفه: هو اتفاق الأسماء خطًّا ونُطقًا، وتختلف الآباء نُطقًا مع ائتلافهما خطًّا.

مثاله: محمد بن عَقِيل ـ بفتح العين ـ ومحمد بن عُقَيْل ـ بضمها ـ فالأول نيسابوري، والثاني فريابي.

وأيضًا: مُوسى بن عَلِيّ بفتح العين، وكسر اللام، وموسى بن عُلَيّ بضم العين، وفتح اللام.

ومن المتشابه أيضًا: اختلاف الأسماء نُطقًا، وائتلافها خطًّا، واتفاق الآباء خطًّا ونُطقًا.

مثاله: شُرَيْح بن النعمان ـ بالشين المُعجَمة، والحاء المهملة ـ وسُرَيْج بن النعمان ـ بالسين المهملة، والجيم.

ومن المتشابه أيضًا: حصول الاتفاق في الاسم، واسم الأب، إلا في حرف أو حرفين.

مثاله: «مُحَمَّد بن حُنَيْن» و«مُحَمَّد بن جُبَيْر».

أو حصول الاتفاق في الاسم، واسم الأب خَطًّا، لكن يحصل الاختلاف في تقديم وتأخير بعض الحروف.

مثاله: «أَيُّوب بن سَيَّار» و «أَيُّوب بن يَسَار».

ومن المتشابه أيضًا: الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلاف في النسبة.

مثاله: يَزِيد بْنِ الْأَسْوَدِ الْخُزَاعِيِّ. النِّسْبَة إِلَى خُزَاعَة، و يَزِيد بْنِ الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيِّ. نسْبَة إِلَى بني جُرْش بطن من حمير.

تنبيه (٢) هناك ما يُسَمَّى «المُتَشَابِه المَقْلُوب»، وَالْمُرَادُ به: الرُّوَاةُ الْمُتَشَابِهُونَ فِي الِاسْمِ وَالنَّسَبِ، الْمُتَمَايِزُونَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وذلك بِأَنْ يَكُونَ اسْمُ أَحَدِ الرَّاوِيَيْنِ كَاسْمِ أَبِي الْآخَرِ خَطًّا وَلَفْظًا، وَاسْمُ الْآخَرِ كَاسْمِ أَبِي الْأَوَّلِ، فَيَنْقَلِبُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فيَقَعُ فِيهِ الِاشْتِبَاهُ فِي الذِّهْنِ لَا فِي الْخَطِّ.

مثاله: مُسْلِم بْن الْوَلِيدِ الْمَدَنِيِّ، يُقلب الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ، كَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ الدِّمَشْقِيِّ.





قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

لما انتهى الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ من تعريف «المؤتَلِف والمُخْتَلِف»، عرَّف «المُنكَر»، وكان الأولى به أن يجعله بعد «الشَّاذ»، بجامع المخالفة، أو بعد «الفَرْد» بجامع التفرد في كلٍّ، والله تعالى أعلم.

ومعنى «الحديث المُنكَر» من خلال بيت الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: هو تفرد راو عُدِّلَ تعديلًا خفيفًا، إلا إنه لا يُحْتَمَل تَفَرُّدُهُ، أو لا يُقْبَل منه هذا التَّفَرُّد، ولم يُتَابَع على ذلك، فإن روايته يُطْلَق عليها رواية مُنْكَرة.

ويُوضِّح هذا الكلام ما قاله الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ـ معلقًا على كلام ابن الصلاح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بأنَّ إطلاق الحكم على التفرد بالردِّ، أو النكارة، أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث: «وَهَذَا يَنْبَغِي التَّيَقُّظُ لَهُ، فَقَدْ أَطْلَقَ الإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِن النُّقَادِ لَفْظَ الْمُنْكَرِ عَلَى مُجَرَّدِ التَّفَرُّدِ، لَكِنْ حَيْثُ لَا يَكُونُ الْمُتَفَرِّدُ فِي وَزْنِ مَنْ يُحْكَمُ لِحَدِيثِهِ بِالصِّحَةِ بِغَيْرِ عَاضِدٍ يَعْضُدُهُ».

تعريف المُنْكَر:

لغة: هو اسم مفعول من أنكره بمعنى جحده، أو لم يعرفه، و«الإنكار» ضد الإقرار.

واصطلاحًا: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها: تعريفان، وهما:

١. «الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه».

ويُعَدُّ هذا التعريف هو الذي مشى عليه البيقوني في «منظومته».

ويُفْهَم بناء على هذا التعريف إطلاق بعض العلماء النكارة على مجرد الوهم والمخالفة حتى وإن كانت من الثقة، فلم يتميز بناء على هذا الرأي «الشَّاذ» عن «المُنكَر»، حيث «الشَّاذ» هو مخالفة

المقبول لمن هو أرجح منه، وأما «المُنْكَر» فهو مخالفة الضعيف للثقة.

فـ «الشَّاذ» و«المُنْكَر» يشتركان في المخالفة، ويفترقان في أن «الشَّاذ» راويه مقبول، وأما «المُنْكَر» فهو راويه ضعيف.

٢. التعريف الثاني للمنكر: هو «ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة»، وهذا هو المُعْتَمَد على رأي الأكثرين من المحدثين.

وبناء على هذا التعريف يمكن أن نقول: إنه يُشتَرَط في المنكر شرطان:

١. ضعف راويه.

٢. مُخالفته لمن هو أرجح منه.

فالمنكر بناء على هذا التعريف هو مخالفة الراوي الضعيف للراوي المقبول.

فرواية الثقة أو الصدوق تكون راجحة، وتُسَمَّى «مَعْروفة».

وتكون رواية الضعيف المُخالِفة مَرْجوحة، وتُسَمَّى «مَنكرة».

وبناء عليه يُمكِن تعريف «الحديث المعروف» بأنه «ما خالف فيه الراجحُ مَن هو ضعيف».

هذا وقد اعتبر بعض العلماء أن مجرد التفرد حتى وإن كان من الثقة الحافظ، أو التفرد من الشيوخ، وهم مَن دون الأئمة الحفاظ، أو التفرد من الضعيف مع عدم المخالفة يُعَدُّ مُنكرًا، وليس هذا بصواب؛ لأنه التفرد منه ما هو مقبول، وما هو مردود كما تقدم تفصيله في بحث «الفَرْد»، فليُراجَع هناك.

قال الإمام ابنُ الصَّلاح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «وَإِطْلَاقُ الحُكْمِ عَلَى التَّفَرُّدِ بِالرَّدِّ، أَوِ النَّكَارَةِ، أَوِ الشُّذُوذِ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَالصَّوَابُ فِيهِ التَّفْصِيلُ».

مثال المُنْكَر بناء على التعريف المُعْتَمَد:

ما أخرجه الإِمَامُ البَزَّارُ رَحِمَهُ اللهُ في «مسنده»، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَن أَبِي هِلَالٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ[٢٠] ثَمَنُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ».

---

[٢٠] المِجَنّ: هُو التُّرْسُ الذي يَسْتُرُ حَامِلَه ويُوَارِيه؛ أصله مِنَ الجُنَّة، بمعنى: السُّتْرة والوقاية، وفي لغة العصر هو القميص الواقي ضد الرصاص. ينظر: «النهاية»: (١/ ٣٠٨)، مادة: «جَنَنَ»، و(٤/ ٣٠١)، و«مختار الصحاح»: (١/ ٦٢)، «القاموس الفقهي»: (ص: ٧٠).

هذا الحديث اختُلف في رفعه، ووقفه، فرواه أكثر أصحاب قتادة عنه موقوفًا هكذا:

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَطَعَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ».

وممن رواه عن قتادة موقوفًا هم: «سَعيد بن أبي عَرُوبَة، وشُعْبَة بن الحجاج، وأبو عوانة، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَأَةَ».

وشُعبة، وسعيدُ هما أثبت أصحاب قتادة.

وقد خالفهم أبو هلالٍ الرَّاسِبِيُّ فرواه عن قتادةَ مرفوعًا.

وأبو هلال الراسبيُّ هو محمد بن سليم البصريُّ ضعيف، لا يحتج بها انفرد به مما خالف فيه الثقات؛ لأنه في حفظه لين ، ولا يُحْتَجّ به في قتادة خاصة؛ لأنه ضُعِّفَ فيه؛ فَتُعَدُّ روايته منكرة؛ لمخالفته من هو أرجح منه في قتادة.

وبناء عليه تصير الرواية الموقوفة راجحة معروفة، والرواية المرفوعة منكرة مرجوحة.

حكم الحديث المُنْكَرِ:

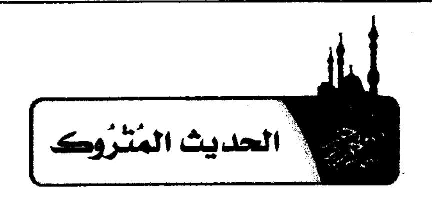
«الحديث المُنْكَر» ضعيف مردود، وإنما يُحْتَجّ بما يُقابِله وهو «الحديث المَعْرُوف».

و«المُنْكَر» من أنواع الضعيف جِدًّا؛ لأنه إما راوية ضعيف موصوف بفحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق.على التعريف الأول.

وإما راوية ضعيف مخالف لمن هو أولى وأرجح، وكلا القسمين فيه ضعف شديد، وهو من شر أنواع الضعيف، فهو يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة «المتروك».

فائدة: خط الحوكمي

قال الإمام السيوطيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ : «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ شُذُوذِ السَّنَدِ وَنَكَارَتِهِ وُجُودُ ذَلِكَ الْوَصْفِ فِي الْمَتْنِ»، ومعنى ذلك أن المتن قد يكون مشهورًا وصحيحًا من روايات أخرى، فقد يُحكَم على راو بأنه شذّ في سند معين، أو بأن روايته منكرة، وأما أصل الحديث فمشهور صحيح من غير الطريق الشاذ أو المنكر، والناظر في كتب «العلل»، و«الضعفاء» يجد من ذلك الشيء الكثير.



الحديث المَتْرُوك

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَتْرُوكُـهُ مَا وَاحِـدٌ بِهِ انْفَـرَدْ وَأَجْمَعُـوا لِضَعْفِهِ فَهْـوَ كَـرَدْ

شرع الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في الكلام على «الحديث المتروك»، وهو نوع مستقل ذكره ابن حجر في «نخبة الفِكَر»، والسيوطي في «التدريب»، وسماه الذهبي في «الموقظة»: «المُطَّرَح».

ولم يذكره ابن الصلاح، والنووي، والعراقي في «ألفيته».

وقوله: «فَهْوَ كَرَدْ» أي وهو كالمردود في عدم الاحتجاج به.

والمتروك لغة: اسم مفعول من ترك، يترك، تركًا، والتريكة: هي البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ، والتريك: هو العنقود إذا أُكِل ما عليه، فهي فعيلة بمعنى مفعولة، أي متروكة، لا فائدة منها.

وعَرَّف الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ المتروك بأنه «ما انفرد به راو مجمع على ضعفه».

ويؤخذ على هذا التعريف أنه لا يلزم من كون الراوي مجمعًا على ضعفه أن يكون متروكًا، فقد يتفق العلماء على ضعف راوٍ، ولكن يكون ضعفه ضعفًا يسيرًا ينجبر.

وبناء على ذلك فإن هذا التعريف يصلح أن يكون تعريفًا للحديث الضعيف أيضًا.

وعرف الذهبيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ «المتروك» بأنه «ما انحط عن رتبة الضعيف».

وهذا التعريف غير مانع من دخول الموضوع فيه.

وعرَّفه الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بأنه «الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب».

ومعنى التهمة بالكذب أنه معروف بالكذب في حديثه العادي مع الناس، لكن لم يعرف عنه كذب على النبي ﷺ وإلا صار حديثه موضوعًا.

وهذا التعريف غير جامع؛ لأن راوي المتروك قد يكون متهمًا بالكذب، وقد يكون ضعيفًا جدًا، أو واه بمرة، أو واه جدًّا، أو فاحش الغلط، أو كثير الأوهام، أو شديد الغفلة، أو ظاهر الفسق بقول أو فعل، أو سارقًا للحديث، أو اختلط جدًّا، أو مصرًّا على الخطأ، معاندًا لمن يصوبه من الأئمة، ومثل ذلك من أنواع الضعف الشديد.

وعليه فيمكن تعريف «المتروك» بأنه «الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب، أو فاسق، أو كثير الغلط، أو شديد الغفلة، أو ضعيف جدًّا».

أو بتعبير آخر هو: «ما انفرد به راو ضعيف جدًّا ما لم يكن كذابًا».

وبناء على ماسبق قد يكون سبب الترك طعنًا في عدالة الراوي، وقد يكون بعضها طعنًا في ضبطه

حكم الحديث المتروك:

الحديث المتروك من أردأ أنواع الضعيف، فهو يلي «الموضوع» في شدة الضعف، فلا يحتج بالحديث المتروك منفردًا، وتصير روايته مردودة، والحديث المتروك يرتقي بكثرة الطرق من كونه لا أصل له إلى كونه له أصل، فإذا انضمت هذه الطرق الكثيرة إلى بعضها البعض صار الحديث ضعيفًا فقط، وأقل الكثرة ثلاثة طرق كما هو معلوم.

ويمكن فهم هذا من خلال المعادلات التالية:

ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا = ضعيف.

ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا = ضعيف + ضعيف = حسن لغيره.

ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا = ضعيف + حسن لذاته = حسن لغيره.

ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا + ضعيف جدًّا = ضعيف + صحيح لذاته = صحيح لغيره.

قال الإمام السيوطي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في «التدريب»: «وَأَمَّا الضَّعْفُ لِفِسْقِ الرَّاوِي» ، أَوْ كَذِبِهِ، «فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مُوَافَقَةُ غَيْرِهِ» لَهُ، إِذَا كَانَ الْآخَرُ مِثْلَهُ؛ لِقُوَّةِ الضَّعْفِ وَتَقَاعُدِ هَذَا الْجَابِرِ.

نَعَمْ يَرْتَقِي بِمَجْمُوعِ طُرُقِهِ، عَنْ كَوْنِهِ مُنْكَرًا أَوْ لَا أَصْلَ لَهُ. صَرَّحَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ[٢١].

قَالَ:

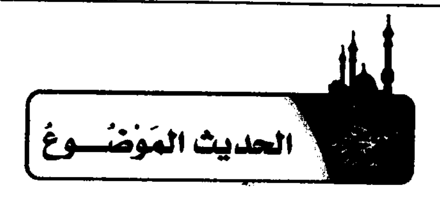
بَلْ رُبَّمَا كَثُرَتِ الطُّرُقُ حَتَّى أَوْصَلَتْهُ إِلَى دَرَجَةِ الْمَسْتُورِ وَالسَّيِّءِ الْحِفْظِ، بِحَيْثُ إِذَا وُجِدَ لَهُ طَرِيقٌ آخَرُ فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ ارْتَقَى بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ». معنى الحسن لغيره.

فائدة:

قد يطلق بعض العلماء «المتروك» بمعنى المنسوخ، فيراد به ترك العمل، لا ترك الرواية والاحتجاج.

---

[٢١] يعني الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، وهذا التصريح في كتابه: «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» صـ: (٧٠).



الحديث المَوْضُـــوعُ

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالكَـذِبُ المُخْتَـلَقُ المَصْنُـوعُ عَلَى النَّبِي فَـذَلِكَ المَوْضُـوعُ

بيَّن الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذا البيت حَدَّ الحديث الموضوع، وذكر أنه «الكَـذِبُ المُخْتَـلَقُ المَصْنُـوعُ على النبي ﷺ»، فالموضوع ليس من كلام النبي ﷺ أصلًا، وإنما اختلقه الكذاب من قِبَلِ نفسه، أو أخذ كلام أحد الحكماء وغيرهم وركَّب له إسنادًا، ونسبه كذبًا إلى النبي ﷺ.

ولكن يُلاحظ على هذا التعريف أنه ذكر المتعمد وضعه فقط، ولكن الموضوع هو الكلام المنسوب كذبًا إلى رسول الله ﷺ سواء تعمد ذلك راويه، أو نسبه مُغَفَّلٌ خطأً إلى رسول الله ﷺ، فينسب إليه كلامًا ليس من كلامه على سبيل الغفلة والخطأ لا التعمد، فهو موضوع أيضًا، وإن كان راويه لا يسمَّى وضاعًا.

والكذب على رسول الله ﷺ هو أشد أسباب الطعن في عدالة الراوي، ويوصف راويه بأنه كذاب، أو وضاع، أو دجال، أو وضع حديثًا، أو يضع أحاديث، أو هو ركن الكذب، أو إليه المنتهى في الكذب.

ويُلاحظ أن الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قد ابتدأ منظومته بأرفع الأنواع وأشرفها، وهو «الحديث الصحيح»، وختمها بشر الأنواع وأردأها وهو «الحديث الموضوع»، وهو ترتيب حسن منه رَحِمَهُ اللَّهُ.

حكم رواية الحديث الموضوع:

لا تحل رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان وضعه؛ لحديث مسلم في مقدمة صحيحه: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ».

وقد أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعة في تفاسيرهم من غير بيان وضعها،

مثل: الحديث المروي عن أُبَيِّ بنِ كَعْب ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة.

ومن هؤلاء المفسرين: الثعلبي، والواحدي النيسابوري، والزمخشري، وغيرهم.

وزعمت فرقة من المبتدعة، سُمّوا **بالكرامية**، جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما روي في بعض طرق حديث: **«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا»** من زيادة جملة: **«لِيُضِلَّ النَّاسَ»**؛ ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث.

وقال بعضهم: «نحن نكذب له، لا عليه»، وهذا الاستدلال في غاية السخف، وهو يدل على جهل قائله؛ فإن شرع النَّبِيِّ ﷺ لا يحتاج إلى كذابين ليروجوه.

حكم الكذب على رسول الله ﷺ:

واتفق جمهور أهل السُّنَّة على أن تعمُّد الكذب على النبي ﷺ حرام، وكبيرة من الكبائر؛ لما ورد في ذلك من الوعيد الشديد، كما في الحديث الذي رواه الشيخان، وغيرهما: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وبالغ الشيخ أبو محمد الجويني، فجزم بتكفير واضع الحديث متعمدًا، وأباح دمه، وهذا مخالف للصواب، وتَفَرُّدٌ منه. رَحِمَهُ اللَّهُ. لا يُوَافَق عليه.

والرأي الصائب هو رأي الجمهور الذين يرون أنه لا يكفر بهذا الكذب إلا إذا استحله، وإنما يصير فاسقًا، وتُرد رواياته كلها، ويبطل الاحتجاج بجميعها.

كيف يُعرَفُ الحديث الموضوع؟

يُعْرَفُ الحديث الموضوع بقرائن منها ما يرجع إلى الراوي، ومنها ما يرجع إلى المروي:

والقرائن التي ترجع إلى الراوي تُدرَك بأمور منها:

١. **إقرار الواضع بالوضع**: كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة سورة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإقراره أنه وضع أحاديث في فضائل علي ﷺ، وإقرار عمر بن صبح بأنه وضع خطبة ونسبها كذبًا إلى النبي ﷺ.

٢. **ما يُنَزَّل منزلة إقرار الواضع**: كأن يحدث الواضع عن شيخ، فيُسْئَل هذا الواضع عن

مولده، فيذكر لنا تاريخًا بعد وفاة ذلك الشيخ بمدة، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده، فهو لم يعترف بالوضع، ولكن اعترافه بوقت مولده يُنَزَّل منزلة إقراره بالوضع؛ إذ كيف يسمع من شيخ مات قبل أن يُولد هو.

ومثاله: مَأْمُون بن أَحْمد السّلمِيّ ادّعى أنه سمع من هِشَام بن عمار فسأله ابنُ حِبَّان: مَتى دخلت الشَّام؟ قَالَ: سنة خمسين وَمِائَتَيْنِ (٢٥٠هـ)، فقال ابنُ حِبَّان: فَإِنَّ هِشَامَ بنَ عَمَّار الَّذِي تروي عَنهُ مَاتَ فِي سنة خمس وَأَرْبَعين وَمِائَتَيْنِ (٢٤٥هـ)، فَقَالَ مأمون: هَذَا هِشَام بن عمار آخر.

٣. **أن يكون في السند راو كذاب**، وقد انفرد برواية الحديث، ولا يُروى الحديث إلا من طريقه، فهذا يدل على أنه هو الذي وضع هذا الحديث.

٤. **أن يكون الراوي مبتدعًا**، ويستبيح الكذب لنصرة مذهبه، ويروي حديثًا يؤيد بدعته، ويعمل على رواجها، ولا يُروى الحديث إلا من جهته، فهذه أمارة على أنه وضع هذا الحديث نصرة لمذهبه، وتأييدًا لبدعته.

وأما القرائن التي ترجع إلى المروي فهي الأغلب في معرفة الوضع، وتُدرَك بأمور منها:

١. **كون الحديث ركيك اللفظ، أو ركيك المعنى**؛ كأحاديث القصاصين، ونحوها.

قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: «إِنَّ لِلْحَدِيثِ ضَوْءًا كَضَوْءِ النَّهَارِ تَعْرِفُهُ، وَظُلْمَةً كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ تُنْكِرُهُ».

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ يَقْشَعِرُّ لَهُ جِلْدُ الطَّالِبِ لِلْعِلْمِ، وَيَنْفِرُ مِنْهُ قَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ».

ومثال الأحاديث التي لا تشبه كلام الأنبياء: «لَوْ كَانَ الأَرُزُّ رَجُلا لَكَانَ حَلِيمًا مَا أَكَلَهُ جَائِعٌ إِلا أَشْبَعَهُ».

٢. **أَنْ يَكُونَ مُخَالِفًا لِلْعَقْلِ، بِحَيْثُ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ**؛ لأنهُ صحيح الشرع لا يُناقض صريح العقل، كما هو مقرر عند علماء الإسلام، والخبر الذي يُعرَف فساده تدفع العقولُ صحته.

وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا يَدْفَعُهُ الْحِسُّ وَالْمُشَاهَدَةُ مثل حديث: «الْبَاذِنْجَانُ لِمَا أُكِلَ لَهُ».

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ألا ترى أنه لو اجْتمع خَلْقٌ من الثِّقَات فَأَخْبَرُوا أَنَّ الجَمَلَ قد دخل في سَمِّ الخِياطِ لَمَا نفعتنا ثقتهم، وَلَا أَثَّرت في خبرهم؛ لأَنهم أخبروا بمستحيل، فَكُلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتَهُ يُخَالِفُ المَعْقُولَ، أَو يُنَاقِضُ الأُصُولَ، فَاعْلَم أَنَّه مَوْضُوعٌ فَلَا تتكلف اعْتِبَارَهُ».

٣. أَوْ يَكُونُ الحديث مُنَافِيًا لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ الْقَطْعِيَّةِ، أَوِ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، أَوِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ، أَمَّا الْمُعَارَضَةُ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ فَلَا.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَكُلُّ حَدِيثٍ يَشْتَمِلُ عَلَى فَسَادٍ، أَوْ ظُلْمٍ، أَوْ عَبَثٍ، أَوْ مَدْحِ بَاطِلٍ، أَوْ ذَمِّ حَقٍّ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ بريء».

٤. أن يُخالف حقائق التاريخ المعروفة في عهد النبي ﷺ.

٥. أن يُروى في زمن قد استقرت فيه الأخبار، فيبحث عنه الإمامُ الحافظُ فلا يجده في صدور العلماء، ولا في بطون الكتب، فيُعلم بذلك بطلانه.

٦. اشتمال الحديث على ثواب عظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر اليسير.

٧. أن يكون خبرًا عن أمر مهم عظيم تتوافر الدواعي على نقله، كأن يكون بمحضر من الصحابة، ثم لا يرويه إلا واحد، مثلما ادّعاه الرافضة أَنَّ النبيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ وَهُمْ رَاجِعُونَ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَقَامَهُ بَيْنَهُمْ حَتَّى عَرَفَهُ الْجَمِيعُ ثُمَّ قال: «هَذَا وَصِيِّي وَأَخِي وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»، ثُمَّ اتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَى كِتْمَانِ ذَلِكَ وَتَغْيِيرِهِ وَمُخَالَفَتِهِ.

الأسباب الحاملة على الوضع:

الأسباب التي حملت الوضاعين على وضع الحديث كثيرة، من أبرزها ما يلي:

١ - قصد الأجر والثواب في زعم الواضع: وذلك بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات، وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضاعون قوم ينتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شر الوضاعين؛ لأن الناس قبلت موضوعاتهم ثقة بهم.

ومن هؤلاء: ميسرة بن عبد ربه، فقد سئل عن أحاديث موضوعة: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أُرَغِّبُ الناس».

٣- **الطعن في الإسلام، وإفساد الدين على أهله:**

وهؤلاء الوضاعون قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يكيدوا للإسلام جهارًا، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام، والطعن فيه.

ومن هؤلاء: عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ الَّذِي قُتِلَ وَصُلِبَ فِي زَمَنِ الْمَهْدِيِّ. قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَمَّا أُخِذَ لِيُضْرَبَ عُنُقُهُ، قَالَ: «وَضَعْتُ فِيكُمْ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ، أُحَرِّمُ فِيهَا الْحَلَالَ، وَأُحَلِّلُ الْحَرَامَ». وقد قال له المهدي: اخسأ تعيش لها الجهابذةُ تنخلها حرفا حرفا.

ومنهم مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الشَّامِيُّ الْمَصْلُوبُ فِي الزَّنْدَقَةِ، فَرَوَى عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعًا: «أَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»، وَضَعَ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»؛ لِمَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ الْإِلْحَادِ، وَالزَّنْدَقَةِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَى التَّنَبِّي، ولقد بَيَّنَ جهابذةُ الحديث ونقادُه أمر هذه الأحاديث، والحمد لله.

٤- **التعصب للرأي، والانتصار للمذهب:**

وذلك بعد ظهور الفتنة، والفرق السياسية، كالخوارج، والشيعة، وغيرهم.

فقد روى ابنُ أبي حاتم عن شَيْخٍ مِنَ الْخَوَارِجِ أنه كان يقول بعدما تَابَ وَرَجَعَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوَيْنَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حَدِيثًا». وقد وضع الرافضة أحاديث في فضل عليٍّ ﷺ، وآل البيت، وقد أغنى اللهُ تعالى عليًّا عن كذب الروافض واختلاقهم، فمناقبه كثيرة، وفضائلة شهيرة عند أهل السُّنَّة.

ومثل ما وضعه مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ في ذم الشافعي، ومدح أبي حنيفة.

فقد قيل له: أَلَا تَرَى إِلَى الشَّافِعِيِّ وَإِلَى مَنْ نَبَغَ لَهُ بِخُرَاسَانَ.

فَقَالَ: حدثنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حدثنَا عبيد اللَّهِ بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ أَضَرُّ أَحَدٌ عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ، وَيَكُونُ فى أمتى رجل يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ سراج أمتى».

٤. **التعصب للجنس، واللغة، والقبيلة، والوطن:**

فقد وضع الشعوبيون حديث: «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية، وإذا رضي أنزله بالفارسية»، وقد وضع ميسرةُ بنُ عبد ربِّه أربعين حديثًا في فضل قزْوين.

ومثل حديث: «لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشَّام».

٥- **التزلف إلى الحكام:**

أي تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف.

مثل قصة غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ الكوفيِّ حَيْثُ وَضَعَ لِلْمَهْدِيِّ فِي حَدِيثِ «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ» فَزَادَ فِيهِ: «أَوْ جَنَاحٍ».

وَكَانَ الْمَهْدِيُّ إِذْ ذَاكَ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ، فَتَرَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَمَرَ بِذَبْحِهَا، وَقَالَ: أَنَا حَمَلْتُهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَذُكِرَ أَنَّهُ لَمَّا قَامَ، قَالَ: «أَشْهَدُ أَنَّ قَفَاكَ قَفَا كَذَّابٍ».

٦- **قصد التكسب والارتزاق:**

مثل ما كان يفعله بعض القُصَّاص الذين يتكسبون بحكاية الأحاديث المكذوبة رغبة في أن يعطيهم الناس مالًا بعد حكايتها.

فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة، حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم.

ومن أشهرهم: أبو سعيد المدائني.

٧- قصد الشهرة:

وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحدٍ من شيوخ الحديث، فيقلبون سند الحديث ليستغرب، فيرغب الطلاب في سماعه منهم، ويطلبون حديثهم.

مثل إبراهيم بن اليسع بن أبي حَيَّةَ كان يُحَدِّث عن جعفر الصادق، وهشام بن عروة، فيُرَكِّب حديث هذا على حديث ذلك ليُسْتَغْرَب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد.

٨- الانتصار للنفس:

مثل ما رواه سَيْفُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ، فَقَالَ: مَالَكَ؟ قَالَ: ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ، فَقَالَ: لَأُخْزِيَنَّهُمُ الْيَوْمَ، حدثني عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «معَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ، أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينِ».

٩. الترويج لبيع السلع والبضائع:

مثل ما رواه حديث: «الهَرِيسَةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ».

وحديث: «الْمُؤْمِنُ حُلْوٌ يُحِبُّ الحَلَاوَةَ».

وأحاديث في مَدْحِ الْعَدْسِ، وَالأُرْزِ، وَالْبَاقِلاءِ، وَالْبَاذِنْجَانِ، وَالرُّمَّانِ، وَالزَّبِيبِ، وَالْكُرَّاثِ، وَالْبَطِّيخِ، وَالجَزَرِ، وَالجُبْنِ، وأحاديث في فضل النَّرْجِسِ، وَالْوَرْدِ، والبنفسج، ونحو ذلك.

أشهر المصنفات فيه:

١. كتاب «الموضوعات»: لابن الجوزي، وهو من أقدم ما صُنِّفَ في هذا الفن، لكنه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع، لذا انتقده العلماء وتعقبوه.

٢. «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: للسيوطي، وهو اختصار لكتاب ابن الجوزي، وتعقيب عليه، وزيادات لم يذكرها ابن الجوزي.

٣. «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»: لابن عَرَّاق الكِنَانِي، وهو تلخيص للكتابين السابقَيْن، وهو كتاب جيد مفيد في بابه.

٤. «تذكرة الموضوعات» للعلامة محمد بن طاهر بن علي الفَتَّني الهندي.

٥. «الموضوعات الكبرى» للمُلا علي القاري.

٦. «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، ت: ١١٦٢هـ، وهو كتاب قيم يبين فيه مؤلفه الأحاديث المشتهرة على الألسنة، مما هو صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو موضوع مع البحث والتحقيق والتدقيق.

وهو كتاب لا يستغني عنه باحث ولا خطيب ولا واعظ ليعرف أحكام الأحاديث التي يتناقلها الناس أو تُردد على مسامعهم .

فائدة مهمة:

قد يردد بعض مَن لم يدرس مناهج المحدثين وطريقتهم، ومَن لم يطلع على دقة الأئمة النقاد ومنهجيتهم، أن وجود بعض الأحاديث الموضوعة يشكك في السُّنَّة كلها، ولا يجعلنا نطمئن على الروايات؛ لاحتمالية أن يتطرق إليها الوضع والكذب، هكذا يقولون ويرددون.

ولكن نحن نُطَمْئِنُ هؤلاء ونُزِيلُ عن نفوسهم الشك والريب بأنَّ الله تعالى قد تكفل بحفظ السُّنَّة؛ لأنها بيان للقرآن، ومن لوازم حفظ المُبَيَّن حفظ البيان.

ومن وسائل حفظ الله تعالى لسنة نبيه ﷺ أنه قيَّض لحفظها ورعايتها وصيانتها أئمة نقاد أفذاذ بذلوا الغالي والنفيس، وقدموا زهرة شبابهم، وبذلوا مهج نفوسهم.

وهيأ الله من تحمل أعباء هذه المهمة الجسيمة، فحفظوها في الصدور وفي السطور، وميزوا بين الصحيح والسقيم.

قال سفيانُ الثوريُّ رَحِمَهُ اللهُ: «ما سَتَرَ اللهُ أحدًا بكذبٍ في الحديثِ».

وقال عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ رَحِمَهُ اللهُ: «لو أنَّ رجلاً هَمَّ أنْ يكذبَ في الحديثِ، لأسقَطَهُ اللهُ تعالى».

وقال ابنُ المباركِ رَحِمَهُ اللهُ: «لو هَمَّ رجلٌ في السَّحرِ أنْ يكذبَ في الحديثِ، لأصبحَ والناسُ يقولون فلانٌ كذَّابٌ».

وَقَدْ قِيلَ لِابْنِ المُبَارَكِ أيضًا: «هَذِهِ الأَحَادِيثُ المَوْضُوعَةُ؟، فَقَالَ: تَعِيشُ لَهَا الجَهَابِذَةُ، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]».

وذكر الذهبيُّ أَنَّ الرَّشِيْدَ أَخَذَ زِنْدِيقًا لِيَقْتُلَهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ أَنْتَ مِنْ أَلْفِ حَدِيْثٍ وَضَعْتُهَا؟ فَقَالَ الرَّشِيْدُ: فَأَيْنَ أَنْتَ يَا عَدُوَّ اللهِ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ الفَزَارِيِّ، وَابْنِ المُبَارَكِ يَنخَلاَنِهَا، فَيُخْرِجَانِهَا حَرْفًا حَرْفًا».

ونظر مُحَمَّدُ بْنُ إسحاق بْن خزيمة، إِلَى أَبِي حامد بْن الشرقي، فقال: «حياة أَبِي حامد تحجز بين الناس وَالكذب عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ».

وكان يقول أيضًا: «ما دام أبو حامد بن الشرقي في الأحياء لا يتهيأ لأحد أن يكذب على رسول الله ﷺ».

وقال الدارقطني: «يا آل بغدادَ لَا تَظُنُّوا أَنَّ أحدًا يَقْدِر يَكْذِبُ على رَسُولِ اللهِ ﷺ وأنا حَيٌّ».

ورحم الله سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ حيث قال: «المَلَائِكَةُ حُرَّاسُ السَّمَاءِ، وَأَصْحَاب الحَدِيث حراس الأَرْض»، يعني يحرسون السنة والشريعة من الكذابين والوضاعين.

وَقَالَ يزيد بن زُرَيْع: «لكل دين فرسَان وفرسان هَذَا الدِّين أَصْحَاب الأَسَانِيد».

وتصانيفهم الكثيرة في أنواع الحديث خير برهان، وأعظم دليل على مدى ما بلغوه من العناية، وما توصلوا إليه من الرعاية والصيانة في تطبيق هذا المنهج حتى أدّوا إلينا تراث النبوة صافيًا نقيًّا.

فالمصنفات المختلفة في أنواع الحديث دليل قاطع، وقواعدهم الدقيقة الرصينة برهان ساطع على حفظ السنة المشرفة وصيانتها من كذب الكذابين وإفك الدجالين.



خاتمة

قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ... أَبْيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

ختم الناظم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ منظومته المباركة بهذين البَيْتَيْن مبينًا فيهما أن منظومته هذه جاءت مثل الجواهر وهي اللآلِيء الكبار المستورة في أصدافها؛ فشبّه منظومته بالجوهر المكنون؛ لنفاستها وعزتها.

فقد جاءت نفيسة عزيزة مرغوب في جمعها وتحصيلها من الطالبين والقاصدين؛ لما اشتملت عليه من أنواع كثيرة من علوم الحديث في كلمات قليلة، وعبارات وجيزة.

وقد سمّاها ناظمها ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ باسم «منظومة البيقوني»، وقد سبق أن أشرت إلى أن المعلومات عن ناظم هذه الأبيات قليلة، وأن ترجمته غير موجودة في الكتب التي اهتمت بذكر التراجم والوفيات، وقد ذكرت طرفًا من ذلك في المقدمة، فارجع إليه إن أحببت ذلك.

ثم ذكر ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في البيت الأخير أن منظومته جاءت في أربعة وثلاثين بيتًا.

وفي بعض النسخ: فوق الثلاثين بأربع أتت أقسامها...، وهذا يعني أن العاد لأنواع علوم الحديث في هذه المنظومة يجدها أربعة وثلاثين قسمًا.

وقد منَّ الله العليُّ القدير على ناظمها بنظمها، ويَسَّر له في انتهائها كما يَسَّر له في ابتدائها، فأتم الله بناءها، فانتهت على خير حال، وخُتمت بأطيب مقال.

وأشكر الله تعالى الذي تكرم وأنعم على كاتب هذه السطور بإتمامها وتوضيح معاني هذه المنظومة الطيبة، وتبسيط قواعد هذه العلوم الميمونة وتيسير مسائل هذا الفن المبارك.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾

أهم مصادر الشرح

.القرآن الكريم.

.كتب المتون الحديثية.

.كتب اللغة والغريب والمعاجم.

.مقدمة ابن الصلاح.

.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي.

. المنظومة البيقونية

.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني.

.النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني.

.تيسير مصطلح الحديث. للدكتور محمود طحان.

.الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية للشيخ مصطفى بن إسماعيل المأربي.

.وغير ذلك من الكتب كثير، ولكني اكتفيت بأهم المصادر.

الفهـرس